جـــــــامـــعـــة تبســـــــــة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

إستراتيجية المصالحة ودورها في بناء الدولة
دراسة حالة – فلسطين–

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: دراسات إستراتيجية

إعداد الطالبة:
سعيدة بوقطف

إشراف الأستاذ:
أمين البار

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
ليندة عكروم	أستاذ مساعد قسم أ	رئيسا
أمين البار	أستاذ مساعد قسم أ	مشرفا ومقررا
قادري مليكة	أستاذ مساعد قسم أ	مناقشا

السنة الجامعية:

(1435هـ ـ 1436هـ) (2014م ـ 2015م)

الملخص

بحثت الدراسة في واقع المجتمع الفلسطيني السياسي، وما يدور به من أزمة انقسام سياسي ما بين حركتي فتح وحماس، وسعت الدراسة من وراء ذلك إلى التعرف على سبل تعزيز الحوار الفلسطيني، وأهميته الإستراتيجية للقضية الفلسطينية، ومشروع التحرر الوطني، حيث حددت مشكلة الدراسة بصيغة السؤال الرئيس التالي: هل بإمكان إستراتيجية المصالحة الفلسطينية إنهاء حالة الانقسام وتحقيق بناء الدولة؟.

واعتمدت الباحثة على المنهج التاريخي، والوصفي التحليلي، ودراسة الحالة الفلسطينية دراسة تحليلية معمقة، وذلك لوصف ما وصل إليه المجتمع الفلسطيني جراء الانقسام السياسي والجغرافي، وكذلك تحليل أبعاد الانقسام على المستوى الفلسطيني الداخلي، وعلى القضية الفلسطينية وعملية التحرر الوطني. وخلص البحث إلى تحديد العوامل والأبعاد التي أدت إلى الانقسام السياسي الفلسطيني، وسبل مواجهتها، ولعل تحديد المشكلة بحقيقتها الكاملة هي أول طرق الحل لبناء إستراتيجية سليمة.

Résumé

L'étude a porté sur la réalité de la communauté politique palestinienne, et ce qui se passe avec le clivage politique entre le Fatah et le Hamas crise, et a demandé l'étude et à l'arrière d'identifier les moyens de renforcer le dialogue palestinien, l'importance stratégique de la cause palestinienne, et le projet de libération nationale, où l'étude a identifié un problème de question Président Suivant: Peut la stratégie de réconciliation palestinienne pour mettre fin à l'état de division et d'atteindre construction de l'État? Et elle a adopté un chercheur à la méthode historique, analytique et descriptive, et l'étude de l'étude de cas de la Palestine en profondeur d'analyse, afin de décrire la conclusion tirée par la société palestinienne par la division politique et géographique, ainsi que les dimensions de la division d'analyse au niveau interne palestinien, et sur la question palestinienne et le processus de libération nationale. La recherche a révélé à identifier les facteurs et les dimensions qui ont conduit à la fracture politique palestinienne, et les moyens d'y remédier, et peut-être d'identifier le problème est les premières méthodes de solution pour la construction d'une bonne stratégie

Abstract

The study looked at the reality of the Palestinian political community, and what is going on with the political split between Fatah and Hamas crisis, and sought the study of and behind it to identify ways to strengthen the Palestinian dialogue, the strategic importance of the Palestinian cause, and the project of national liberation, where the study identified a problem of question President Next: Can the Palestinian reconciliation strategy for ending the state of division and achieve state-building? And it adopted a researcher at the historical method, analytical and descriptive, and the study of the Palestinian case in-depth analytical study, in order to describe the conclusion reached by the Palestinian society by the political and geographical division, as well as analysis division dimensions on the internal Palestinian level, and on the Palestinian issue and the process of national liberation. The research found to identify the factors and dimensions that led to the Palestinian political divide, and ways to address them, and perhaps identify the problem is the first full Bhakaguetha methods of solution for the construction of a sound strategy.

القول المأثور

﴿إني رأيت أنه ما كتب أحدهم في يومه كتابا إلا قال في غده: لو غير هذا لكان أحسن ولو زيد ذاك لكان يستحسن، ولو قدم هذا لكان أفضل، ولو ترك ذاك لكان أجمل، وهذا من أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر﴾.

العماد الأصفهاني

شكر وعرفان

قال تعالى :ﷲ ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأصلح لي في ذريتي إني تبت إليك وإني من المسلمين ﷲ.

أحمد ﷲ عدد خلقه، وزنة عرشه، ومداد كلماته، الذي علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم، وكان فضله عظيما، فمكنني من إنجاز هذا النتاج العلمي، ومن أدب رد الفضل لأهله أشكر الأستاذ : ﴿البار أمين﴾ أستاذ العلوم السياسية بجامعة الشيخ العربي التبسي، لتفضله بقبول الإشراف على هذه الرسالة، فلا يسعني إلا أن أتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير لشخصه النبيل فطالما كان الأستاذ والأخ والصديق الصادق الصدوق.

كما وأقدر لكل من الأستاذة : ﴿ قادري مليكة ﴾ أستاذة العلوم السياسية بجامعة الشيخ العربي التبسي، والأستاذة ﴿لينرة عكروم﴾ أستاذة بجامعة الشيخ العربي التبسي، تفضلهما بقبول مناقشة الدراسة، فقد غمراني بلطفهما، وحسن تعاونهما، والشكر موصول لكل أساتذة قسم العلوم السياسية وأخص بالذكر : الدكتور : ﴿الح سعود﴾ فهو أنموذج أفتخر به لفكر العالم المستنير، وسعة صدره، وأمانته، ووقته، وإنسانيته، وأدبه الجم، وسأبقى أعتز بما قدم لي من جميل يطوق عنقي ما حييت.

وأدعو ﷲ سبحانه وتعالى ان أكون قد وفقت فيما قصدت، والحمد ﷲ من قبل ومن بعد .

الباحثة

فهـــــرس الموضوعـــــات

العنـــــــــوان	الصفحة
مقدمة.....	أ – ط
الفصل الأول: مدخل حول المصالحة الوطنية وتطورها	
المبحث الأول: مفهوم المصالحة الوطنية	13
المطلب الأول: تعريف المصالحة الوطنية.....	13
أولا: تعريف الصلح في اللغة.....	13
ثانيا: المصالحة اصطلاحا.....	14
المطلب الثاني: طرق وعوامل نجاح المصالحة الوطنية.....	18
أولا: طرق تحقيق المصالحة.....	18
ثانيا: عوامل نجاح المصالحة الوطنية.....	19
المبحث الثاني: تطور وأهداف المصالحة الوطنية.....	21
المطلب الأول: تطور المصالحة الوطنية	21
المطلب الثاني: أهداف المصالحة الوطنية	23
الأهداف الداخلية.....	24
الأهداف الخارجية.....	24
المبحث الثالث: شروط وأنواع المصالحة الوطنية	25
المطلب الأول: شروط المصالحة الوطنية.....	25
المطلب الثاني: أنواع المصالحة الوطنية	27
أولا: المصالحة الرسمية أو الهيكلية	27
ثانيا: المصالحة السيكولوجية	28
خلاصة واستنتاجات الفصل الأول.....	30
الفصل الثاني: الانقسام الفلسطيني والحاجة إلى المصالحة الوطنية	
المبحث الأول: الواقع السياسي للأراضي الفلسطينية 2000–2007م	33
المطلب الأول: تطور القضية الفلسطينية السياسي (2000–2005)	33
المطلب الثاني: تطور القضية الفلسطينية ونشأة السلطة التشريعية	35
المبحث الثاني: الأسباب السياسية والفكرية للانقسام الفلسطيني	38
المطلب الأول: الأسباب السياسية للانقسام الفلسطيني	38
1. غياب المرجعية المؤسسية	39
2. النظام السياسي الفلسطيني.....	39
3. غياب المرجعية الأيديولوجية المشتركة.....	39
4. غياب الثقة بين الطرفين	40
5. العامل الخارجي	41
المطلب الثاني: الأسباب الفكرية والمادية للانقسام الفلسطيني.....	43
المبحث الثالث: مرحلة الانقسام السياسي في الأراضي الفلسطينية.....	45
المطلب الأول: صراع الإرادات بين حركتي فتح وحماس.....	45

فهـــــرس الموضوعـــــات

المطلب الثاني: الارتهان الفلسطيني للخارج..... 48
المبحث الرابع: أثر العوامل الخارجية في تعزيز الانقسام الفلسطيني..... 51
المطلب الأول: الموقف العربي من الانتخابات الفلسطينية ودوره في الحصار وتعزيز الانقسام..... 51
1. الجامعة العربية..... 52
2. سوريا ولبنان..... 53
3. دول الخليج 54
4. السودان..... 54
5. مصر 54
المطلب الثاني: الموقف الدولي من الانتخابات الفلسطينية ودوره في تعزيز الحصار..... 55
1. الولايات المتحدة الأمريكية 55
2. الإتحاد الأوروبي 57
3. تركيا 57
4. اللجنة الرباعية الدولية 58
5/ إيران..... 58
المطلب الثالث: الموقف الإسرائيلي من الانتخابات التشريعية ودوره في الحصار وتعزيز الانقسام..... 59
خلاصة واستنتاجات الفصل الثاني..... 61

الفصل الثالث: واقع ومستقبل المصالحة الفلسطينية

المبحث الأول :العوامل الإقليمية والدولية التي أدت إلى توقيع المصالحة..... 63
المطلب الأول: الوضع الداخلي الفلسطيني..... 63
المطلب الثاني: التغيرات السياسية في الشرق الأوسط والوطن العربي..... 67
المطلب الثالث: المبادرات المحلية والدولية الرامية لتوقيع المصالحة 67
أولا: المبادرات المحلية 71
ثانيا: المبادرات الدولية 78
المبحث الثاني: العوامل المحلية ودورها في الذهاب إلى المصالحة 82
المطلب الأول: العوامل على الساحة الفلسطينية ــ حماس ــ 82
المطلب الثاني: العوامل على الساحة الفلسطينية ــ فتح ــ 84
المطلب الثالث: العوامل على الساحة الفلسطينية ــ الأحزاب والمستقلون والمجتمع المدني ــ..... 87
المطلب الرابع: الموقف الإسرائيلي من المصالحة 89
أولا: أهم التصريحات الإسرائيلية من المصالحة..... 90
ثانيا: مواقف القوى السياسية الإسرائيلية من المصالحة 91
المبحث الثالث: السيناريوهات المستقبلية للمصالحة الفلسطينية 94
المطلب الأول: سيناريو الاستمرارية 94
المطلب الثاني: سيناريو الفشل والانهيار الكامل..... 95
المطلب الثالث: سيناريو النجاح وتحقيق المصالحة 97
خلاصة واستنتاجات الفصل الثالث..... 99

فهـــــرس الموضوعـــــات

خاتمة 101

قائمة المصادر والمراجع. 104

مقدمة

استراتيجية المصالحة ودورها في بناء الدولة - دراسة حالة فلسطين

بعد ضعف الإمبراطورية العثمانية في السنوات الأخيرة من عمرها، بدأت الأطماع الغربية في ولاياتها ومناطق نفوذها، ووصفت الإمبراطورية بالرجل المريض في بداية القرن العشرين، وبعد الحرب العالمية الأولى وخسارة الإمبراطورية العثمانية بجانب ألمانيا، اشتعل صراع الاستعمار بين الدول الغربية، ولم ينتهي إلا باتفاقية سرية بين بريطانيا وفرنسا، عرفت فيما بعد باتفاقية سايكس بيكو عام 1916.

وعندما التقت المصالح البريطانية مع الحركة الصهيونية التي كانت تسعى لاحتلال فلسطين، وعدت بريطانيا اليهود بمنحها أرض فلسطين، وعرف هذا الوعد بوعد بلفور عام 1917، ومنذ ذلك التاريخ بدأ التاريخ الفلسطيني يتغير، من حالة شعبية تسعى للاستقلال كبقية الدول العربية الطامحة للاستقلال والتطور، إلا أن احتلال بريطانيا لفلسطين وزراعة اليهود من أجل قيام الدولة اليهودية المزعومة حال دون الاستقلال الفلسطيني. من هنا بدأت الخلافات الفلسطينية، بدأت من حيث طريقة مقاومة الاحتلال البريطاني الذي تحول عام 1922 إلى انتداب من قبل عصبة الأمم المتحدة.

إن الخلافات السياسية الفلسطينية بدأت بين الساسة والمفكرين الفلسطينيين في طريقة مقاومة الانتداب البريطاني، والجماعات اليهودية المهاجرة إلى فلسطين، فبدأت تظهر هذه الخلافات ولعل أشهر تلك الخلافات بين عائلة الحسيني وعائلة النشاشيبي التي اختلفت بعد ثورة 1936 الفلسطينية. وبعد ضياع فلسطين عام 1948. بدأت الخلافات تأخذ بعداً إقليماً باعتبار أن القضية الفلسطينية هي قضية العرب الأولى، ومسؤولية التحرير تقع على كاهل الدول العربية وخاصة دول الطوق* . منذ ذلك التاريخ أصبحت القضية الفلسطينية هي قضية العرب، لأن خطر الدولة اليهودية في فلسطين تشكل خطراً على الأمة العربية بأسرها، والتي تعمل على تجزئة الوطن من خلال زراعة دولة يهودية فيه.

وبتطور الفكر السياسي الفلسطيني، وزيادة الوعي لدى الجماهير الفلسطينية، بدأت تتشكل الأحزاب والحركات السياسية، وهذه الحركات لديها برامج وأيديولوجية انطلقت منها لتحرير فلسطين، وقد تعارضت هذه البرامج في الكثير من السياسات مع بعضها البعض، وكذلك تلاقت في بعض السياسات، إلا أن هذا الصراع الفئوي والحزبي في فلسطين، لم يظهر علانية جراء عوامل كثيرة، وأهمها وجود الاحتلال ومقارعته.

* **دول الطوق:** مصطلح يطلق على الدول التي تشترك حدودها مع فلسطين، وهي: سورية، مصر، لبنان، الأردن.

وبعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، وبداية مرحلة جديدة من عمر القضية الفلسطينية، وهي مرحلة السلام الإسرائيلي – الفلسطيني، التي بدأت في مدريد عام 1991، وانتهت باتفاق أوسلو عام 1993، أنشأت السلطة الوطنية على أثرها في الضفة الغربية وقطاع غزة. وعندما أصبح للفلسطينيين نظاماً سياسياً، ومؤسسات دولة، ظهرت هذه الخلافات على السطح، وكان أخرها الانقسام الفلسطيني بين فتح وحماس، وهذا الانقسام كان الأخطر في عمر القضية الفلسطينية، ويتسم هذا الخلاف بأنه الأطول نسبياً من حيث الفترة الزمانية والسياسية والجغرافية.

وبناءاً على ما سبق، تأتي هذه الدراسة البحثية لتلقي الضوء على الخلاف السياسي الدائر حالياً في فلسطين بين حركتي فتح وحماس. لمحاولة إيجاد مسببات هذا الخلاف، ودراسته دراسة تحليلية سعياً للوصول إلى نتائج تساعد في رأب الصدع وتقديم نموذجاً لحل الخلاف مستقبلاً.

أهمية الموضوع:

لكل دراسة علمية أهميتها العلمية والعملية، حيث تصبو الأهمية العلمية إلى تحليل الظاهرة المدروسة، أما الأهمية العملية فتكمن في استعمال ما توصلت إليه الدراسة في خدمة المجتمع من اجل تحقيق النفع العام له.

الأهمية العملية: إن الاهتمام بموضوع سياسة المصالحة الوطنية في حل الأزمة في فلسطين تتمثل في التقرب أكثر من الواقع الفلسطيني، والاستفادة من نتائج البحث في فهم أعمق للأطراف المؤثرة في أزمة فلسطين سواء داخلية أو خارجية وقصد مساعدة صناع القرار في فلسطين بمادة معرفية لتلك الأحداث لاستخلاص العبر والإفادة منها مستقبلا .

الأهمية العلمية:

أولا: تهدف الدراسة إلى إبراز أن المصالحة الوطنية الفلسطينية هي أساس الأمن والسلم والتطور في كل الميادين (السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية)، كما تعد المصالحة الوطنية من المسائل الهامة ضمن سياق تجارب متعددة عبر العالم في مجال حل الأزمات المحلية، مما يستوجب تحليلها للوقوف على الجوانب المشتركة وإبراز بالمقابل خصوصيات التجربة الفلسطينية.

ثانيا: مازال موضوع المصالحة الوطنية في فلسطين بحاجة ماسة للمزيد من الدراسات الموضوعية المتعمقة، وغرض هذه الدراسة إضافة رصيد علمي ومعرفي للمكتبة لإفادة الباحثين والقراء عامة.

كما تكمن أهمية هذه الدراسة ــ على وجه الخصوص ــ في أنها ليست المرة الأولى التي يبحث حول موضوع ذي علاقة بالمصالحة، لكنها المرة الأولى التي تكون فيها قضية المصالحة الوطنية بين القوى والفصائل الفلسطينية موضوع البحث، ولا سيما مشروع استشراف مستقبل القضية الفلسطينية المتعلق بالوحدة خلال العقود المقبلة، وليس مجرد قضية مهمة بين القضايا الفلسطينية الأخرى، بل القضية المركزية، والقضية المحورية في صلب أي مشروع حضاري فلسطيني عربي جديد للمستقبل

أسباب اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب تجعل الباحث يقدم على اختيار موضوع ما، منها ما هو ذاتي ومنها ما هو موضوعي، وهذا ما جعلنا نختار هذا الموضوع للبحث فيه ضمن مذكرتنا هذه، وتتمثل المبررات الذاتية في:

– الرغبة الذاتية في دراسة هذا الموضوع وتكوين رصيد معرفي حول المصالحة الوطنية الفلسطينية ودورها في بناء الدولة

– أما المبررات الموضوعية : تعود دوافع اختيار الموضوع بالدرجة الأولى إلى أهمية الموضوع ذلك أن المصالحة الوطنية والاستقرار السياسي في فلسطين من بين أكثر المواضيع حساسية، لكون المصالحة الفلسطينية وتوحيد الصف الفلسطيني يعطي رصيداً قوياً للوقف في وجه الاحتلال الإسرائيلي ومواجهته بكافة السبل والوسائل.

مجال الدراسة:

ستنحصر الدراسة في حدودها الزمانية على الفترة التي أعقبت الانتفاضة الثانية مرورا بالانتخابات التشريعية جانفي عام 2006م، ومرورا بالأحداث التي مر بها قطاع غزة في جوان2007، وما رافقها من مواقف خارجية وتداعيات سياسية على مسار القضية الفلسطينية وإقامة الدولة وما آلت إليه المصالحة الوطنية في ظل الاقتتال الحاصل بين السلطة الفلسطينية ممثلة في حركة فتح والمقاومة الإسلامية ممثلة في حركة حماس، إلى يومنا هذا .

الحدود المكانية: الضفة الغربية و قطاع غزة. .

مشكلة الدراسة: تبرز إشكالية هذه الدراسة في طرح التساؤل المركزي التالي

هل بإمكان إستراتيجية المصالحة الفلسطينية إنهاء حالة الانقسام وتحقيق بناء الدولة؟

التساؤلات الفرعية: للوصول إلى الهدف المطلوب من محاور الدراسة، سيتم طرح مجموعة من الأسئلة والقضايا التي سيتم الإجابة عنها ومن ثم الوصول إلى استنتاجات ووضع سيناريوهات مستقبلية بشأن مسار المصالحة الفلسطينية وتطرح هذه الأسئلة كما يلي:

1. هل مفهوم المصالحة الوطنية في فلسطين سيؤدي إلى بناء الدولة الوطنية؟
2. ما مدى تأثير فوز حماس بالانتخابات التشريعية على وحدة المشروع الوطني الفلسطيني؟
3. ما هي أهم الدوافع التي جعلت طرفي النزاع يتوجهون للمصالحة في هذا الوقت بالذات؟
4. ما هي تداعيات الانقسام السياسي والجغرافي على القضية الفلسطينية؟

الفرضيات: للإجابة على الإشكالية المطروحة تقوم الدراسة على طرح عدة فرضيات مفادها:

1. التقارب السياسي ضروري لقيام المصالحة الوطنية.

2. المصالحة الوطنية أصبحت الآن أداة لتجاوز الخلافات بين الفصائل الفلسطينية.

3. المصالحة الفلسطينية يمكن أن تفتح المجال لكل القوى السياسية للمساهمة في بناء الدولة الفلسطينية المستقلة.

4.إن وجود سلطتين متناحرتين في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة يؤثر سلبا على عملية المصالحة الوطنية

5.يعتبر الخلاف القائم بين حركتي فتح وحماس عائقا أمام عملية المصالحة في فلسطين.

الأهداف المرجوة من دراسة الموضوع: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من خلال الموضوع الذي تعالجه والمتعلقة بإستراتيجية المصالحة ودورها في بناء الدول، حيث تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- تسليط الضوء على أهم المشكلات الرئيسة التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني منذ بزوغ القرن العشرين، ألا وهي الانقسام الفلسطيني، ومحاولة الوقوف على أسبابه وجذوره
- تحاول الدراسة الوقوف على تحديد المخاطر والمشكلات التي أفرزها الانقسام الجغرافي والسياسي ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة.
- إبراز أهم التحديات والعراقيل التي واجهت مسار المصالحة الفلسطينية.
- التقدم بتوصيات واقتراحات لتفعيل دور الأحزاب الفلسطينية والقوى السياسية الناشطة من اجل التوافق وعدم العودة للانقسام السياسي مرة أخرى.

الدراسات السابقة

إن المعرفة العلمية إنتاج بشري متصل الحلقات، ولذلك عند بحث أي موضوع يعمد الباحث إلى التفتيش عن دراسات من سبقه لذات الموضوع، من أجل الاستفادة منها.

تعتبر قضية المصالحة الوطنية قضية مهمة في التأثير على مختلف مجالات الحياة السياسية، وإذا ما أخذنا هذا المفهوم بشكل خاص، فإن ميدان البحث العربي يحوي العديد من الدراسات في هذا الجانب، إلا أنه مازال يفتقر إلى الدراسات المتخصصة والمتعلقة بهذا المفهوم، حيث مازالت غالبية الدراسات التي تطرقت أبوابها تميل إلى العمومية من حيث طرح القضايا ومناقشتها.

وتعرض الباحثة في هذا القسم، من أقسام دراستها بعض الدراسات السابقة المرتبطة بموضوعها وذلك على النحو التالي:

ـــ دراسة (كفاح عودة، 2009) بعنوان: أحداث **حزيران 2007 في قطاع غزة وتأثيرها على المشروع الوطني الفلسطيني: استراتيجيا وتكتيكيا**، (رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية نابلس).

تقوم هذه الدراسة على توصيف وتحليل المعطيات السياسية، الداخلية الخارجية التي أسهمت في تشكيل السياسة الحالية، في ظل وجود السلطة الوطنية الفلسطينية في قطاع غزة والضفة الغربية بوصفها واقعا سياسيا قائما، وتحليل معطيات ومتطلبات التغير السياسي الذي تمثل بدخول حركة حماس على النظام السياسي الفلسطيني، باستخدام الاقتتال الداخلي، وهي دراسة مهمة ألقت بظلالها على الانقسام الفلسطيني بين حركتي فتح وحماس وتداعياته على المشروع الوطني الفلسطيني، إلا أنها أغفلت الجذور السياسية والفكرية للانقسام الفلسطيني، مطلع القرن العشرين، بينما كانت دراستنا أشمل في تناول هذه الأسباب.

– كما تناولت دراسة(عبد العزيز أسعد عبد العزيز درويش)، والتي حملت عنوان:**آليات تعزيز الوحدة الوطنية بين القوى والفصائل الفلسطينية وأثرها في التنمية السياسية " فتح" و " حماس" نموذجا**،(رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية نابلس).

قدمت هذه الدراسة شرحا مفصلا عن موضوع الوحدة الوطنية الفلسطينية والعوامل الموضوعية والذاتية التي تحول دون تحقيقها، وقد تضمنت الدراسة أربعة أقسام عمدت من خلالها إلى مناقشة تأثير آليات تعزيز الوحدة الوطنية بين القوى والفصائل الفلسطينية في التنمية السياسة: "فتح" و"حماس" حيث ركز الباحث هنا على كيفية إصلاح المنظمة هيكليا ووظيفيا، بالإضافة إلى تطرقه لملفات الحوار الوطني والبرامج السياسية للمنظمة وكذا ملف المصالحة الوطنية بالإضافة إلى تركيز الباحث على أهم جولات الحوار الوطني الفلسطيني.

وقد وجدت هناك العديد من المقالات التي تدور في فلك دراستنا ومنها:

ــ مناع، معين (26.04.2011):**التقدير الإستراتيجي (29): المصالحة بين فتح وحماس... التطورات والاحتمالات**، مركز الزيتونة للدراسات، بيروت.

ناقشت هذه الدراسة احتمالات المصالحة الفلسطينية في ضوء القضايا الخلافية، وعوامل الفشل التي تحملها، مؤكدة على أهمية التغيرات السياسية في الوطن العربي، وتأثيرها على القضية الفلسطينية مستعرضة لتطور موقفي فتح وحماس، والرد الإسرائيلي عليها.

قاسم عبد الستار(28.04.2011): **الفلسطينيون بين المصالحة ونفض البيت**، الجزيرة نت.

ناقشت هذه الدراسة أهمية المصالحة للقضية الفلسطينية، ومتناولة أهمية إعادة ترتيب البيت الفلسطيني، مستعرضة المشكلة التي ستواجه عملية الإصلاح المتمثلة بالعقلية القيادية، الاستبدادية المشابهة تماما للعقلية العربية.

– عبد الإله بلقزيز دراسته تحت عنوان (أزمة المشروع الوطني الفلسطيني من فتح إلى حماس)، وتعتبر هذه الدراسة نقدية بالدرجة الأولى، كما تطرقت إلى مجموعة من التغيرات التي حدثت على الساحة الفلسطينية وخاصة بعد عام 2004، وتغير النظام السياسي الذي كان يحتكم لرؤية زعيم الثورة والسلطة الراحل ياسر عرفات، إضافة إلى التغيرات المهمة حول مشاركة حركة حماس بالانتخابات الأخيرة. وجديد هذه الدراسة حسب ما يقول المؤلف هو محاولة التعرف على

وجه جديد من أوجه أزمة التي قادت هذا المشروع الوطني الفلسطيني متمثلا في إعادة إنتاج حركة حماس الأسباب ذاتها التي قادت هذا المشروع الوطني إلى المأزق.

وبعدما أحاطت الباحثة بالعديد من الدراسات والمقالات السابقة، يتبن منها أنها لم تبحث في موضوع عنوان هذه الدراسة، وإنما ركزت في معظمها على أسباب الانقسام الفصائلي الفلسطيني وتداعياته، أو مواضيع عامة أخرى في إطار الوحدة الوطنية، لذلك تعد هذه الدراسة أصلية من حيث تفردها في موضوعها.

منهجية الدراسة

تتناول الدراسة في هذا الإطار، عددا من المناهج البحثية التي تراعي الأسس العلمية بهدف إثراء الدراسة، ومنها:

المنهج التاريخي: هو الطريق الذي يتبعه الباحث التاريخي في جمع معلوماته عن الأحداث والحقائق الماضية في فحصها ونقدها وتحليلها والتأكد من صحتها وفي عرضها وترتيبها وتنظيمها وتفسيرها واستخلاص التعميمات والنتائج العامة التي لا تقف فائدتها على فهم أحداث الماضي، بل تتعداه إلى المساعدة في تفسير الأحداث والمشاكل الجارية وفي توجيه التخطيط بالنسبة للمستقبل.[1]

وعرفه (لويس كوهين): "بأنه عملية منظمة وموضوعية لاكتشاف الأدلة وتحديدها وتقييمها والربط بينها من أجل إثبات حقائق معينة، والخروج منها باستنتاجات تتعلق بأحداث جرت في الماضي، إنه عمل يتم بروح التقصي الناقد لإعادة البناء، وصمم ليحقق غرضا صادقا أمينا لعصر مضى.[2]وفي موضوع هذه الدراسة فالهدف من استخدام هذا المنهج هو تتبع التطور التاريخي لمسار سياسة المصالحة الوطنية، إضافة إلى استخدامه لدراسة أهم المتغيرات على الساحة الفلسطينية قبل مرحلة الانقسام السياسي الفلسطيني.

المنهج الوصفي: يعد المنهج الوصفي أكثر أشكال المناهج العلمية استخداما في العلوم الاجتماعية، وتعتمد الأبحاث الوصفية على جمع المعلومات حول مشكلة معينة بغية معالجتها عن طريق توصيفها من جميع جوانبها وأبعادها، ويمكن تعريفه بأنه طريقة من طرق التحليل والتفسير

[1] إبراهيم حمد، "**مناهج وطرق البحث الاجتماعي: الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية**"، (غزة: مطبعة المقداد، 1998)، ص78.

[2] إبراهيم ابراش، "**المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية**"، (الرباط: شركة بابل للطباعة والنشر والتوزيع، 1999)، ص138.

بشكل علمي منظم من اجل الوصول إلى أغراض محددة لوضعية اجتماعية أو مشكلة اجتماعية أو سكان معينين.[1] وفي دراستنا هذه تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل أهم المواقف الدولية من المصالحة الفلسطينية مع استخدامه في وصف وتحليل متغيرات البيئتين الدولية والداخلية على مسار المصالحة الفلسطينية .

منهج دراسة الحالة: موضوع إستراتيجية المصالحة الوطنية في بناء الدول – المصالحة الفلسطينية – من المواضيع التي تحتم على الباحث استخدام منهج دراسة الحالة ذلك أن الأمر يتعلق بدراسة المصالحة الفلسطينية كأنموذج لا يزال لم يتم تحقيقه على أرض الواقع.

صعوبات الدراسة:

شكلت حداثة الموضوع صعوبة وبخاصة فيما يتعلق بقلة الدراسات العلمية حول المصالحة الوطنية خاصة موضوع المصالحة الفلسطينية التي لا تزال قيد التشكل.

تحديد المصطلحات والمفاهيم:

يمكن تقديم تعريفات لبعض أهم المصطلحات في مجال المصالحة الوطنية الفلسطينية والتي تردد ذكرها في الدراسة.

المصالحة الفلسطينية: يقصد بها المصالحة بين حركتي فتح وحماس، التي جاءت الدعوة إليها غداة أحداث 14 جوان 2007م، والتي تسببت في حدوث الانقسام الفلسطيني وتتضمن المصالحة عدة ملفات هي: منظمة التحرير الفلسطينية، والانتخابات، والحكومة، والأمن، والحريات العامة، والمصالحة الاجتماعية، وقد رعت جولات المصالحة العديد من الدول العربية، مثل : السعودية، ومصر، واليمن، وقطر، بينما وضعت أطراف أخرى عراقيل لإجهاض اتفاق المصالحة الفلسطينية، مثل: الاحتلال الإسرائيلي والولايات المتحدة الأمريكية.

الانقسام الفلسطيني: بدأ الانقسام السياسي المعاصر في فلسطين بعد نجاح حركة حماس في الانتخابات التشريعية ونجاح حركة فتح في رئاسة السلطة الوطنية، وبشلل عمل الحكومة جراء الحصار والإجراءات الاحتلالية، وقعت الكثير من الخلافات بين الحركتين، وقد عملت الفئوية الحزبية في فلسطين بجانب الاملاءات الإقليمية بأدواتها الإعلامية من صحافة وإعلام مرئي على تغذية الخلاف، مما هيأ الأجواء لحركة حماس بأن تحسم هذه الخلافات بالقوة المسلحة والسيطرة

[1] عمار بوحوش، "**مناهج البحث العلمي: أسس وأساليب**"،(الأردن: مكتبة المنار،1990)،ص128.

على قطاع غزة بالسلاح في منتصف جوان 2007، وكانت نتائج الانقسام انفصال غزة عن الضفة الغربية سياسيا حتى اليوم.

حركة حماس: "حماس" هي الاسم المختصر لـــ: " حركة المقاومة الاسلامية"، أعلن عن تأسيسها يوم 14 ديسمبر 1987، وصدر ميثاقها التأسيسي في أوت 1988، وهي حركة مقاومة اسلامية، تمتد جذورها إلى حركة الإخوان المسلمين، وتتخذ من الإسلام منهجا، وتستمد منه أفكارها، ومفاهيمها، وتصوراتها، ويتمثل هدفها الرئيسي في تحرير فلسطين.

حركة فتح: " فتح" هي إختصار معكوس لحركة التحرير الوطني الفلسطيني، وهي جزء رئيس من الطيف السياسي الفلسطيني وأكبر فصائل منظمة التحرير الفلسطيني، تعتبر في يسار الوسط، وحركة فتح وطنية أعلنت انطلاقتها في جانفي 1965م، واعتمدت الحركة بعد توقيع اتفاقية أوسلو عام 1994م، الجانب السياسي أكثر من الجانب العسكري.

اتفاقية أوسلو 1993: تعد اتفاقية أوسلو التي تم توقيعها في 13 سبتمبر 1993 أول اتفاقية رسمية مباشرة بين إسرائيل ممثلة بـــ"شمعون بيريز" وزير خارجيتها آن ذاك، ومنظمة التحرير الفلسطينية ممثلة بـــ"محمود عباس" أمين ر اللجنة التنفيذية.

وتنص الاتفاقية على إقامة سلطة حكومة ذاتية انتقالية فلسطينية، أصبحت تعرف فيما بعد بالسلطة الفلسطينية، ومجلس تشريعي منتخب للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية لا تتجاوز الخمس سنوات.

هندسة الدراسة:

قسمت الدراسة إلى ثلاثة فصول بعد المقدمة وخلفياتها، حيث استعرض الفصل الأول الجانب النظري للدراسة، إذ تم تخصيصه كمدخل مفاهيمي حول المصالحة الوطنية وتطورها ،حيث تطرقت الباحثة من خلاله لمفهوم المصالحة الوطنية، وكذا الحديث عن تطور المصالحة الوطنية وأهدافها.مع التطرق في المبحث الثالث لشروط و أنواع المصالحة الوطنية .

أما الفصل الثاني فيعالج الانقسام الفلسطيني والحاجة إلى المصالحة الوطنية من خلال تسليط الضوء على الواقع السياسي للأراضي الفلسطينية قبل الانقسام 2007/2000، مع تحديد مرحلة الانقسام السياسي في الأراضي الفلسطينية ،في ظل قراءة لأهم الأسباب الفكرية والسياسية للانقسام.

دون إغفال أثر العوامل الخارجية في تعزيز الانقسام الفلسطيني، وذلك من خلال تبيان مختلف المواقف "الدولية، العربية والإسرائيلية" من الانتخابات الفلسطينية ودورها في الحصار وتعزيز الانقسام.

وفي الفصل الثالث ناقشت الباحثة واقع ومستقبل المصالحة الفلسطينية وذلك بهدف الإحاطة بمجمل الظروف الدولية والمحلية وكذا الإقليمية المؤثرة في مسار عملية المصالحة الفلسطينية، مع ذكر أهم العوامل التي دفعت بالأطراف الفلسطينية للذهاب إلى المصالحة، محاولة في الأخير وضع تصوري استشرافي لأهم المسارات المتوقعة للمصالحة الفلسطينية في ظل الظروف المحيطة .

تنتهي الدراسة بطرح عدد من الإستنتاجات والاقتراحات التي خلصت إليها الباحثة .

الفصل الأول

مدخل حول المصالحة الوطنية وتطورها

استراتيجية المصالحة ودورها في بناء الدولة - دراسة حالة فلسطين

تضع الدول بالدرجة الأولى في دساتيرها وسياساتها مصلحة الوطن والمواطن، لذا تسعى دائما لتحقيق الاستقرار والعدالة والتنمية، وهذه المقومات الأساسية لأي دولة تريد النهوض بكافة مجالات من أجل رقي المجتمع وتطوره، غير أن دول العالم العربي التي كانت لقرنيين متتاليين محل أطماع العالم الغربي الحديث، ولو بحثنا في تاريخ الاستعمار لفلسطين وجدناه يبدأ منذ الحملات الصليبية.

وهذا التاريخ مليء بالحروب والصراعات ضد المحتل، وكذلك مليء بالخلافات السياسية نتيجة الأفكار السياسية والحزبية التي تريد طرد الاستعمار، وقد تمحورت هذه الخلافات وتعززت بفعل عدة عوامل داخلية وخارجية، من أجل استمرارها وتطورها. لذا جاءت هذه الدراسة من أجل البحث في الأزمة الفلسطينية، ولأن الحلول لهذه الأزمة تأتي من خلال المصالحة الوطنية الشاملة والقائمة على برنامج وطني تحرري كما كان سائداً في منظمة التحرير الفلسطينية، وهي الحل الوحيد لهذا الانقسام، كان لابد لهذه الدراسة في فصلها الأول أن تبحث في مفهوم المصالحة الوطنية، ومن ثم فلسفة المصالحة وشروطها وأهميتها، وذلك من أجل التأصيل لهذا المفهوم وفلسفته النظرية قبل التطرق في الفصول اللاحقة على المشكلة الفلسطينية وكيفيه الوصول لحلها.

المبحث الأول: مفهوم المصالحة الوطنية

قبل البحث عن الأزمة الفلسطينية والانقسام الداخلي، وتحليل مسببات هذا الانقسام، كان لابد وأن نعرف المصالحة الوطنية، ونبحث في مفهومها، والمفاهيم التي قد تتشابك معها، كي يتسنى لنا تحديد إشكالية الدراسة والبحث عن حلول لها في ظل وضوح المفهوم وتحديده وفي هذا الفصل ومباحثه سيتم التطرق إلى بعض المفاهيم المحددة لسياسة المصالحة الوطنية بشكل عام،ثم التطرق إلى طرق وعوامل نجاحها.

المطلب الأول: تعريف المصالحة الوطنية

المصالحة مصطلح متعدد الأبعاد ويصعب تحديد تعريف له دون ربطه بجانب من الجوانب، حيث نجد المصالحة في مجال علم النفس من خلال مصالحة الذات مثلا،وفي المجال الاجتماعي نجد المصالحة الأسرية كخير مثال،وفي المجال السياسي نجد المصالحة الوطنية،وإلى غيرها من الجوانب... وما يهمنا في بحثنا هذا هو المصالحة في المجال السياسي، والتي بدورها تنقسم إلى عدة فروع فنجد المصالحة بين الحكومة والشعب،والمصالحة بين الحكومة ومجموعة من الأشخاص (الجماعة الإرهابية)، ونجد المصالحة بين الأطراف الثلاثة(الحكومة ــ الشعب ــ الجماعة الإرهابية)، وبعد هذه الإشارة الطفيفة وجب علينا التعرف على مصطلح المصالحة الوطنية وهذه بعض التعاريف:[1]

أولا: تعريف الصلح في اللغة

ــ المصالحة لغة:جاءت المصالحة من فعل صالح، صلاحا، ومصالحة، وصالحه: وافقه وأصلح الشيء: ضد أفسده،وصالحه:خلاف خاصمه، وأصلح بينهم: وفق، تصالح واصطلح وأصلح القوم خلاف تخاصموا واختصموا، والصلح: السلم، وهو اسم من المصالحة، ويقال هم لنا صلح:أي مصالحون، ويقال قوم صلوح: أي متصالحون.[2]

كما تعني المصالحة لغة وفي أصلها اللاتيني الرجوع معا إلى المجلس (council .reconcile)، والعمل في انسجام جماعي، وهي تعني "استعادة حالة العلاقة السلمية التي

---

[1] – وناس فاطمة، "**المصالحة الوطنية كآلية لتحقيق الاستقرار في الجزائر**"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، (جامعة ورقلة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2013)، ص ص 8 – 9.

[2] – المنجد في اللغة والإعلام، الطبعة31، (بيروت: منشورات دار المشرق، 1991)، ص 432.

لا يسبب فيها أي طرف الضرر للآخر، والآخر يأمن فيها الكل عدم حصوله من جديد وحتى يلغى الانتقام من قائمة الخيارات المتاحة.[1]

ويقال: صالح، مصالحة وصلاحا بمعنى صالحه أي سالمه وعقد معه صلحا.[2]

المصالحة في اللغة العربية تقابلها في الإنجليزية reconciliation بحيث يعرفها قاموس أكسفورد على أساس أنها تعني إنهاء حالة اللاوفاق وبدء علاقات طيبة من جديد بين أطراف الخصومة.[3]

ثانيا: المصالحة اصطلاحا

ــ تعني في شكلها البسيط "إعادة الانسجام بين الأطراف المتنازعة بعد حل النزاع،أو تحويل العلاقات من الطابع العدائي إلى الطابع الودي".[4]

ــ كما تعرف المصالحة على أساس أنها: إعادة بناء علاقات اجتماعية واسعة بين المجتمعات للوصول إلى وسط جديد،وتمثل حقيقة اجتماعية، وسياسية مشتركة، ولها ثلاثة عناصر أساسية:

1. **عملية العدالة:** التي تمنع أحداث العنف من التكرار في المستقبل، وإصلاح العدالة التي بنيت على مبادئ حقوق الإنسان، والممارسة الديمقراطية القوانين الدولية.

2. **عملية الإعتراف:** وتتمثل في الكشف عن أحداث غير معروفة وإعطاء الصوت للجاني لإسماع قول الحقيقة.

3. **عملية التعويض:** من خلال التعويض الحقيقي أو الرمزي للضحايا

---

[1] – *joanna santa barbara ; « reconalisation » in webel, charles and johan galtung edits, handbook of peace and conflict studie. Simultaneously published i, the USA and canada : rotledge , 2007, P 174.*

[2] – جبران مسعود،" **معجم الرائد**"،الطبعة الأولى،(لبنان: دار العلم للملايين، 1992)، ص 448

[3] – *fonda dranced learners, dictionary siscth education oxford nedicated by sally whnier oxford universuty press 2000, P 1061.*

[4] – *yaa cor bar – siman – TOV (edit) ; from conflict resolution to reconciliation, oxford university press newyork, 2004, P 12.*

وتمثل كل هذه العناصر ترابطا محكما مع بعضها البعض، وأنها تسهم جميعها في عملية المصالحة، ولنجاحها لابد من دعامة التنمية الاقتصادية.[1]

ـــ **بالنسبة لمارو تعني المصالحة:** إعادة توطيد العلاقة الودية لدرجة تكفي لتحقيق الثقة رغم الانقسام المبدئي. بينما يركز ليدراش على المصالحة داخل المجتمع، ويضع لها أربعة عناصر: الحقيقة وتعني التعبير المفتوح حول الماضي؛ الرحمة وتعني العفو لبناء علاقة جديدة؛ العدالة وتعني إعادة البناء الاجتماعي والتعويض؛ السلام ويعني المستقبل المشترك والحياة الكريمة والأمن لكل الأطراف.[2]

ـــ أما بارتال فيؤكد على التغير السيكولوجي الضروري لتحقيق المصالحة، أو ما يعرف ب"التعلم" learning، وهو تغيير المعتقدات (أو درجة الثقة في معتقداتنا)، ويقترح خمسة أبعاد للمعتقدات الاجتماعية التي تشكلت أثناء النزاع، وهي تتعلق بأهداف الجماعات المتنازعة سابقا،والجماعات المتنافسة،والجماعات التي ننتمي إليها،والعلاقة في الماضي والسلام.[3]

ـــ يقصد بالمصالحة الوطنية أيضا إعادة الوفاق بين أشخاص متخاصمين، من خلال استلهام في الآراء المتوافقة بشأن رأي أكثر توافقا حول قضية معينة.[4]

ـــ مفهوم آخر للمصالحة يعتمد على أنها تستمد عناصرها من سياسة العدالة الانتقالية، من خلال العدالة الجنائية والمصارحة،ودفع التعويضات وتحقيق الإصلاح المؤسسي وبالتالي فإن هذا المفهوم يجعل المصالحة تعتمد في تحقيقها على العدالة.[5]

ـــ فيما يعتبر مفهوم ثان أن صور المصالحة،هي إيجاد سبيل للعيش إلى جانب الأعداء السابقين دون أن يعني محبتهم، أو العفو عنهم ونسيان الماضي، بل التعايش والتعاون معهم في المجتمع،

---

[1] – *david bloomfield, « on good terms : clarifying reconciliation » report N° : 14, october 2006, P 12.*

[2] – عبد النور منصوري، **"سياسة المصالحة في الجزائر وجنوب إفريقيا"**، دراسات إستراتيجية، العدد 12، (الجزائر 2010)، ص 102.

[3] – *daniel bar – tal and gemma H. bennink, « the nature of reconciliation as an outcome an as a press », in Y. bar- siman- TOV (edit), op. cit. PP 20 – 22.*

[4] – باخالد عبد الرزاق، **"المصالحة الوطنية في ظل السياسة الجنائية"**، رسالة ماجستير في القانون الجنائي، (جامعة قسنطينة: كلية الحقوق، قسم العلوم الجنائية، 2010)، ص 16.

[5] – بابلو جزيف، **"دور الاعتذارات في عملية المصالحة الوطنية"**، نيويورك: المركز الدولي للعدالة الانتقالية، 2008، ص ص 2 – 3.

تحقيقا لحياة اجتماعية أفضل من حياة الانقسام، ومنه فهي دعوة لأبناء المجتمع لكي يعيشوا داخله بأمان.

كما يرى البعض أن المصالحة في حدها الأدنى هي حالة يستطيع فيها المواطنون الثقة ببعضهم، مما يؤدي إلى التزامهم بالمعايير والقيم التي تحكم الدولة، ويثقون بأن الحاكم يحكم بناءا على تلك المعايير والقيم، ومنه فإن المصالحة لن تكون إلا في جو من الثقة يسود الوطن بكامله.[1]

ــ المصالحة هي تعبير عن مرحلة، بمعنى أن أطراف النزاع في بلد بدأت تستشعر بسبب من إكراهات داخلية، وأخرى جهوية، ودولية، وبعد وصول باقي الأساليب السابقة إلى الباب المسدود، أهمية الاتجاه في تسيير التناقضات بينها نحو إعمال منهجية مسالمة بدل منهجة المواجهة العنيفة. وبعبارة أخرى إن المصالحة في هذا السياق هي توافق وطني يستهدف تقريب وجهات النظر المختلفة، وردم الفجوات بين الأطراف المتخاصمة أو المتحاربة.[2]

المصالحة عند bradon hamber: هي تحقيق السلام وفقا للمخطط التالي:

[1] – معمري بن عيسى، **"المصالحة الوطنية في الخطاب السياسي الجزائري"**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية، قسم العلاقات الدولية، 2011)، ص 122.

[2] – كربوش احمد، **"مكانة سياسة المصالحة الوطنية في حل الأزمة في الجزائر"**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، (جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية، قسم العلاقات الدولية، 2012)، ص 60.

المصالحة وبناء السلام عند برادون همبير bradon hamber

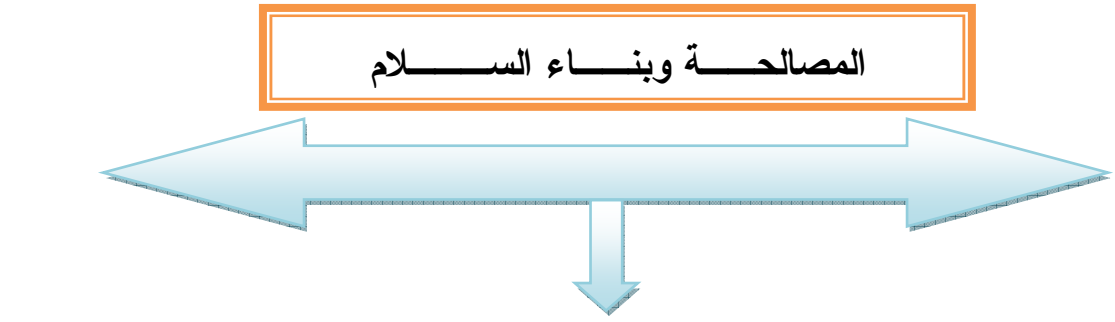

بناء السلم:

تنص المصالحة على بناء السلام وذلك بمنع استمرار العنف وإعادة الدمج بين الأسباب الجذرية لأسباب النزاع وآثار النزاع ولتحقيق هذا الهدف لابد من مجموعة من الأساليب:

1. بناء المؤسسات.
2. تنمية المجتمع.
3. التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
4. آليات معالجة الماضي
5. بناء حكم فعال

المصالحة جزء من بناء السلام

المصالحة هي عملية إصلاح العلاقات الصراعية والنزاعية وتتكون من عدة أنشطة

على مستوى كل أفراد المجتمع وعلى مستوى السياسة

مدى أهمية العلاقات في هذه المواقع

ويمكن تعريف المصالحة الوطنية تعريفا إجرائيا: على أساس أنها إستراتيجية تنتهجها الدول من أجل حل القضايا المختلف عنها بمنهجية الحوار والمسالمة، بدلا من منهجية العنف وإلغاء الآخر. فهي عملية تتم عن طريق الحوار الحضاري؛ تهدف إلى بناء دولة تتطلع إلى مستقبل يسوده الأمن والاستقرار على جميع المستويات من الجهوي والوطني إلى الإقليمي والعربي إلى الدولي والعالمي.

المطلب الثاني: طرق وعوامل نجاح المصالحة الوطنية

تتطور عملية المصالحة الوطنية وتنجح من خلال مجموعة من الطرق والعوامل نأتي من خلال هذا المبحث على ذكر أبرزها:

أولا: طرق تحقيق المصالحة

1. الاعتذار: يمثل الاعتذار الذي يصدر عن (أفراد أو مؤسسات الدولة) القبول الرسمي والصريح بتحمل مسؤولية الأفعال الضارة أثناء النزاع، وكذا طلبا مباشرا للعفو من الضحايا، كما يعد أول الطرق البناءة لضمان عدم تكرار ما حدث في الماضي.

2. التسامح: ليس المقصود بالتسامح الفكرة الدارجة التي تعني عفا الله عما سلف.بقدر ما تعني التمسك بالحقوق والإصرار على كشف الحقيقة لمنع تكرار ما حدث وتحصين المجتمع بوضع ظوابط قانونية، ومجتمعية تحول من دون العودة إليه مراعاة للنسيج الوطني.[1]

3. تقصي الحقائق: بدأت الأطراف الفاعلة المحلية في عدد متزايد من البلدان في التأكيد على التدابير غير القضائية لتقصي الحقائق، والتي كثيرا ما تأخذ صورة"لجان الحقيقة"، وهي لجان تقوم بتحقيقات رسمية في أنماط الانتهاكات التي وقعت في الماضي لوضع سجل تاريخي دقيق لما وقع من الأحداث كما حدث في عدد من البلدان مثل: جمهورية الكونغو الديمقراطية، وغواتيمالا، وجنوب إفريقيا، وبيرو، والمغرب...؛ وأي دولة كان عليها الربط بين الحقيقة والعدالة ومشاركة المواطنين، لضمان نجاح المصالحة.

4. عملية التعويض: إن الهدف الأساسي لأي سياسة من سياسات التعويض هو إحقاق العدالة للضحايا. ويجب أن يفهم مصطلح "العدالة" في هذا الصدد بشكل واسع بإدماج عناصر الاعتراف بالضحية ورد كرامته، وإعادة بناء الثقة بين المواطنين بعضهم البعض، وبين المواطنين ومؤسسات الدولة، وإرساء التضامن الاجتماعي. ويمكن التمييز بين التعويضات بحسب النوع (مادية ومعنوية)، والفئة المستهدفة(فردية وجماعية)؛ ويمكن أن يتم التعويض المادي عن طريق منح أموال أو حوافز مادية، كما يمكن أن يشمل تقديم خدمات مجانية أو تفضيلية، كالصحة والتعليم والإسكان، أما

[1] – المكان نفسه، ص 67.

التعويض المعنوي فيكون مثلا عبر إصدار اعتذار رسمي أو تكريس مكان عام (مثل متحف أو حديقة أو نصب تذكاري)، أو إعلان يوم وطني للذكرى.[1]

5. وسائل الإعلام: يمكن لوسائل الإعلام أن تكون أداة قوية لترقية المصالحة،إذ يمكن استعمالها في نقل المعلومات إلى أوسع جمهور حول الحالة السلمية الجديدة. يمكن لوسائل الإعلام بناء واقع عام جديد عبر الأخبار والتعليقات.

6. عمل المنظمات غير الحكومية: سواء المحلية أو الدولية يمكنها أن تساهم في مسار المصالحة أو تقديم المساعدة الاقتصادية لأفراد المجتمع، ما من شأنه أن يظهر منافع السلم. مثل "حركة سلم الشعب" في شمال إيرلندا المنظم من البروتستانتية بيتي ويكيامس وميريد كوريغن الكاثوليكية، ومنظمة "السلام الآن " peace now في إسرائيل.[2]

بالإضافة إلى عدة عوامل أخرى مثل: التربية، كتابة التاريخ المشترك، المحاكمات العلنية...

ثانيا: عوامل نجاح المصالحة الوطنية

1/ تقديم الحل السلمي للنزاع: ترتبط المصالحة بالضرورة بوضع حل سلمي للنزاع وأكثر من ذلك لابد أن يكون الحل مرضيا للطرفين الذين يدركون قدرته على الوفاء بحاجاتهم الأساسية والاستجابة لتطلعاتهم الجوهرية، ويعتبر هذا الشرط حاسما في حل أي نزاع ذلك لا يعني أن الجماعات لا تعدل أهدافها ومصالحها، لكن لكل طرف حاجات يعتبرها مبررا لوجوده والتنازل عنها تحت الضغط، أو الضعف لا يشكل إعاقة للمصالحة فحسب، بل يعتبر بذرة لنزاع مستقبلي.[3]

2/ تبادلية الالتزامات: يعتمد مسار المصالحة على التبادلية بين طرفي النزاع في الالتزامات الرسمية وغير الرسمية، سادت في سنوات النزاع أجواء العداء وانعدام الثقة، على الجانبين إظهار الحماسة والرضا لتغيير تلك المشاعر، وتقديم أعمال كثيرا ما تكون بسيطة لكنها رمزية، تبرز

[1] – رضوان زيادة، **"العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية في العالم العربي"**، تم تصفح الموقع يوم: 26 مارس 2015، الرابط: http// : www.aswat.com

[2] – عبد النور منصوري، **"المصالحة الوطنية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني"**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، (جامعة باتنة: كلية العلوم السياسية، قسم تنظيمات سياسية وإدارية، 2010)، ص 67.

[3] – منصور ملياني، **"المصالحة الوطنية من منظور الأمن الإنساني"**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية، قسم تنظيمات إدارية، 2010)، ص 81.

النوايا الحسنة وتهدف إلى بناء علاقات سلمية. تؤثر هذه الأعمال والمساعي في التأسيس لبيئة سلمية تسود المجتمع، وتشكل دعما مستمرا للمصالحة.[1]

3/ انخراط القادة في المسار السلمي: يشترط لنجاح المصالحة عزم القادة المنخرطين في المسار السلمي وعلاقات الثقة التي تجمعهم عادة ما تواجه تحركاتهم بالمعارضة وسط جماعتهم نفسها، بهدف إعاقة المسار السلمي، وعلى القادة تجاوز تلك المعوقات وإظهار إصرارهم على مواصلة مجهودات السلام.[2]

4/ دعم المؤيدين لمسار المصالحة: يرتبط مسار المصالحة بمدى قوة ونشاط المؤيدين له، فهو بحاجة إلى مشاركة الأفراد، والجماعات، والمنظمات في إقناع الأفراد المترددين أو المعارضين في الجماعات بأهميته؛ كما يحتاج دعم المسار إلى مقاربة فعالة لتمتين العلاقات السلمية بين أعداء الأمس إذ ينبغي على كل الأطراف الاقتناع بأن المصالحة هي الهدف .

5/ تجنيد مؤسسات المجتمع المدني لدعم المسار: يرتبط قدرات المجتمع المدني بدعم مسار المصالحة، وينطبق هذا خاصة عندما يكون الأفراد أعضاء في مجموعات متعددة تتناول كل منها جانبا مختلفا من قضاياهم مثل هوياتهم الاجتماعية، واهتماماتهم المهنية وهوياتهم وقيمهم الاجتماعية والسياسية، حيث يتم تجنيد كافة مؤسسات المجتمع لدعم المسار بما في ذلك المؤسسات السياسية، العسكرية، الاجتماعية، الثقافية، التربوية.[3]

6/ دعم المحيط الدولي: وهي ما يعطي دفعة قوية لمسار المصالحة، فحين يبرز المجتمع الدولي اهتماما خاصة بتسوية سلمية معينة يسهل المسار ويشجع الأطراف على تجاوز الصعوبات. كما يمكن أن يقدم ذلك دعما حقيقيا ملموسا لمواصلته.[4]

---

[1] – عبد النور منصوري، **"المصالحة الوطنية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني"**، مرجع سابق، ص 71.

[2] – كربوش احمد، مرجع سابق، ص 72.

[3] – ماريتا فيشر، ترجمة يوسف حجازي، المجتمع المدني ومعالجة النزاعات والتجاذبات والإمكانات والتحديات (د .د: مركز البحوث برغهون، 2009)، ص ص 18 – 19.

[4] – عبد الله منصوري، **"المصالحة الوطنية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني"**، مرجع سابق، ص 74.

المبحث الثاني: تطور وأهداف المصالحة الوطنية

في السابق كانت العلاقات الدولية بين الدول والأفراد تتحدد وفق معيار القوة فقط، وبتطور المجتمع الدولي، ظهرت الوسائل الدبلوماسية لحلول المشكلات الدولية، وكذلك المشكلات بين الأفراد الذين يحملون الصفة الدولية كالشركات متعددة الجنسيات، بعد أن عانت البشرية ويلات الحروب العالمية والإقليمية، والتي راح ضحيتها ملايين البشر. وكذلك تعقيدات الحياة اليوم وتشابكها في ظل العالم المعولم*، يحتم على البشرية جمعاء استخدام الوسائل الدبلوماسية لحل كافة الخلافات بديلاً عن الحروب والنزاعات. ولهذا يعتبر الهدف الأساسي من المصالحة الوطنية هي حل الخلافات بالطرق الودية السلمية، وذلك لرأب الصدع وتحقيق مصالح الدولة العليا، دون اللجوء إلى العنف وتعرض مصالح الدولة للأخطار جراء الانهيار الداخلي للمجتمع المكون لهذه الدولة.

المطلب الأول: تطور المصالحة الوطنية

تعتبر المصالحة الوطنية موضوع متعدد التخصصات ما يعني مشاركة الباحثين في مختلف الحقول المعرفية في دراستها، ولعلها أهم شرط في تغيير السلام الراهن إلى السلام المستقر، حيث لا يمكن بناء الثقة المتبادلة وتوفير الضمانات للحفاظ على السلام دون مصالحة...؛ وقد برزت المصالحة كموضوع بحث في السنوات الأخيرة بسبب الحاجة إلى دراسة شروط السلام المستقر والدائم في حل النزاعات الوطنية والدولية.[1]

فقد سطرت سياسات المصالحة كأسلوب للخروج من النزاعات سواء ما بين الدول أو داخل الدولة نفسها. وقد مثلت المصالحة الداخلية في كثير من الحالات نقطة بارزة في تطور النظم السياسية وعلاقتها بالمجتمع.[2]

---

* اشتهر في العقد التاسع مصطلح العولمة مع استخدام مصطلح النظام العالمي الجديد وذلك عند إعلان الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش من على منصة قاعة اجتماع الهيئة التشريعية لمجلس النواب الأمريكي في 17 يناير 1991 بداية النظام العالمي الجديد *New World* ويلاحظ استخدام كلمة *Order* ولم يستخدم كلمة *System* مثلاً وذلك لأن في كلمة Order من القسر والتوجيه والأمر ما ليس في غيره. انظر: عبد الصبور شاهين، **"العولمة والهوية الثقافية"**، "فكر ونقد"، العدد 06.

[1] – المكان نفسه، ص 78.

[2] – عبد النور منصوري، **"سياسة المصالحة في الجزائر وجنوب إفريقيا"**، مرجع سابق، ص 101.

ورغم تعدد التعاريف السائدة في الوقت الحاضر لمفهوم المصالحة الوطنية، إلا أنه مفهوم حديث بدأ استخدامه وتطبيقه مع نهاية الربع الأخير من القرن العشرين، ولاسيما في بعض دول أمريكا الجنوبية وأقطار المنظومة الاشتراكية سابقا. وبعض البلدان الإفريقية.[1]

إذ تبنت العديد من الدول في إطار معالجة أزماتها بطرق سلمية، بما فيها من إجراءات تهدئة، تدعم الثقة بين أطراف الأزمة، وقد عرفت هذه الدول مشاكل أمنية واضطرابات اجتماعية وسياسية دفعت بها إلى الجنوح إلى السلم لمعالجة وحل أزماتها؛ ومن بين هذه الدول نذكر:

ـــ **المبادرة النيجيرية للسلام سنة 1969:** تتضمن هذه المبادرة عفو الدولة النيجيرية الشامل على متمردي قبيلة "لايبوس" النيجيرية، مقابل توقفها عن محاربة السلطة، وتسليم أسلحتها للسلطات المعنية.[2]

ـــ **المبادرة اللبنانية:** اندلعت بها الحرب الأهلية عام 1975م، تركت آثارا خطيرة منها مئات آلاف القتلى والجرحى والمعطوبين وعلى إثر ذلك تم التفكير في المصالحة الوطنية من خلال اتخاذ تدابير تمكنت في حل الفصائل وتسوية الطوائف المدنية، مما مهد إلى انتخابات عامة انبثقت منها شرعية وطنية لها صدى دولي وهكذا حتى انتهت الأزمة.[3]

ـــ **المصالحة الوطنية التشادية لسنة 1979:** وكان بمقتضى هذه المصالحة، أصدرت الدولة التشادية عفوا لصالح المتمردين على نظام الحكم والذين أوقفوا الحرب، وكان من مقتضى هذا العفو أيضا أن تحل جميع الميليشيات والجماعات المسلحة وأن تسلم أسلحتها لسلطات الدولة.[4]

– المصالحة الوطنية الجزائرية: عرفت الجزائر بعد توقيف المسار الانتخابي في جانفي 1992 أزمة حادة لم تعرفها منذ الاستقلال كادت أن تقوض أركان الدولة، وأحدثت فتنة كبيرة داخل المجتمع، في بداية هذه الأزمة انتهجت الدولة لغة خطابية متشددة وسياسة المواجهة المسلحة للسيطرة على الوضع، وأمام هذا الأخير والأفق المظلم قرر الرئيس اليامين زروال التخلي عن

---

[1] – محمد نادر العمري، **"مفهوم المصالحة الوطنية"**، تم تصفح الموقع يوم: 07 أكتوبر 2014، الرابط: http/ :www.news.sy.com

[2] – معمري بن عيسى، مرجع سابق، ص 130.

[3] – حيثمانة العيد، **"خلفيات العنف المسلح والمصالحة الوطنية الجزائرية"**، تم تصفح الموقع يوم: 26 مارس 2015. الرابط: http/ :www.aranthropos.com

[4] – *barbara F. walter : the critical barrier to civil war 5 element « international organization piblication, Vol 51, W 03 summer 1997, P 28.*

الحكم وإجراء انتخابات رئاسية مسبقة في 15 افريل 1999، والتي فاز بها عبد العزيز بوتفليقة الذي جاء بسياسة الوئام المدني والمصالحة الوطنية من اجل إرساء دعائم السلم.[1]

ولعل من أخطر الأزمات العالمية في موضوع المصالحة وأخطرها هي: العنصرية في دولة جنوب إفريقيا*، وما حدث بها من أحداث دموية لعدة سنوات، وبالنهاية تصالح المجتمع النيجيري وألغى النظام العنصري، والآن تتطور الدولة، بعد التداول السلمي على السلطة، إن هذه التجارب وغيرها في تاريخ البشرية الحديث يدفعنا بكل قوة نحو البحث في الانقسام الفلسطيني والبحث عن حلول جادة لنهاية الخلاف الفلسطيني.

المطلب الثاني: أهداف المصالحة الوطنية

توسع المصالحة من مقاربة صنع السلام في اتجاه آفاق مجتمعية كلية تعنى المصالحة بين أفراد المجتمع ككل، حيث ترتبط دراسة حل النزاع بدراسة ميكانيزمات، وطرق وشروط حل النزاع سلميا بما فيها التفاوض، والوساطة، والتحكيم. تؤدي هذه الأدوات في بعض الأحيان إلى اتفاق حول حل مقبول يمضي من قبل الأطراف، ويعتبر اتفاق كهذا النهاية الرسمية للنزاع، لكن قدرته تكون في تحقيق السلام محدودة لأنه غالبا ما يجمع القادة المنخرطين التفاوض، والقلة التي تدور في محيطهم أو قلة من المجتمع، ويقترح كل من بارتال وبينينك للخروج من هذه الحتمية مسار المصالحة، الذي يؤسس لمسار مستقر، ودائم حيث يضم هذا الهدف المجمل للمصالحة أهدافا جزئية، على المستويين الاجتماعي، والفردي وهي:

ـ **وقف المواجهة العنيفة لصالح طرق التنافس السلمية:** لا يمكن الحديث عن مصالحة إذا لم تبدأ بإتفاق لوقف الإعتداءات من الطرفين

- ✓ **تجديد العقد الاجتماعي:** الهدف الأساسي للمصالحة في المستوى الاجتماعي هو تجديد العقد الاجتماعي الضمني الذي أثبت فشله بالوصول مرحلة الصراع...
- ✓ إصلاح المؤسسات الاجتماعية.

[1] – عبد النور، مرجع سابق، ص 103.

* **التفرقة العنصرية في جنوب إفريقيا:** سياسة اتبعتها حكومة البيض في جمهورية جنوب إفريقيا للتمييز العنصري بين سكانها من البيض والسود منذ أن أُعلنت في عام 1948م وإلى حين إلغائها عام 1991م. وكان هدفها الأساسي يكمن في التنمية المنفصلة للمجموعات العرقية العديدة التي يتكون منها السكان، وتعرف هذه السياسة باسم الأبارتيد وهي كلمة تعني الفصل في اللغة الأفريكانية، انظر: الموسوعة، تمت زيارة الموقع بتاريخ 2015/03/12. الرابط: http://ency.kacemb.com/

- ✓ دعم ثقافة الحوار.
- ✓ تخفيف حدة الألم والمعاناة الفردية.[1]

وكما أن لكل سياسة عامة أهداف مرسومة، تكون بمثابة الدليل والمؤشر على مدى نجاح أو فشل هذه السياسة، إذ عند مرحلة تقييم السياسات العامة، تتم المقارنة بين ما حققته السياسة في الواقع، وما تم تسطيره من أهداف،وما هي الكلفة المالية لهذه السياسات، ومن جهة أخرى لا تخلو السياسات العامة الوطنية من سند نظري وبعد اجتماعي كأساس، من أجل تقوية مرتكزاتها المعرفية ونيل القبول، وتأكيد تجذر مفاهيمها لدى الجماهير الشعبية من أجل احتضانها وتدعيمها، خاصة إذا كان الأمر يتعلق بسياسة وطنية للمصالحة، ولذلك لا تخلو سياسة المصالحة الوطنية من أهداف متوخاة منها تتمثل في أهداف داخلية وأخرى خارجية...

الأهداف الداخلية:

- ✓ التأسيس لثقافة العيش المشترك وبناء ما تهدم من الوطن، بدل العيش للذات أو للمجموعة وتخريب الوطن وتأخيره، وإشاعة ثقافة التسامح والحوار وقبول الآخر، بدل الكره والتباعد، ورفض الآخر مهما كان لونه، عرقه، جنسه ودينه ومذهبه.
- ✓ تجديد النفس للنظام السياسي وبعد استقراره، من أجل التوجه بعد تتمة معالجة الوضع الأمني إلى تنشيط الحياة الاقتصادية، وتمتين البناء الاجتماعي.
- ✓ تهيئة البيئة الحالية للاستثمار ورأسمال الأجنبي، من أجل العمل على دفع الاقتصاد الوطني وإنعاشه، وتقليص البطالة.

الأهداف الخارجية:

- ✓ تهيئة مناخ وطني، بتوفير الشروط الضرورية أمنيا وسياسيا وقانونيا، من أجل جلب الإست ثمار الأجنبي للمساهمة في الإنتاج الوطني، وتقليص البطالة وإنعاش الاقتصاد.[2]
- ✓ كما نجد من بين أهداف سياسة المصالحة الوطنية:
- ✓ استعادة الأمن والنظام العام على اعتبار أن أنم ممتلكات الناس وأرواحهم وحتى أعراضهم مسألة حيوية سواء في نظر الإسلام وحتى تحت حماية القانون.
- ✓ المحافظة على مقومات الهوية الوطنية والتأكيد عليها.

[1] – كربوش احمد، مرجع سابق، ص 73.

[2] – معمري بن عيسى، مرجع سابق، ص ص 32 – 33.

✓ تهيئة الأرضية للتنمية السياسية والاقتصادية ولا يتحقق ذلك ألا من خلال إعادة بعث الاستقرار والأمن والأمان للمواطن.[1]

المبحث الثالث: شروط وأنواع المصالحة الوطنية

لكل سياسة عامة شروط تبنى عليها، تكون بمثابة الدليل والمؤشر على مدى إمكانية نجاح هذه الأخيرة، وسنحاول من خلال هذا المبحث التركيز على أهم شروط سياسة المصالحة الوطنية، بالإضافة إلى ذكر أنواعها .

المطلب الأول: شروط المصالحة الوطنية

✓ لنجاح المصالحة الوطنية في بلد ما لابد من توفر مجموعة من الشروط وهي:

✓ لابد من توفر اعتراف رسمي بشأن الوقائع التي شكلت انتهاكا لحقوق الإنسان والإقرار بمبدأ محاسبة مرتكبي الجرائم والمتسببين في إهدار حقوق الأبرياء ويتم ذلك بشكل تصالحي يشمل كافة الجوانب السياسية والاجتماعية.

✓ لابد من توفر الدعم المادي والمعنوي للأشخاص والأهالي المتضررين من عمليات العنف والتي يكون سببها النظام؛ بحيث يكون هذا التعويض مبدأ رسمي مقرر ويعمل به.[2]

✓ نهج العدالة الانتقالية، وإبرازها كتجربة يتلخص الهدف الإستراتيجي لها في الانتقال إلى مجتمع تسود فيه العدالة وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان وتتوفر فيه ضمانات تحول دون تكرار تلك الانتهاكات أو غيرها،بمعنى التحول نحو الديمقراطية عبر بناء دولة مدينة دستورية، ولكي يتحقق ذلك ينبغي توفر خطة متكاملة محددة بفترات زمنية واضحة على أن تبدأ الممارسة العملية بقرارات صائبة وخطوات راسخة بدءا بالخطوة الأكثر أهمية ثم التي تليها في الأهمية على أن يظل الباب مفتوحا أمام استكمال كل الآليات اللازمة لتحقيق أهدافها والتي من أكبرها على المدى المتوسط والطويل ضمان زوال الأسباب التي أدت إليها أصلا.[3]

كما نجد محمد محفوظ يؤكد على جملة من النقاط في سبيل الوصول إلى مصالحة حقيقة:

---

[1] – وناس فاطمة، مرجع سابق، ص 48.

[2] – المكان نفسه، ص 12.

[3] – عبد المجيد احمد بيوك، **"العدالة الانتقالية أهم مقومات المصالحة الوطنية"**، تم تصفح الموقع يوم: 14 مارس 2015. الرابط: http// :www.alarabia.com

1. ضرورة الحوار بين النخب في العالم، وتوطيد أسباب التواصل الثقافي والسياسي بينها. ولا شك أن تدشين مرحلة الحوار الجاد بين نخب الأمة،سيؤدي إلى إرساء قواعد وتقاليد للتواصل الثقافي والسياسي، ومن الطبيعي أن تكريس خيار التواصل يفضي إلى نضج ثقافة سياسية واجتماعية، ذات طابع ديمقراطي وسلمي، وهذا يساهم مساهمة كبيرة في إرساء قواعد وثقافة مواتية للمصالحة .

- ✓ فتح حقل السياسة بكل أشكاله ومستوياته على جميع الطاقات والتعبيرات.
- ✓ الإجماع الوطني الجديد الذي يستوعب جميع القوى والتيارات في أطر منسجمة مع بعضها البعض لمواجهة التحديات والعمل معا من أجل تنفيذ التطلعات الممكنة.
- ✓ ضرورة وجود أطر مؤسسية ثابتة ترعى مثل هذا التوجه وتخطط له، وتوفر أسباب النجاح له.[1]
- ✓ وجود حكماء، نزهاء، أكفاء، عادلين، مقبولين من قبل مجموع أطراف النزاع.
- ✓ قبول الأطراف المتنازعة الجلوس إلى بعضهم الند للند.
- ✓ إظهار القابلية الحقيقة للإصغاء النشيط للآخر.
- ✓ تحديد الغايات البعيدة من المصالحة وأهدافها المرحلية.
- ✓ تدقيق بنود هذه الأهداف وجدولة إجرائياتها بحسب الزمان والمكان المتغيرين منها.
- ✓ ربط المصالحة بالإصلاح الشمولي مع العمل سويا من أجل ضمان عدم تكرار الاعتداء المعني وعدم التساهل، سواءً في الحاضر أو المستقبل، مع باقي الاعتداءات الممكنة على حقوق الناس وحرياتهم.[2]

وتضيف بنيظير بوتو في هذا الصدد بأن إنشاء هيئات ومؤسسات مصالحة من الاختراعات الأخرى التي يمكنها أن تساعد على إعادة الاتصال والثقة والحوار بين العالم ككل... وستلعب هيئات المصالحة دور الوسطاء لتغيير المفاهيم وكسر الحواجز وبناء روابط جديدة.[3]

---

[1] – محمد محفوظ، **"الأمة والدولة: من القطيعة إلى المصالحة لبناء المستقبل"**، الطبعة الأولى، (المغرب: المركز الثقافي العربي، 2008)، ص ص 150 – 154.

[2] – برنارد بوتو، **"المصالحة: الإسلام والديمقراطية والغرب"**،الطبعة الأولى، (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2008)، ص 476.

[3] – المصطفى صويلح، **"المصالحة أي مفهوم لأي أغراض؟ وبواسطة أية آليات"**، تم تصفح الموقع يوم: 27 مارس 2015. الرابط: http/ :www.achr.hu.com

المطلب الثاني: أنواع المصالحة الوطنية

أولا: المصالحة الرسمية أو الهيكلية

لقد ركزت تقنيات صنع السلام تقليديا على العوامل الهيكلية لإعادة العلاقة بين متنازعين سابقين،وترتكز هذه النظرة على فرضية أن العلاقة بين الأطراف ضمن الهيكل الاقتصادي والسياسي (تبادل التمثيل على كل المستويات،الحفاظ على قنوات للاتصال بين القادة،نزع السلاح، تطوير مؤسسات مشتركة،تطوير السياحة)، من شأنها أن تؤدي إلى علاقة تعاون تعمل لاستقرار السلام.تطبق هذه التقنيات في حل النزاعات فيما بين الدول،أما تحقيق السلام الدائم في النزاعات الداخلية فيخضع لترتيبات أخرى مختلفة. يتعلق الأمر في المصالحة الداخلية بالإصلاح المؤسساتي في النظامين السياسي والاقتصادي في المقام الأول،وتعني المصالحة الهيكلية الاندماج السياسي، ومشاركة كل الأطراف في نظام الحكم وتحقيق المساواة والعدالة واحترام حقوق الإنسان والحقوق المدنية كالحكم الديمقراطي أو الحكم الراشد. وفي الميدان الاقتصادي تعني المصالحة دمج كل الأطراف في النظام الاقتصادي وإتاحة الفرص وتوزيع الثروة بصفة عادلة على الجميع.

إن المجتمع الدولي يساهم في حل النزاعات بين الدول سواءً عبر القانون الدولي أو المؤسساتي، أو الميكانيزمات السلمية لفض النزاع (المفاوضات الثنائية، الوساطة والتحكيم من طرف الطرف الثالث). أما في النزاعات الداخلية فالمجتمعات هي التي يقع عليها عبئ هيكلية مؤسساتها في اتجاه صياغة ميكانيزمات الحل السلمي للنزاع بما يحفظ قواعد العدالة للجميع، وتساهم العوامل الهيكلية (المؤسسات السياسية والاقتصادية)، في تسريع بناء إطار للسلام الدائم، لكنها غير كافية لتشكل سببا للنزاع العنيف وحله، وعليه تحقق العوامل الهيكلية... علاقات رسمية دون أن يعني ذلك امتداد للمصالحة إلى أفراد المجتمع، وهذه الحالة لا تمكن لتعميق التغير السيكولوجي لدى المجتمع.

وقد أثبتت تجربة الرئيس اليوغسلافي (تيتو) الذي باشر العديد من الإجراءات الهيكلية لدعم التعايش في ظل التعددية الثقافية في يوغسلافيا، عجز هذه العوامل إن لم نقل تعقبها تغيرات سيكولوجية مكملة.[1]

[1] – احمد كربوش، مرجع سابق، ص ص 64 – 65.

ثانيا: المصالحة السيكولوجية

يمثل المسار السيكولوجي جوهر المصالحة ويعني تغير دوافع وأهداف ومعتقدات وسلوكات ومشاعر غالبية أفراد المجتمع. وتسهل العوامل الهيكلية ذلك التغير، لكنها لا تحقق المصالحة. ويعتقد ليبشوتر أن العلاقات بين الأفراد هي أساس الدولة، وإصلاح مؤسسات الدولة فقط (بما فيها الاقتصاد) لا يصلح العلاقات التي دمرتها سنوات العنف والنزاع. إذن، هناك علاقة تكامل بين المسارين السيكولوجي والهيكلي، ولابد من الاستعانة بما يقدمانه من ميكانيزمات لتحقيق المعنى العميق للمصالحة.[1]

ــ تتمثل مخرجات المصالحة في الدوافع والأهداف والمعتقدات والسلوكات والمشاعر البديلة التي تدعم السلام الموضوعي والعلاقات السلمية والنظرة الإيجابية للشريك.والشرط الأساسي هو تغلغل البعد السيكولوجي عميقا في البنية الاجتماعية بحيث تكون القيم الجديدة قاعدة مشتركة بين أغلبية أفراد المجتمع.

يمكن للتغير السيكولوجي أن لا يشمل كل المجتمع، فقد تبقى قلة تعمل على استمرار النزاع ومقاومة بيئة السلام الجديدة لكنها لا تؤثر في المسار العام إذا كانت قلة هامشية. وهناك اتفاق كبير على أن المصالحة تتطلب تشكيل نظرة جديدة مشتركة للماضي، ويعتقد (هاينر) أن وجود روايات مختلفة جوهريا لأحداث مؤلمة يعني أن المصالحة ستبقى سطحية، وأن تغيير المعتقدات بما فيها الذاكرة الجماعية هو ما يضمن نجاح المصالحة حيث يسمح هذا المسار بقراءة نقدية للأخطاء الانتهاكات المشتركة وتحمل مسؤوليتها وتنتج عنه رواية جديدة للنزاع تحل محل الروايات القديمة.[2]

كما يشكك بعض الباحثين في قدرة إعادة بناء الماضي على الوصول إلى العفو،خاصة في المجتمعات التي عرفت الانقسامات الحادة (جنوب إفريقيا، وإيرلندا الشمالية).

وتكمن الصعوبة في المصالحة في مثل هذه الحالات في القدرة على بناء مجتمع جديد بقيم جديدة، يركز البعد الروحي للمصالحة على أهمية العلاج والعفو، والمصالحة في هذا المجال توفر الإطار المرجعي لتسهيل، وتشجيع المجتمعات على معرفة الماضي، والاعتراف بالأخطاء، وتقديم الدعم، والعزاء، ولم الشمل من جديد. ويبرز العفو في المراحل الانتقالية وعقب الصدمات

[1] – عبد النور منصوري، **"المصالحة الوطنية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني"**، المرجع السابق، ص 86.

[2] – احمد كربوش، مرجع سابق، ص 66.

الاجتماعية كخطاب هدفه فتح عالم جديد يمكن أن تتعايش فيه كل من الضحية والجاني. إن ما يعنيه العفو في النهاية هو إعادة توزيع القوة، وعلى سبيل المثال كان العفو في جنوب إفريقيا نتاج للتفاوض،كما أنه مسألة فردية يتعين على طالب العفو الإقرار بارتكابه جرائم ضد الإنسانية حيث ساعد ذلك تثبيت أركان الديمقراطية الوليدة،وقد تمثل العقاب في إلحاق العار بمرتكبي الجرائم وليس في العقوبات (السجن مثلا، وقد حقق ذلك تحولا سلميا نسبيا.[1]

[1] – المركز الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير حول: مسارات التحول الديمقراطية، (القاهرة: جوان 2001)، ص 17. يمكن تصفح التقرير عبر الرابط الآتي: http// :www.cairotransitionsforum.infi

خلاصة واستنتاجات الفصل الأول:

مما سبق نستنتج أن المصالحة الوطنية هي عبارة عن إستراتيجية تنتهجها الدول التي تشهد عادة نزاعات داخلية من اجل العمل على حلها عن طريق جملة من السياسات والإستراتيجيات التي تعتمدها هذه الدول في سبيل الوصول إلى أهدافها المرجوة والتي عادة ما يكون أهمها تحقيق الاستقرار الداخلي لهذه الدول، فلطالما سطرت سياسات المصالحة كأسلوب للخروج من النزاعات التي تشهدها الدول سواء أكانت هذه النزاعات ما بين الدول أم داخل الدولة نفسها،هذا وتعد المصالحة من الاليات الهامة في حل النزاعات حيث تمكن مختلف أطراف النزاع من العيش في أمن وسلام بالاعتماد على جملة من الأساليب . إذ يمكن لسياسة المصالحة أن تفتح المجال لكل القوى السياسية للمساهمة في بناء الدولة .

الفصل الثاني

الانقسام الفلسطيني والحاجة إلى المصالحة الوطنية

استراتيجية المصالحة ودورها في بناء الدولة - دراسة حالة فلسطين

أدت الخلافات السياسية الفلسطينية بين حركتي حماس وفتح، إلى تفسخ النسيج الاجتماعي والانقسام السياسي ما بين شقي الوطن الضفة الغربية وقطاع غزة، وبدورة عمل على تراجع القضية الفلسطينية إقليمياً ودولياً، وكذلك عملت إسرائيل على تكريس الانقسام وخاصة أن التواصل الجغرافي ما بين المحافظات الفلسطينية يخضع للسيطرة الأمنية الإسرائيلية، فعززت ذلك الانقسام بالإضافة إلى خلق الأزمات اليومية من كهرباء وغاز وإحكام الحصار المفروض على قطاع غزة منذ نجاح حركة حماس في الانتخابات التشريعية الثانية 2006م، هذا وقد زادت الحاجة الفلسطينية الداخلية لإجراء المصالحة الفلسطينية لرأب الصدع وإعادة البنية الهيكلية للسلطة السياسية وبناء النسيج الاجتماعي بعد تمزق دام أكثر من ثمانية سنوات.

سوف تبحث الدراسة في هذا الفصل، تطور القضية الفلسطينية بعد عملية السلام وقيام نظام سياسي جديد وفق الاتفاقات السلام الدولية مع إسرائيل، من أجل قيام الدولة الفلسطينية ومؤسساتها، وكذلك سوف تبحث الدراسة هذا التطور في القضية الفلسطينية وتناقش أيضاً المتغيرات السياسية التي قد ألمت بالقضية الفلسطينية.

المبحث الأول: الواقع السياسي للأراضي الفلسطينية 2000-2007م

لم يكن لفلسطين نظاماً سياسياً أو دستوراً وقوانين، تحتكم لها السلطات الثلاث- التنفيذية، والتشريعية، والقضائية، قبل قيام السلطة الفلسطينية. وعلى أثر اتفاق السلام بين الاحتلال الإسرائيلي ومنظمة التحرير الفلسطينية (أوسلو)، قامت السلطة الفلسطينية ومؤسساتها الجديدة، ممثلة النواة الأولي لقيام الدولة الفلسطينية وفق الاتفاقات مع إسرائيل برعاية الولايات المتحدة، وفي هذا المبحث سوف نناقش التطور السياسي للقضية الفلسطينية.

المطلب الأول: تطور القضية الفلسطينية السياسي (2000-2005)

شهدت الساحة الفلسطينية في الفترة الممتدة ما بين 2000-2005م جملة من التغيرات السياسية التي أثرت على مسار القضية الفلسطينية كان أبرزها:

1. انتفاضة الأقصى 2000م: خلال الزيارة التي قام بها أرييل شارون إلى المسجد الأقصى في 28 سبتمبر عام 2000م، اندلعت في الحرم القدسي الشريف مواجهات عنيفة بين المواطنين من جهة وقوات الاحتلال الإسرائيلي من جهة أخرى، وامتدت هذه المواجهات لتعم كافة أرجاء الضفة الغربية وقطاع غزة، ومع استمرارها وتصاعدها واختلاف أدوات المواجهة فيما أطلق عليها فيما بعد انتفاضة الأقصى أو الانتفاضة الفلسطينية الثانية عام 2000م. أثرت الانتفاضة على العديد من جوانب الحياة للشعب الفلسطيني ولعل أهم هذه الجوانب كان الجانب السياسي (التفاوضي)، كما يمكن القول أن انتفاضة الأقصى[1] عكست الحجم الحقيقي لحركة(حماس)، لاسيما بعد تفرد السلطة وحركة فتح بالشأن الفلسطيني على مدار سبع سنوات ماضية هي عمر السلطة الفلسطينية قبل اندلاع الانتفاضة، اندلعت الانتفاضة نتيجة تعثر عملية السلام، وما رافقها من سياسات إسرائيلية كاستمرار الاستيطان وتهويد القدس، وجاءت زيارة زعيم المعارضة الإسرائيلية آنذاك للأقصى لتفجر الأوضاع، ودخلت القضية الفلسطينية في تطورات ميدانية وسياسية خطيرة.[2]

---

[1] - وائل عبد الحميد المبحوح، **"المعارضة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) 1994-2006"** رسالة ماجستير في العلوم السياسية، (جامعة الأزهر: كلية العلوم السياسي، قسم دراسات المشرق الأوسط، 2010)، ص 169.

[2] - غياث محمد سلمان جازي، **"ماهية الدور المصري ومنطلقاته في الحوار الوطني الفلسطيني 2005-2010"**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، (جامعة النجاح: كلية العلوم السياسية، التخطيط والتنمية السياسية، 2012)، ص 93.

2. من التغيرات أيضا التي حدثت على الساحة الفلسطينية إعلان رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك (اربيل شارون) عن خطة فك الارتباط* عن قطاع غزة. وانسحاب الجيش الإسرائيلي وإخلاء المستوطنات وبعض البؤر الاستيطانية في الضفة الغربية، وذلك بقرار أحادي الجانب دون التنسيق مع الجانب الفلسطيني وذلك أواخر صيف عام 2005م[1]، وكنتيجة لهذا الانسحاب واجهت حركة حماس تحديات عديدة كان أهمها: مدى قدرة الحركة على التعاطي مع الملف السياسي وتعقيداته المختلفة، مدى قدرة الحركة على استنساخ تجربة قطاع غزة وتطبيقها في الضفة الغربية. ويرى الدكتور أبراش في عملية الانسحاب: أنها خطة إستراتيجية شمولية لها أبعادها الخطيرة على مجمل المشروع الوطني الفلسطيني وعلى وحدة الشعب والأرض.[2]

3. من جملة التغيرات وفاة الرئيس الراحل ياسر عرفات والذي شهدت فلسطين بعد رحيله أجواء لم تشهدها من قبل فيما يتعلق بالجدل السياسي الساخن ما بين نهج التسوية السلمية وخيار العمل العسكري وتداعياته على واقع ومستقبل القضية الفلسطينية[3]، غياب ياسر عرفات وتأثيره على النظام السياسي الفلسطيني،فياسر عرفات ليس مجرد رئيس منتخب أو قائد، وإنما هو رمز و أسطورة والزعيم التاريخي الذي لم يعرف الشعب الفلسطيني زعيما غيره خلال الأربعين عاما الماضية[4]، أجريت الانتخابات الرئاسية وأنتخب الرئيس محمود عباس خلفا للرئيس الراحل ياسر عرفات كرئيس للسلطة الفلسطينية،وقد كان تولي الرئيس أبو مازن للسلطة عن طريق الانتخابات وصناديق الاقتراع، والذي كان له تأثير على النظام السياسي،بترسيخ مبدأ الشرعية للرئيس المنتخب

---

[1] – جميل هلال، **"النظام السياسي الفلسطيني ما بعد أوسلو: دراسة نقدية"**، الطبعة الأولى، (د.ب.ن، مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2006)، ص 279.

* والمعلوفة أيضا باسم (خطة فك الارتباط أحادي الجانب)، وهو الاسم الذي اختارته الحكومة الإسرائيلية لخطة قامت بتنفيذها في صيف عام 2005، وبموجبها قامت بإخلاء المستوطنات الإسرائيلية ومعسكرات الجيش الإسرائيلي من قطاع غزة وأربع مستوطنات أخرى متفرقة في شمال الضفة الغربية وانتشار الجيش الإسرائيلية على الشريط الحدودي مع قطاع غزة، وكان رئيس الوزراء الإسرائيلي اريال شارون المبادر وقائد هذه الخطة، وكان يسكن في قطاع غزة عند القيام بالخطة 8600 إسرائيلي.

[2] – محسن صالح، "**الملف الأمني بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل**"، (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات،2006)، ص 33.

[3] – إبراهيم أبراش، **"الفلسطينيون بين خياري الحسم العسكري والتسوية السلمية– مقاربة تاريخية–"**، تم تصفح الموقع يوم: 20 فيفري 2015–05–01 http/ :www.palnation.org/vb/shonthread*php ?t=209.

[4] – هاني المصري، **"الخارطة السياسية الفلسطينية الجديدة"**، تسامح، العدد 31، (فلسطين 2010)، ص 75.

وذلك من خلال صناديق الاقتراع وانتخابات حرة نزيهة[1]، كان كذلك من جملة التغيرات السياسية التي أثرت على مسار القضية الفلسطينية الانتخابات التشريعية وفوز حركة حماس في أغلبها فقد بينت نتائج الانتخابات أن الحركة الوطنية الفلسطينية تشهد إرهاصات لحدوث تغييرات هامة، ولا نبالغ في القول أننا نقف أمام ملامح خارطة سياسية جديدة، ولكن هذه الخارطة ستظهر واضحة جلية بعد الانتخابات التشريعية، لأنها الانتخابات الأهم والمرآة التي ستعكس موازين القوى في الساحة الفلسطينية.[2]

نرى فيما سبق أنه هناك جملة من المتغيرات التي حدثت على الساحة الفلسطينية الداخلية والخارجية، فعلى المستوى الداخلي نجد هناك تغير في قيادة السلطة التنفيذية بعد وفاة الرئيس ياسر عرفات صاحب الكاريزما القيادية المميزة في تاريخ الثورة الفلسطينية، وبالتالي كان هناك أزمة قيادة على المستوى الداخلي. أما على المستوى الخارجي، ونقصد به الإجراءات الاحتلالية، والتي بدأت في عهد أرييل شارون فقد كان عدوانياً للعرب ولمقدساتهم، بالإضافة إلى خطة فك الارتباط آحادي الجانب التي تركت قطاع غزة وبدأت بمخططاتها لضم أراض في الضفة الغربية، وهنا نعود أيضاً للمتغير الأول الداخلي فبسبب أزمة القيادة وانسحاب من أراض جديدة ترك أيضاً مساحة لكافة الأحزاب بالتحرك وفق إستراتيجيتها الخاصة دون وجود إستراتيجية جامعة لدى السلطة الفلسطينية، مما ساعد ودعم الاختلاف الفلسطيني.

المطلب الثاني: تطور القضية الفلسطينية ونشأة السلطة التشريعية

وقعت منظمة التحرير الفلسطينية و إسرائيل في 1993/09/13 اتفاقية أوسلو التي نصت على نقل إدارة الحكم المحلي في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى السلطة فلسطينية بشكل تدريجي؛وبناءا على هذه الاتفاقية أقر المجلس المركزي الفلسطيني في دورته المنعقدة في تونس في 10ـــ1993/10/12 تشكيل السلطة الوطنية الفلسطينية، وكلف اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير

[1] – عواد جميل عبد القادر عودة، "إشكالية العلاقة بين حركة فتح وحركة حماس وأثرها على عملية التحول الديمقراطي في فلسطين"، رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، (جامعة النجاح: كلية الدراسات العليا، قسم التخطيط والتنمية السياسية، 2011)، ص 61.

[2] – هاني المصري، مرجع سابق، ص 82.

الفلسطينية بتشكيل مجلس انتقالي للسلطة الوطنية الفلسطينية، برئاسة ياسر عرفات، وعضوية عدد من أعضاء اللجنة التنفيذية ومجموعة من فلسطينيي الداخل والخارج.[1]

دخلت اتفاقية أوسلو بين منظمة التحرير وحكومة الاحتلال الإسرائيلي حيز التنفيذ الجزئي في 1993/09/13. فتسلمت السلطة الفلسطينية التي أنشأتها المنظمة، بعض مظاهر السيادة في الضفة الغربية وقطاع غزة وبصورة أقل في شرقي القدس، التي كان الاحتلال الإسرائيلي يمنع ممارستها بالقوة منذ انتهاء الانتداب الدولي على فلسطين ليلة 14 أيار 1948. [2]

ــ إن أهمية الانتخابات يزداد تأثيرها في الدول التي تمر برحلة انتقالية، أو تحول نظام سياسي إلى نظام سياسي آخر، وتبدو هذه الأهمية أكبر بالنسبة للنموذج الفلسطيني الذي يسعى إلى استكمال بناء مرحلة الدولة المستقلة، فمن شأن الانتخابات أن تدعم عوامل الوحدة الوطنية الفلسطينية في أية تطورات سياسية قادمة، وأن ترسخ من مفهوم المشاركة السياسية...، كما وتزداد أهمية الانتخابات في الحالة الفلسطينية في ظل ظروف الانقسامات التي يمر بها الشعب الفلسطيني، باعتبارها نقطة تحول في تاريخ القضية الفلسطينية، وقد نصت اتفاقية أوسلو على إجراء انتخابات حرة ومباشرة، فالانتخابات هي إلية لتحقيق المشاركة في السلطة من قبل ممثلين لقطاعات المجتمع المختلفة.[3]

وقد أصدر المجلس الانتقالي للسلطة الفلسطينية قانوني انتخابات للمجلس التشريعي وللرئاسة وفق متطلبات المرحلة الانتقالية في اتفاق أوسلو،وأجريت على أساس هذه القوانين أول انتخابات رئاسية وبرلمانية للسلطة الفلسطينية في 1996/10/20[4]، فيما لم تجر الانتخابات مرة ثانية إلا سنة 2006، محجوب زويري أشار إلى أن أهمية هذه الانتخابات سابقة لإعلان النتائج وذلك للأسباب التالية:

1. لأنها أول انتخابات بعد وفاة ياسر عرفات.
2. أنها أجريت بعد الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة.

[1] – فراس أبو هلال، **"أداء الحكومات الفلسطينية خلال الفترة 2003–2013"**، (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2014)، ص 1.

[2] – احمد مبارك الخالدي، **"أداء السلطة القضائية الفلسطينية وتحقيق العدالة 1994–2013"**، (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2014)، ص 1

[3] – عبد العزيز اسعد عبد العزيز درويش، **"آليات تعزيز الوحدة الوطنية بين القوى والفصائل الفلسطينية وأثرها في التنمية السياسية"**، رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، (جامعة النجاح: كلية الدراسات العليا، قسم التخطيط والتنمية السياسية، 2010)، ص 101، ص 139

[4] – احمد مبارك الخالدي، مرجع سابق، ص 13

3. أن حماس قررت المشاركة فيها بعدما قاطعتها سنة 1996.

بدءا بالانتخابات الرئاسية في 2005/01/09 لملء مكان الراحل ياسر عرفات 2004، مرورا بانتخابات المجالس المحلية والبلدية، ووصولا إلى فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية في 2006/01/25، أكد المراقبون الدوليون على شفافية الانتخابات ونزاهتها ومستوى الحريات المتقدم والسلوك الانتخابي الناجح، بما أعطى مؤشرات على أن الشرق الأوسط أمام حقبة جديدة من الحياة السياسية[1]، فبعد عقد من الزمان قامت السلطة الوطنية الفلسطينية بإجراء الانتخابات الثانية، والتي بدأت بالانتخابات المحلية ثم الرئاسية وتبعتها التشريعية، ولعل سبب التأخر كان احتلالياً فقد تعرضت الأراضي الفلسطينية لعدة انتفاضات وهجمات صهيونية، بدأت بانتفاضة النفق 1996[2]، ثم انتفاضة الأسرى منتصف العام 2000م، ثم انتفاضة الأقصى على أثر زيارة شارون، وعليه نجد أن سبب تأخر الانتخابات هو إجراءات الاحتلال الإسرائيلي القمعي والعنفي بحق الشعب الفلسطيني.

وحصدت حركة حماس في الانتخابات الثانية 2006م بأغلبية المقاعد 76 صوت من أصل 132 في الانتخابات البلدية والمحلية وبعدها التشريعية، أثبتت هذه النتائج بإيمان الشعب الفلسطيني بالتغير، وتجسيد مبدأ الشراكة السياسية لكافة القوى والفصائل كافة على اختلاف توجهاتها وعقائدها، هذا إضافة إلى أن حركة حماس قدمت نفسها لجمهورها عبر شخصيات تتمتع بالثقة والاحترام والتقدير، ولا شك أن نزاهة العملية الانتخابية التي شهد لها القاصي والداني سواء الرئاسية أو المحلية "البلدية" مع مشاركة كافة التيارات والأحزاب في الانتخابات المحلية، لا شك أنها تشكل علامة فارقة في تأسيس حقيقي لنظام سياسي حقيقي متعدد وديمقراطي مفتوح لكل القوى والتيارات التي تنوي المشاركة فيه. [3]

[1] – اشتياق حسين وبلال الشوبكي، **"حماس في الحكم: دراسة في الإيديولوجية والسياسة 2006 – 2012"**، (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2014)، ص 4

[2] - **انتفاضة النفق:** قامت هذه الانتفاضة في شهر سبتمبر 1996، وأدت إلى سقوط عشرات الشهداء والجرحى ثم جاءت انتفاضة النكبة والمطالبة بتحرير الأسرى يوم 15-5 عام 2000. أما الانتفاضة الثالثة فقد كانت احتجاجا على زيارة شارون للمسجد الأقصى (وثائق فلسطينية، 2001، ص177)، الدراسات الفلسطينية ،المجلد 12، العدد 45-46، ربيع 2001.

[3] – عبد العزيز اسعد عبد العزيز درويش، مرجع سابق، ص 101.

لذلك يمكن القول إن عام 2005م، شهد انفتاح سياسيا داخليا كبيرا، كانت أبرز معالمه وثيقة القاهرة في مارس 2005 التي سمحت بقيام توافق وطني حول إجراء الانتخابات التشريعية ومشاركة كافة القوى السياسية فيها، باستثناء حركة "الجهاد الإسلامي" في جولة الانتخابات التشريعية الثانية،[1] التي عارضت الانتخابات وامتنعت عن المشاركة بها، وفق إيديولوجيا الحركة حيث تعتبر الانتخابات التشريعية هي تشريع فوق تشريع الله عز وجل.

فقد اتسمت العناصر الرئيسية المؤثرة في البيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في فترة ما قبل الانتخابات التشريعية الفلسطينية بعدم الاستقرار وعدم وضوح الرؤية لدى القوى الفاعلة،تميزت هذه الفترة باضطرابات على كافة المستويات الأمنية، والسياسية والاقتصادية، استمرت حالة الفلتان الأمني وفوضى السلاح في الانتشار. ولم تنجح قوات الأمن الفلسطيني بفرض سيادة القانون والحد من التجاوزات الأمنية، وتعثرت محاولات تنفيذ خطط الإصلاح لإعادة تنظيم بنية وهيكلة الأجهزة الأمنية... فجاءت الدعوة للانتخابات التشريعية الفلسطينية في أعقاب هذه الأجواء المشحونة لتعد بـــ "ازدهار ديمقراطي".[2]

إلا أن هذه الانتخابات وهذه المرحلة من عمر القضية الفلسطينية كان لها تداعياتها الخطيرة والتي أوجزها بالتالي: أولا اندلاع أزمة صلاحيات بين مؤسسة الرئاسة ورئاسة الوزراء على المستوى الداخلي، ثانياً تقزيم عمل الحكومة بعدم اعتراف العالم بها، ومقاطعتها، ولعدم قدرتها بالقيام بمسؤوليتها وخاصة عدم دفع المعونة للسلطة الفلسطينية وبالتالي عدم قدرتها على دفع النفقات التشغيلية ورواتب الموظفين. وبدأت سياسة الفئوية الحزبية وكيل الاتهامات بين حركتي فتح وحماس، وكذلك بدء الاشتباك فيما بينهم ليسفر المشهد في نهايته على انقسام فلسطيني سنة 2007، وتأسيس حكومة غزة تحكمها حكومة إسماعيل هنية، والضفة وما يلحق بها تحت حكم رئاسة عباس... جاءت الانتخابات التشريعية الفلسطينية.

وفي المبحث القادم سوف نتطرق إلى الأسباب الأساسية التي أدت بالنهاية إلى الانقسام الفلسطيني، من خلال نظرة فاحصة وثاقبة، لنتمكن بالنهاية من تشخيص هذا الانقسام وأسبابه، وذلك لمحاولة تقديم حلول عملية لإنهائه، فبدون تشخيص دقيق للمشكلة لا يمكن الوصول للحل.

---

[1] – المكان نفسه.

[2] – نصر صالح المشهراوي، **"قراءة في واقع التجربة الديمقراطية الفلسطينية"**، دراسات إستراتيجية، العدد 15، (الجزائر: 2011)، ص 123

المبحث الثاني: الأسباب السياسية والفكرية للانقسام الفلسطيني

ضم المجتمع الفلسطيني منذ تأسيس حركة حماس، فئتين متباينتين من حيث نزعاتهما وأهدافهما، ومن حيث ثقافتهما وتوجهاتهما: التيار الوطني المتجسد في حركة فتح،التي تبنت إستراتيجية منظمة التحرير الفلسطينية وبرنامجها السياسي، المتمثل بالمشروع الوطني الفلسطيني، الذي يدعو إلى قيام دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، عبر التسوية السلمية والمفاوضات طبقا لقرارات الشرعية الدولية من ناحية والإسلام السياسي المتمثل في حركة المقاومة الإسلامية حماس، وتتبنى إستراتيجية إقامة الدولة الإسلامية، وتحرير كامل التراب الفلسطيني من البحر إلى النهر،عن طريق الجهاد من ناحية أخرى.

من هنا غرست بذرى الخلاف بين التيار الوطني والإسلام السياسي، وأصبح الانقسام مادة أساسية في الصراع الداخلي الفلسطيني بين الفريقين، حال دون تمكنهما من التعايش مع بعضهما البعض، وإلى توظيف كل طرف شرعيته وموارده وعلاقاته الداخلية والخارجية للطعن بشرعية الطرف الآخر، حيث بلغ الأمر بينهما إلى الاقتتال، وشطر البلاد إلى كيانين متناحرين[1]، فعلى الرغم من أن حدوث حالة الانفصال بين الضفة والقطاع جاء مع الأحداث التي انتهت بسيطرة حماس عسكرية على قطاع غزة في منتصف جانفي 2007، والإجراءات التي اتخذتها قيادة السلطة الفلسطينية في رام الله ردا عليها، إلا أن أسباب الانقسام الحقيقية أعمق من ذلك ويمكن أن نلخصها فيما يلي:[2]

المطلب الأول: الأسباب السياسية للانقسام الفلسطيني

1. غياب المرجعية المؤسسية: عدم وجود مرجعية مؤسسية يحتكم إليها الطرفان، وتحدد أولويات المشروع الوطني، واليات اتخاذ القرار، وشرعية تمثيل الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج، واليات التداول السلمي للسلطة[3]، حيث إن منظمة التحرير الفلسطينية التي تشكل مظلة مقبولة من كلا الطرفين تعاني من تراجع دورها، وضعف تأثيرها في الواقع الشعبي الفلسطيني.

---

[1] – نعمان عبد الهادي فيصل، **"الانقسام الفلسطيني في عهد الانتداب البريطاني وفي ظل السلطة الوطنية الفلسطينية"**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، (جامعة الازهر :كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، قسم الاقتصاد والعلوم الادارية، 2012)، ص 160.

[2] – المكان نفسه

[3] – محسن صالح، **"الوضع الفلسطيني... من الانقسام إلى الانقسام"** تم زيارة الموقع يوم: 18 مارس 2015 http// :www.alzaytouna.net/mobile/permalink/4868.html=vtcbvc2qbe.

وشيخوخة مؤسساتها القيادية، وتهميشها لصالح مؤسسات السلطة الفلسطينية، إضافة إلى عدم تمثيلها لكافة الاتجاهات السياسية على الساحة الفلسطينية، نظرا لعدم وجود تمثيل لقوى الصاعدة التي أصبحت تشكل قوى أساسية على تلك الساحة فيها، وخصوصا حركة حماس.[1]

2. النظام السياسي الفلسطيني: الذي يتمحور حول السلطة أضيق من أن يتسع لكل ألوان الطيف الفلسطيني، إنه مصمم على مقاس القوى المرتبطة بعملية التسوية. وبالتالي فإن كل النخب المرتبطة بعملية التسوية لم تقبل نتائج الانتخابات، لكنها لم تكن قادرة على الاعتراض عليها بطريقة مباشرة،جاء الاعتراض عن طريق تغيير القوانين في المجلس التشريعي قبل أن يبدأ المجلس الجديد عمله وذلك خلال جلسة عقدها المجلس السابق بتاريخ 2006/02/13، ثم رفض المشاركة في حكومة وحدة وطنية مع حماس،رغم أن حماس وفتح وكل الفصائل ذهبوا إلى الانتخابات استنادا إلى اتفاق القاهرة والذي تعهد الجميع بموجبه على التعاون في إجراء الإصلاح وتقوية النظام السياسي الفلسطيني حتى يصبح قادرا على مواجهة التحديات التي يفرضها الاحتلال. جزء من هذه النخبة تصرف بطريقة المراهقين، وأخذ يطلق التهديدات منذ اليوم التالي للانتخابات وسعى لجر الأمور نحو التصعيد والمواجهة، وبدأ أعمال إطلاق النار واعتداءات على الممتلكات العامة، ومهاجمة عناصر حماس وقيادتها عبر الإعلام وكذلك عبر الرصاص، وكان الهدف من وراء هذه الحملات المناهضة لحماس هو تشويه صورة حماس ونموذجها، وبالتالي إسقاط حماس في عقول وقلوب مناصريها ومحبيها في الداخل والخارج. ووجدت حماس نفسها تقوم بردود وأفعال ميدانية وإعلامية على هذه التصرفات.[2]

3. غياب المرجعية الأيديولوجية المشتركة: التي تجمع بين الطرفين، وبالتالي عدم وجود ما يحدد ما هو ثابت لا يقبل المساومة وما يمكن أن يخضع للتكتيك وتقدير المصالح، وهو الأمر الذي ينعكس بطبيعة الحال على البرنامج السياسي لكلا الطرفين، وعلى تحديد الأولويات، وعلى مقدار التنازلات التي يمكن تقديمها، وعلى رؤيتهما التكتيكية والإستراتيجية لمشروعي المقاومة والتسوية.[3]

4. غياب الثقة بين الطرفين: خصوصا وأن تجارب الحوارات والاتفاقيات السابقة لا تشكل دافعا للثقة فالكثير من عناصر حماس يرى أن فتح لازالت محكومة بعقلية الهيمنة واحتكار السلطة،

---

[1] – مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، تقرير حول: **الحوار بين فتح وحماس وآفاق المصالحة الوطنية**، (بيروت: تقرير رقم 3، جويلية 2008)،ص3.

[2] – مبادرة المصلحة الفلسطينية منذ أحداث جويلية 2008، مضمونها وإمكانيات نجاحها

[3] – مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، تقرير حول: **الحوار بين فتح وحماس وآفاق المصالحة الوطنية**، المرجع السابق، ص5.

وعدم توفير فرصة حقيقية لإعادة ترتيب البيت الداخلي الفلسطيني، كما أنهم لا يثقون بقيادة حركة فتح للمسار السياسي الفلسطيني، خصوصا بعد مسلسل التنازلات والاعتراف بـــ"إسرائيـــــل"، والتنسيق الأمني معها وتوقيع اتفاق أوسلو وتبعاته. إلى جانب اتهام العديد من العناصر القيادية لفتح بالفساد وتشرذم حركة فتح وترهلها، مما يصعب على فتح ضبط عناصرها في حال أي اتفاق مع حماس.وفي المقابل لا يثق الكثير من عناصر فتح بقيادة حركة حماس للمسار السياسي الفلسطيني، ويتهمونها بعدم الواقعية والتسبب في تشديد الحصار على الشعب الفلسطيني،وعدم امتلاك حلول عملية للتعامل مع مشكلات الشعب وهمومه، وبتعطيل مسار التسوية وحلم الدولة الفلسطينية.[1]

5. العامل الخارجي: وهو يتجسد في صورة تدخلات وضغوط سياسية وأمنية واقتصادية، التدخلات السياسية تأتي من خلال الشروط الإسرائيلية والأمريكية على الحوار،والضغط على الرئيس محمود عباس لمنعه من التحاور مع حماس إلا في حال استجابة لما تسميانه شروط المجتمع الدولي، وعلى رأسها الاعتراف بـــ"إسرائيل"، والتخلي عن سلاح المقاومة، أما التدخلات الأمنية فتأتي من خلال الخطط والبرامج والتمويل لتقوية أجهزة الأمن الفلسطينية ودفعها لمواجهة المقاومة وقمعها.

6. الفوضى الأمنية بسبب تعدد العوامل السياسية والبنيوية والاجتماعية والسياسية والأيديولوجية، ووجود مجموعات مصالح فلسطينية معنية بإثارة الفتنة، كذلك الولاء للأجهزة الأمنية والميليشيات المسلحة. وضعف شخص الرئيس عباس وإنشاء القوة التنفيذية والموقف الرمادي للفصائل الفلسطينية.[2]

7. اختلاف مفهوم المصلحة الوطنية بين الحركتين وفقا لرؤية كل منهما كما تبحث كل فصيلة، وبالذات ــ فتح وحماس ــ عن أخطاء الفصيلة الأخرى لتضخمها وتصورها على أنها كارثة ستلحق بالشعب الفلسطيني الدمار، هذا غير التصريحات وبيانات التشهير المتبادلة بينهما في وسائل الإعلام لا تنتهي.[3]

---

[1] – المكان نفسه

[2] – احمد الحيلة، **تجربة حماس والحكومة العاشرة في ادارة الملف الامني الداخلي: قراءة نقدية في تجربة حماس"**، (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2014)، ص 25

[3] – منير شفيق،" **الوحدة الفلسطينية: المهام والتحديات في ثوابت القضية الفلسطينية ومواجهة الانقسام**"، (ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: "المصالحة الفلسطينية 2015"، بيروت، لبنان، 26–27 مارس 2015)، ص 4

8. عدم التزام الساحة الفلسطينية منذ البدء بالمواثيق الفلسطينية، وعلى رأسها الميثاق الوطني الفلسطيني، ولم تلتزم بالوحدة الوطنية إلى درجة أن الفصائل أصرت أن ترفع شعارا يقول"الدم الفلسطيني خط أحمر". الشعب الذي يصل إلى هذا الشعار إنما يعي تماما أن مجمل ما يجري داخله يؤدي إلى الاقتتال، والشعار من هذا القبيل لا يعني سوى أن الشعب متجه نحو الاقتتال.

9. لم تلتزم الفصائل الفلسطينية بالقول إن الوحدة الوطنية أهم من كل الاتفاقيات التي يمكن أن يعقدها طرف فلسطيني مع الغير الخارجي. لقد تجرأ قادة فلسطينيون وعلى رأسهم عرفات بتوقيع اتفاقيات مع إسرائيل مست بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، ولم يكن من المتوقع أن يقف المناهضون لهذه المسألة مسبحين بحمده مقدمين له الشكر.لقد دخلت الساحة الفلسطينية بالمحرمات مع أتفاق أوسلو، وحتما لم يكن من نتيجة متوقعة غير الاقتتال.[1]

بعد عرض هذه الأسباب يمكن لنا القول: بأن هناك أسباباً قديمة منذ نشأة حركة حماس، ولكن لطبيعة الاحتلال والظروف التي كانت تعصف بالقضية الفلسطينية، وعمل الأحزاب السياسية الدؤوب بالدفاع عن فلسطين ومجابهة قوات الاحتلال، كانت هذه الأسباب تتراجع وتبقى في عقول السياسيين والحزبيين مخبأة، هذا بالإضافة إلى تربية أبناء الأحزاب وفق الايدولوجيا الحزبية – أي الفئوية الحزبية، وليس وفق أسس ومعايير وطنية، تلتزم بها كل الفصائل الفلسطينية والأحزاب.

بالإضافة إلى الإطار الجامع الذي لم تعترف به حركة حماس وهي منظمة التحرير الفلسطينية في بداية الأمر، وعندما قبلت حركة حماس الدخول تحت مظلة منظمة التحرير طالبت بتغير ميثاق المنظمة كي يتلاءم مع الفكر الذي تتبناه، وهنا يتبين لنا بأن الأحزاب والحركات السياسية الفلسطينية تعمل وفق مشاريع ضيقة لأنها لا تتصف بالعمومية والالتفاف الوطني حولها، بل هي مشاريع لكل حزب يعمل من أجل مصلحته، بمعنى آخر تقدم الأحزاب السياسية المصلحة الحزبية على المصلحة الوطنية، وكذلك اليوم نشاهد برامج سياسية سلمية ومقاومة، ولكن أثبتت تلك البرامج عبر عقدين من الزمان بأنها لم تأتي بشيء جديد للشعب الفلسطيني، سوى المسميات والانقسامات بين الأحزاب.

[1] – عبد القاسم عبد الستار، **"إسرائيل بين المصالحة ونقض البيت"**، تم تصفح الموقع يوم: 15 افريل 2015، الرابط:

.http// :www.deyaralnagab.com/main.php/images/images/main.php ?cpntent=i38id=2051

المطلب الثاني: الأسباب الفكرية والمادية للانقسام الفلسطيني

الانقسام الفلسطيني عبارة عن نتيجة وليس سببا، وإذا كان لنا أن نتغلب عليه فعلينا أن نتغلب عن الأسباب التي أدت إليه ونتخلص منها. أما إذا كنا نبحث عن إنهاء للانقسام دون معالجة الأسباب فإن علينا أن ننتظر نشوب الخلاف مجددا وعلى وجه السرعة؛ فالبيت الفلسطيني يعاني من علل كثيرة تقود جميعها إلى الانقسام، وذلك في تاريخ الصراع قبل عام 1948 وبعده.[1]

1. لم تعلن حركة حماس موقفا قاطعا عند نشأتها عام 1987 من المنظمة ومشروعها الوطني، ونعتقد أنها قصدت الغموض لكونها كانت ضعيفة ولا تستطيع مواجهة التيار الوطني علنا، ولذا تفاوتت المواقف ما بين القبول المشروط بالمنظمة والرفض المبدئي وبينهما مواقف مبهمة، فميثاق حماس أشار للمنظمة بصورة غامضة عندما قال: (بأن المنظمة من اقرب المقربين إلى حركة المقاومة الإسلامية ففيها الأب والأخ أو القريب أو الصديق وهل يجفو المسلم أباه أو أخاه أو قريبه أو صديقه؟ فوطننا واحد ومصابنا واحد ومصيرنا واحد وعدونا مشترك) ولكن هذا القول المطمئن يتلاشى عندما يرفض الميثاق الطابع العلماني للمنظمة بالقول أننا لا نستطيع أن نستبدل إسلامية فلسطين الحالية والمستقبلية لنتبنى الفكرة العلمانية... ويوم تتبنى المنظمة الإسلام كمنهج حياة فنحن جنودها ووقود نارها التي تحرق الأعداء. هذا الموقف يؤشر لأول مظهر وسبب للانقسام وهو للانقسام الأيديولوجي، وفي مقابلة مع الشيخ ياسين أثناء وجوده في السجن قال بان المنظمة تمثل فلسطينيي الخارج فقط ولا تمثل فلسطيني الداخل وبذلك أضاف عنصر جديد للانقسام.[2]

إن سياسة حركة حماس منذ نشأتها كانت واضحة من جهة فقد أعلنت رفضها المطلق بالميثاق الوطني الفلسطيني، وكانت ضبابية من جهة أخرى في رأيها عن منظمة التحرير. وبالتالي هذه الازدواجية والمعاملات السياسية بين أحزاب منظمة التحرير وحركة حماس على أرض الواقع وداخل الساحة الفلسطينية كان واضحاً، حيث كانت حماس نداً لمنظمة التحرير الفلسطينية وفكرها السياسي.

2. هناك عقلية قبلية مازالت متجذرة، وطغت على فكرة التنظيم حتى باتت الفصائل تتصرف وكأنها قبائل على النمط الجاهلي.العقلية القبلية عقلية متحوصلة ذاتية تتغذى على المجتمع الأوسط،وتؤثر مصلحتها الخاصة على المصلحة العامة، وتلغي الشخص وتقتل فيه الإبداع

[1] – المكان نفسه

[2] – إبراهيم أبراش،" **الانقسام الفلسطيني وتأثيره على المشروع الوطني"**، الحوار المتمدن، العدد 3899، (فلسطين 2009)، ص 03

والمبادرة، وكم من الأحيان تعاونت قبائل وفصائل مع عدو أو خصم نكاية بقبيلة أخرى أو رغبة في الحصول على دعم لحسم خلاف داخلي.

3. فضلا عن العقلية القبلية تعاني الساحة الفلسطينية من عقلية قيادية استبدادية مشابهة تماما للعقلية القيادية العربية،وهي عقلية ترخي السبيل في النهاية للفشل والهزيمة والتنابز الداخلي والاتهامات المضادة. هذا إن لم تكن بعض القيادات مرتبطة ارتباطا خيانيا جاسوسيا بالعدو وتعمل بصورة متعمدة على صناعة الخلافات واللاإقتتال تحت شعارات وطنية أو شعارات فصائلية تعصبية عمياء. وقد تمت قيادة الشعب الفلسطيني عبر سنوات طويلة بطريقة فهلوية لم تترك قيمة لعالم أو أكاديمي أو مفكر أو شيخ جليل، أو لمقوم أخلاقي أو تماسك اجتماعي، ولم يكن من مفر إلى وقوع الشعب الفلسطيني عبر السنوات في مصيدة الاقتتال والنزف الدموي على أيدي الإخوة والأحبة شركاء السلاح.[1]

وهنا يمكن القول بأن الفئوية الحزبية الفلسطينية على أرض الواقع تعنى: عمل الأحزاب الفلسطينية وفق أيديولوجيتهم الحزبية من أجل تحرير فلسطين، وليس وفق برنامج عمل وطني مشترك لكل الأحزاب السياسية الفلسطينية، مما خلق برنامجين مختلفين على الساحة الفلسطينية وهم: برنامج منظمة التحرير الفلسطينية، وبرنامج حركة حماس، وهذا الاختلاف هو أساس وجوهر الانقسام السياسي الفلسطيني.

[1] – عبد القاسم عبد الستار، مرجع سابق، ص 09.

المبحث الثالث: مرحلة الانقسام السياسي في الأراضي الفلسطينية

من خلال هذا المبحث، تقديم دراسة موضوعية وتسليط الضوء على مرحلة الانقسام السياسي في الأراضي الفلسطينية وذلك من خلال تسليط الضوء على أهم السمات التي ميزت هذه المرحلة كان أبرزها :الصراع الذي نشب بين كل من السلطة الفلسطينية(فتح) والمقاومة(حماس)،والذي زادت حدته بعد الانتخابات التشريعية التي جاءت بحماس إلى السلطة، بالإضافة إلى الحديث عن فكرة الاملاءات الخارجية والارتهان الفلسطيني للخارج، لذلك فقط سعت هذه الدراسة إلى تقديم طرح موضوعي ومتوازن.

المطلب الأول: صراع الإرادات بين حركتي فتح وحماس

منذ أن أعلنت رسميا نتائج إنتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني في جانفي 2006، بدأت مؤشرات الصراع على خلفية الانتخابات بين حركتي فتح وحماس، حيث وقع الاشتباك الأول بين أنصار الحركتين خارج المجلس التشريعي في رام الله في أثناء كما أن جملة التصريحات السياسية التي أعقبت الانتخابات والتي كانت تحمل بذور الشقاق من خلال إعلان العديد من قادة فتح عدم الاستعداد للمشاركة في حكومة تشكلها حماس، وصولا إلى الصراع على الصلاحيات بين الرئاسة الفلسطينية وفتح والحكومة الفلسطينية وحماس.[1]

فما إن ظهرت نتائج الانتخابات التشريعية في فلسطين، حتى بدأ صراع من نوع آخر داخل المؤسسة السياسية الفلسطينية، ظاهره احترام النتائج والتمسك باختيار الشعب والالتجاء للقانون، وباطنه صراع خفي بين مؤسسة الرئاسة الفلسطينية والحكومة التي شكلتها حركة حماس، فبرزت ملامح الصراع جليا على الصلاحيات أو السلطة وصولا إلى سيطرة حماس عسكرياً على قطاع غزة عام 2007[2]، فبمجرد وصول حماس للسلطة زاد من حدة الصراع بين الصلاحيات بين حركتي فتح وحماس. أصبح هذا الصراع صراعا يعطل سير النظام الفلسطيني، إذ بعدما كان

---

[1] – محسن صالح، "**الملف الأمني بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل**"، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2009)، ص ص 32-33.

[2] – محمد حسين داوود، **"الصراع السياسي الفلسطيني وأثره على حرية الصحافة في الضفة الغربية وقطاع غزة 2006-2008"**، رسالة ماجستير في دراسات الشرق الأوسط، (جامعة الأزهر: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم دراسات الشرق الأوسط، 2011)، ص131

صراع الصلاحيات صراع مصالح بين قادة فتح وحماس أصبح صراع ذا أعماق أبعد،صراع برامج وعناوين، صراع تسوية ودعم دولي مقابل مقاومة وإصلاح وشرعية شعبية، كما انه تحول وبعد مرحلة الحسم إلى عملية تجذر الانقسام الجغرافي بين الضفة الغربية والقطاع، وتتبعه بانقسام سياسي في المؤسسات والإرادات، الخدماتية والعسكرية والقضائية وهو ما أوجد أيضا أزمة لا تبدو نهايتها قريبة إلا بعودة الفريقين إلى الحوار، والتركيز على الوضع الداخلي، وإعادة اللحمة للمشروع الوطني الفلسطيني[1]، اتخذ الصراع بعدا سياسيا وأمنيا أشد ضراوة بعد الانتخابات التشريعية في العام 2006، وهو ما يمكن أن يفسر المناوشات والمناكفات التي أعقبت فوز حماس في هذه الانتخابات وتشكيلها للحكومة،مما أدى في نهاية الأمر إلى الحسم العسكري لصالح حماس في قطاع غزة.[2]

لقد تدرجت فتح منذ نشأتها في عام 1965م ببرنامجها النضالي والسياسي وكونها كانت على قمة الهرم في (م.ت.ف)، فقد كانت تدعو لتحرير كامل فلسطين من البحر إلى النهر حتى وصولها إلى الاعتراف بقرار242 عام 1967، وقرار338 عام 1973 وذلك في اجتماع الجزائر عام 1988م، والتي يدعو إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة على أي جزء يتم تحريره من أرض فلسطين التاريخية والدخول في عملية التسوية السياسية والمفاوضات، وقبول فكرة الدولة على الأراضي المحتلة عام 1967م.

في خضم هذا التطور انطلقت حركة حماس عام 1987، بالتزامن مع اندلاع الانتفاضة الأولى وعبرت عن برنامجها، وفيما بعد ميثاقها المكون من 33 مادة والذي يدعو لتحرير فلسطين من بحرها لنهرها، وعدم القبول بالحل الجزئي أو مسارات التسوية والمفاوضات والذي بدوره أدى إلى الاختلاف بالرؤية بين حركتي فتح وحماس وعدم قبول مبدأ التسوية ورفضه.[3]

فمع مجيء حماس إلى سدة الحكم تعزز صراع الإرادات والصلاحيات وبالتالي تعزز الانقسام داخل النظام السياسي الفلسطيني، وأضحى نظام مضطرب المعالم ومأزوم بشكل اكبر ويعاني من عدة مشاكل بنيوية وظيفية أهمها الازدواجية في الصلاحيات بين مؤسسة الرئاسة ومؤسسة الحكومة أو بين الحكومة ودوائر منظمة التحرير،وعدم الاتفاق على شكل محدد للنظام السياسي الفلسطيني

---

[1] – مريم عيناني، **"صراع الصلاحيات بين فتح وحماس في إدارة السلطة الفلسطينية 2006 – 2007"**،الطبعة الأولى، (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2008)، ص 115.

[2] – فراس أبو هلال، **"الصراع على الشرعية الفلسطينية"**، تم تصفح الموقع يوم: 07 سبتمبر 2014، الرابط: http// :www.aljazeera.net/knowlegegate/opinions/

[3] – عواد جميل عبد القادر عودة، مرجع سابق، ص ص 117 – 118

رغم أنه محدد في المادة الخامسة من النظام الأساسي لسنة 2005، وفي غمرة المناكفات والسجالات والصراع على الصلاحيات التي دارت بين حركتي فتح وحماس، مع ما شهدت الساحة الفلسطينية من اقتتال داخلي وغياب للأمن الإست قرار منذ تشكيل الحكومة وحتى منتصف 2007م، قامت حماس حكومة وحركة بحسم ذاك الوضع الاستثنائي عسكريا فيما تسميه بـــ" الحسم العسكري" بينما تطلق عليه حركة فتح تسمية "الانقلاب"[1]، ازدادت أوضاع مؤسسات السلطة الفلسطينية انهيارا، وبدأت حالة من الحرب الصادمة بين الأجهزة الأمنية "خاصة في قطاع غزة" على خلفية صراع مراكز القوى والتنافس على المصالح الذاتية والفئوية.[2]

في ظل الاختلاف الواضح في الرؤية السياسية بين مؤسستي الرئاسة (فتح) والحكومة (حماس)، دخلت السلطة الوطنية بشقيها في حرب صلاحيات، حيث أن التنافس بين المؤسستين أدى إلى تأجيج الصراع بين التنظيمين بشكل غير مسبوق، وتزامن ذلك مع مشاحنات وتوترات تصاعدت يوما بعد يوم،بحيث باتت تنذر بانزلاق الساحة الوطنية نحو الحرب الأهلية التي حذر منها الجميع. فالحركتان ومنذ نتائج الانتخابات البرلمانية بدتا تتصارعان فيما بينهما على السلطة، مع أن الصراع على السلطة هو الجوهر الأساسي للسياسة في الدول الديمقراطية المستقلة، لكنه في الحالة الفلسطينية يتحول إلى صدام بين الخصوم، وهو ما شاهدنا آثاره عبر انتقال النزاع السياسي بينهما من الساحة السياسية إلى الشوارع، وأسفر ذلك عن اشتباكات مسلحة أوقعت قتلى وجرحى بين الطرفين.[3]

استمرت حالة الصراع بين حركة فتح وحماس وحالة الاقتتال الدموي، والتي انتهت بالسيطرة على قطاع غزة بالقوة العسكرية من قبل حركة حماس، والإستيلاء على مقرات السلطة الوطنية، والذي شكل المشكلة الأبرز في تاريخ النظام السياسي الفلسطيني بوجود حكومتين لشعب واحد.[4]

ساهمت النخب السياسية،وبقصر نظر مخيف في تشظي الحقل الوطني إلى حقول محلية (الضفة، وغزة، ومناطق 48، والأردن، وغيرها). ولم تكتف النخب السياسية بتفتيت الحقل

---

[1] احمد فايق دلول، رسالة عبر البريد الالكتروني، تم تلقيها من طرف الباحثة 16 مارس 2015، "العمل العسكري الصهيوني في الأراضي الفلسطينية وأثره على صراع الإدارات بين فريقي المعارضة والتسوية السلمية..

[2] – محمد حسين داوود، مرجع سابق، ص 28.

[3] – تيسير محمد فائق عزام، **"التجربة السياسية لحركة المقاومة الإسلامية "حماس" وأثرها على الخيار الديمقراطي في الضفة الغربية وقطاع غزة للفترة 1993 – 2007"**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، (جامعة النجاح: كلية الدراسات العليا، قسم التخطيط والتنمية السياسية، 2007)، ص 174.

[4] – عواد جميل عبد القادر عودة، مرجع سابق، ص 70

الوطني، بل تولت شق السلطة الفلسطينية إلى سلطتين كلاهما تحت الاحتلال والحصار. فقد قادت إستراتيجية الطرفين المتنافسين إلى طريق مسدود تماما: فطريق المفاوضات مغلق منذ سنة 2010، بعد أن اتضح أن إسرائيـــــل أرادته لتقطيع الوقت وغطاء لمواصلة مشروعها الاستيطاني ومحاصرة الفلسطينيين في "معازل" بانتوستانات محاطة بالمستعمرات وجدران الفصل العنصري والطرق الالتفافية والحواجز العسكرية.[1]

صار واضحا لدينا من خلال ما تقدم أن صراع فتح وحماس هو صراع بين مشروعين مختلفين، المشروع الوطني الذي تمثله فتح ومعها فصائل منظمة التحرير ذو الطبيعة الوطنية والساعي لبناء دولة فلسطينية ومجتمع مدني، ومشروع الإسلام السياسي الذي تمثله حركة حماس وحلفائها ذو الطبيعة الدينية والساعي لبناء دولة إسلامية وفرض القضايا الأممية الكبرى(المشروع الإسلاموي العالمي) على حساب المشروع الوطني.[2]

المطلب الثاني: الارتهان الفلسطيني للخارج

ارتهان النظام السياسي وبرنامج العمل الوطني للمحددات الخارجية كان جليا في التحويرات التي طرأت على المشروع الوطني حيث كانت كل تراجع لأي من المشاريع المشار إليها أو التصادم معها يؤدي لخلخلة المشروع الوطني وخفض سقف تطلعاته وصيرورته أكثر تطويعا لفكر التسوية، وللبحث عن حلول وسط حتى وصل الأمر لأن يصبح سقف البرنامج الوطني مع أوسلو دون سقف الأنظمة العربية المعبر عنه في مبادرة السلام العربية[3]، لاشك أن الشعب الفلسطيني صاحب القضية ولكنه ليس المقرر بمصيرها، ليس لأنه لا يريد بل لأنه غير مسموح له بذلك وفي كثير من الحالات يتم تبديد الجهد الفلسطيني السياسي والكفاحي نتيجة الصراعات والنزاعات العربية والإقليمية ومحاولة هذه الأطراف توظيف القضية الفلسطينية ومعاناة الشعب لخدمة أجندتها.بسبب هذا التداخل بل التبعية ما بين الوطني والقومي والإسلامي والدولي فقد كان النظام السياسي

[1] – جميل هلال، **"الوطنية الفلسطينية في مواجهة تهافت السياسة"**، الدراسات الفلسطينية، العدد 95، (صيف 2013)، ص 08..

[2] – عبد الغني سلامة، **"إشكالية العلاقة بين فتح وحماس"**، تسامح، العدد 27، (ديسمبر 2009)، ص 29

[3] – إبراهيم أبراش، **"من مصالحة إدارة الانقسام إلى المراجعة الإستراتيجية"**، تم تصفح الموقع يوم: 21 مارس 2015، الرابط: http// :www.polnation.org/vb/show/bead.

الفلسطيني بكل مكوناته يراهن على الخارج كمنفذ له أو سند في مواجهة عدو إرهابي متفوق عليه عسكريا واقتصاديا في قوة حضوره الدولي.[1]

لم يعد مجالا للشك بأن حركة حماس امتداد لجماعة الإخوان المسلمين في فلسطين، وبالتالي فإن مشروع حركة حماس وحكومتها في غزة هو مشروع الإخوان المسلمين الذي يغلب متطلبات هذا المشروع على أي مشاريع أخرى بما فيها المشروع الوطني والدولة الوطنية. وربما تدرك حركة حماس بأن هؤلاء الزعماء يوظفون تأييدهم لحركة حماس ليس بالضرورة خدمة لمشروع إسلامي، بل دعما لنظامهم ودولهم الوطنية، وسواء كانوا يدركون أم لا فإن قادة الدول التي تدعم حركة حماس بلا حدود يريدون إقامة الخلافة الإسلامية، فالمشروع الإيراني مثلا هو إقامة المشروع الفارسي الشيعي على حساب عديد من الدول الوطنية العربية في الخليج وعلى حساب المشروع القومي العربي والمشروع الإسلامي السني.

المشكلة في فلسطين ليس بوجود حركة حماس، فهي جزء أصيل من حركة المقاومة ومن الشعب، بل بما يمارس عليها من تأثيرات خارجية لإخراجها من الإطار الوطني،كما أن المشكلة ليست في الإسلام،بل المشكلة في كيفية توظيف الدين في معركة التحرر الوطني لإنجاز المشروع الوطني دون رهن البعد الديني بمشاريع بعض جماعات الإسلام السياسي والمحاور الخارجية المغامرة سياسية والغامضة والملتبسة دينيا.[2]

تتهم حركة حماس بأن حركة فتح بأنها وضعت السلطة الفلسطينية في الحلف المعادي للأمة والذي أسمته "فسفاط الباطل"، وأن هذا الحلف الذي تقوده الولايات المتحدة بالتحالف العضوي مع الإتحاد الأوروبي إنما هو حماية لإسرائيل، ويدور في فلكه بعض الأنظمة العربية التي تصف نفسها بالمعتدلة كالأردن ومصر والسعودية، وأن سياسات السلطة بالتالي ستسخر لخدمة أهداف هذا الحلف؛ وأنها أي "فتح" وتحت تأثير الضغط الأمريكي والإسرائيلي لن توافق على مطالب حماس ولن تعترف بحكمها وستعمل على إسقاط حكومتها...، ومن جهة أخرى ترى فتح أن حماس وضعت نفسها في لعبة المحاور الإقليمية، وقد أعلنت صراحة أنها في المحور السوري الإيراني لمواجهة المحور الأمريكي، وخالد مشعل أعتبر نفسه الابن الروحي للخميني، وبررت حماس ذلك

[1] – إبراهيم أبراش، **"سقوط مراهنات وإضاعة فرص"**، تم تصفح الموقع يوم 09 افريل 2015، الرابط: http// :www.polnation.org

[2] – إبراهيم أبراش، **"القضية الفلسطينية بين تسوية مأزومة وأجندة الإسلام السياسي"**، الحوار المتمدن، العدد 2549، (فيفري 2009)، ص 28.

بأن الدول الأخرى تخلت عنها بينما احتضنتها إيران وقدمت لها الدعم المالي والعسكري والسياسي، وأن هذا المحور يعلن عن عدائه للسياسة الأمريكية والإسرائيلية، وبالتالي لا غضاضة من دخوله.

كما وتتهم فتح حماس بأنها مقابل هذا الدعم الإيراني غض الطرف عن ممارسات ميليشيات المهدي الإيرانية ضد الفلسطينيين في العراق، وأنها بهذه الأموال أيضا تفوقت على فتح وعملت على إقصائها ووراثتها تمهيدا للاستيلاء على منظمة التحرير لتحويلها إلى منظمة إسلامية (إيرانية). ومن هنا يتبادل الطرفان الاتهامات بالتأثر بالعامل الخارجي والارتهان له وخدمة أجندات أجنبية على حساب المصالح الوطنية للشعب الفلسطيني،وبغض النظر عن صحة إدعاء أي طرف،فإن العامل الخارجي يعد واحدا من بين أهم أسباب تعثر الحوار وتكريس حالة الانقسام[1]، إذ باتت كل مكونات النظام السياسي فاقدة لاستقلالية القرار بغض النظر عن الجهة التي يصادر القرار لصالحها.هذا الأمر يجعل القيادات تشعر بالعجز وألا جدوى أية مراجعة أو تصحيح للمسار ما دامت تؤمن بأن التغيير سيكون خارجيا، ومهما فعل الفلسطينيون فلن يغيروا من الواقع.ومن هنا تصبح قوة الدفع تجاه الارتباط بالخارج أقوى من قوة الدفع نحو المراجعات الداخلية وبالتالي المصالحة في إطار سياسة الالتقاء وسط الطريق... كما أن الارتهان بالخارج يعيق المراجعات الداخلية لأن الحكم على صحة نهج أي تنظيم أو سلطة فلسطينية لم يعد يقاس اعتمادا على توافقها مع المصلحة الوطنية،بل بمدى تجاوبها مع اشتراطات الخارج. وحيث أن الخارج مستفيد من الواقع الفلسطيني ويغذيه، فلن يسمح بأي مراجعات فلسطينية داخلية.[2]

تحول الفلسطيني إلى عبء مالي على العالم الخارجي، فالسلطة الوطنية تعتمد على تمويل ومساعدات خارجية،وحكومة حماس تعتمد على مساعدات خارجية، وبات الشعب إتكاليا يعتاش على المساعدات حيث تم تعميم نموذج وكالة الغوث. قبل سنوات قلائل لم تكن غضاضة في تقبل مستعدات خارجية وكان الفلسطينيون يتقبلونها بعزة نفس لأنها تقدم لشعب يقاوم الاحتلال وكانت الأموال وخصوصا العربية والإسلامية تشكل الجزء الأكبر من المساعدات التي تقدم للشعب الفلسطيني وكانت تقدم شعبيا ورسميا من منطق الواجب القومي والديني. وأحيانا وبالنسبة للبعض كرشوة للتغطية على عجز العرب والمسلمين عن القيام بواجبهم تجاه فلسطين والقدس. أما اليوم فإن غالبية التمويل يأتي من الجهات المانحة الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية أو بموافقتها، وهي جهات كانت ومازالت تعارض الاعتراف بالحقوق السياسية الفلسطينية وعلى رأسها

[1] – عبد الغني سلامة، مرجع سابق، ص ص 43-444.

[2] – إبراهيم أبراش، **"مراجعة شمولية لفكر وإستراتيجية العمل الوطني الفلسطيني"**، تم تصفح الموقع يوم:20 فيفري 2015. الرابط http://www.palnation.org/vp/shonthread

حقه في دولته المستقلة وعودة اللاجئين، وهذه الأموال تدخل لمناطق السلطة عن طريق إسرائيل وبموافقتها، ويتم صرفها أيضا بما لا يتعارض مع اتفاق التسوية وبما ترضى عنه إسرائيل، وهو الأمر الذي يطرح أكثر من سؤال عن هذا الكرم الغربي الأمريكي وما هو الثمن السياسي الذي يدفعه الفلسطينيون؟.[1]

منذ احتلال فلسطين عام 1948، والقضية الفلسطينية هي قضية العرب الأولى وقد دخلت الجيوش لتحريرها ولكن كانت نتائج الحروب الإسرائيلية – العربية تأتي بنتائج سلبية، وكانت الكلمة الأولى هي للعرب وخاصة مصر والأردن عندما بقيت بعض الأراضي حتى العام 1967 تحت سيطرة الدولتان، وعليه بدأت القضية عربية بامتياز، وكان هناك شروطاً وإملاءات باستمرار على منظمة التحرير وعلى الفصائل الفلسطينية، وبتغيير معادلات السياسة في الوطن العربي، وتشكيلات الأحلاف بين الدول العربية، كانت بعض الأحزاب تسعى دائما لكسب رضاء تلك التحالفات، وخاصة ما يحدث اليوم في ثورات الربيع العربي، والتشكلات الجديدة في المنطقة، وتأييد والرفض لعاصفة الحزم العربية على اليمن، وكذلك موقف حماس وفتح من بعض الثورات العربية، ونجد حركتي فتح وحماس في سياستهما من تأييد لبعض الدول العربية والأحلاف في المنطقة زاد في سرعة الخلافات بين الحركتين.

ولعل الحل الأمثل لتلك الإرتهانات هو: العمل على كسب تأييد تلك الدول ودعمها الدائم للقضية الفلسطينية، بمعني آخر أن تعمل كل الأحزاب السياسية الفلسطينية على كسب الدعم المادي والمعنوي لصالح القضية وليس لصالح مصلحة الحزب فقط، وهنا يصبح هناك تكاثف وتأييد للقضية الفلسطينية، وليس لحزب ضد آخر.

[1] – إبراهيم أبراش، **"التمويل الخارجي ودوره في التخريب في فلسطين"**، تم تصفح الموقع يوم: 28 مارس 2015، الرابط: http// :www.sofsaf.org/word/2013/okt/68.html

المبحث الرابع: أثر العوامل الخارجية في تعزيز الانقسام الفلسطيني

المطلب الأول: الموقف العربي من الانتخابات الفلسطينية ودوره في الحصار وتعزيز الانقسام

شكل وصول حركة حماس إلى سدة حكومة السلطة الفلسطينية مفاجأة،من العيار الثقيل،أوقع العالم العربي والمجتمع الدولي في حيرة و ارتباك، حيث أن عموم الجهات الدولية والإقليمية كانت تتجه نحو جمع شمل البيت الفلسطيني تحت عباءة الرئيس عباس، ولكونها تتبنى التسوية السلمية لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وتعتمد أسلوب التفاوض لتسوية قضايا الحل الدائم، وطبيعة الدولة الفلسطينية الموعودة ومصيرها.

ولكن المفاجأة لم تتمثل في وصول حركة حماس إلى سدة الحكومة فقط، بل وإنما كانت في وصولها وهي ما زالت تصر على تمسكها ببرنامج المقاومة، وترفع شعارات الثوابت الوطنية،وهذا هو الذي أربك الموقف العربي عموما، وأعاد خلط الأوراق الإقليمية ومن خلفها الدولية.[1]

واكبت الدول العربية تطورات الملف الأمني الفلسطيني منذ فوز حماس في انتخابات التشريعي في 2007/01/25، ففي حين إنجاز بعض هذه الدول لطرف فلسطيني (فتح ورئيس السلطة) ضد آخر (حماس والحكومة العاشرة)، كان لدول أخرى دور التوسط والإصلاح بفرض المساعدة في تصويب مسار القضية الفلسطينية، وإحداث التوازن المطلوب، على أمل ترتيب البيت الفلسطيني الداخلي. خصوصا أن هذه التطورات الفلسطينية سيكون لها، حسب وجهة نظر هذه الدول، تأثيرات على الأمن القومي العربي، وعلى استقرار بعض أنظمة الحكم في المنطقة؛ وقد جاءت معظم المواقف العربية على الشكل التالي:

1. الجامعة العربية: منذ فوز حماس في الانتخابات التشريعية سعت الجامعة العربية لتقديم الدعم إلى حركة حماس في مواجهة الشروط التي وصفتها بـــ "المجحفة" المفروضة عليها، صدر هذا التوجه خلال مناقشات وزراء الخارجية العرب في القاهرة في 2006/03/04 .

وعندما بدأت حالة الاحتقان السياسي والاقتتال الفلسطيني الداخلي، أبدى أمين عام الجامعة استعداده لإرسال وفد رفيع المستوى من الجامعة إلى الأراضي الفلسطينية للقاء جميع الأطراف، من

[1] – حسين ابحيص وآخرون، **"صراع الإدارات: السلوك الأمني لفتح وحماس والأطراف المعنية 2006-2007"**، الطبعة الأولى، (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2008)، ص 251.

أجل إنهاء هذه الحالة ووقف الاقتتال، وعلق قائلا:إن القضية هي العمل على إقامة الدولة ومواجهة الاحتلال وليس الصراع على الكراسي.[1]

2. سوريا ولبنان: شهدت العلاقات تطورا ملموسا مع نجاح حماس في الانتخابات التشريعية التي جرت بالأراضي الفلسطينية أوائل عام 2006م، ثم مع وقوع أحداث الانقسام الداخلي الفلسطيني منتصف عام 2007، ليصبح قطاع غزة تحت سيطرة حكومة حماس المباشرة، وقد حظيت حماس في هذه الفترة بدعم سوري بشكل غير مسبوق؛ كما نددت القيادة السورية بالحصار الذي فرض على قطاع غزة منذ عام 2006م بعد وصول حركة حماس إلى سدة الحكم، فقد أكدت سوريا في أكثر من مناسبة على ضرورة إنهاء الحصار عن قطاع غزة، حيث شدد الرئيس بشار الأسد على ضرورة إنهاء الحصار "الإسرائيلي" على قطاع غزة وحذر من استمراره. ثم جاء العدوان "الإسرائيلي" على قطاع غزة عام 2009/2008م ليضفي مزيدا من التقارب على العلاقة بين حركة حماس وسوريا، والتي أدانت العدوان "الإسرائيلي"، وقدمت الدعم المالي والسياسي للفلسطينيين، ومن ذلك أن أرسلت الحكومة السورية دفعة من الأطباء إلى قطاع غزة للمشاركة في عمليات العناية الطبية، كما أرسلت منظمة الهلال الأحمر العربي السوري أربعة قوافل من المواد الغذائية والطبية والاغاثية لأهالي القطاع.[2]

3. دول الخليج: جاءت الانتخابات التشريعية الفلسطينية والتي فازت فيها حركة حماس لتدفع بالعلاقة بين الحركة ودول الخليج وإن كان بصورة متفاوتة، كما أن الشرعية "البرلمانية" التي اكتسبتها حركة حماس من الانتخابات وضعتها في موقع متقدم مكنها من تطوير علاقات هامة مع دول الخليج واليمن، بل وعلاقات إستراتيجية مع بعضها البعض كدولة قطر، فقد تعززت العلاقة بين الحركة وقطر قيادة وشعبا في هذه المرحلة. كما نددت دول الخليج بالحصار "الإسرائيلي" المفروض على قطاع غزة منذ فوز حركة حماس في الانتخابات ودعا المجلس الوزاري في بيانه الختامي للدورة الخامسة عشر بعد المائة إلى تطويق قرار مجلس الأمن الدولي 1860 القاضي برفع الحصار على الشعب الفلسطيني في غزة وفتح المعابر[3]، وعلى رأسها قطر والتي اعترفت بانتخابات 2006،التي جاءت بحماس إلى رئاسة الحكومة وعملت في هذه المرحلة على محورين:

---

[1] –جميل هلال،" **النظام السياسي الفلسطيني ما بعد أوسلو– دراسة تحليلية نقدية**–"، الطبعة الثانية، (فلسطين: مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية،2006)، ص279.

[2] – المكان نفسه، ص281.

[3] – صادق عبد الله الشيخ عيد، **"تطور العلاقات الدولية لحركة المقاومة الإسلامية حماس"**، أطروحة ماجستير في الدبلوماسية والعلاقات الدولية، (جامعة الأقصى: كلية العلوم السياسة قسم الدبلوماسية، 2013)، ص 15.

الوقوف إلى جانب التجربة الانتخابية بالاعتراف بنتائجها والبناء عليها بما يخدم "عملية السلام" فعلا بعدم تجاهل فريق يمثله شريحة واسعة من الفلسطينيين ــأي حماس ــ ومحاولة رأب الصدع بين الفلسطينيين وإنهاء الانقسام بين غزة والضفة.[1]

4. السودان: بعد وصول حركة حماس إلى سدة الحكم عام 2006، تعززت علاقاتها بحماس، وكانت السودان من بين الدول التي زارها وفد حركة حماس برئاسة خالد مشعل رئيس المكتب السياسي للحركة، وذلك بعيد فوز الحركة في الانتخابات، كما كان للسودان دور هام في رفع الحصار عن قطاع غزة ودعا مساعد الرئيس السوداني علي نافع إلى استمرار الحملة الدولية من أجل التضامن مع القطاع المحاصر وتكثيف الضغط على إسرائيل لرفع حصارها عن القطاع، أما خالد مشعل فرحب بالدور السوداني وحث على تكاثف الجهود العربية لكسر الحصار المفروض على قطاع غزة.[2]

5. مصر: على صعيد العلاقات مع مصر بعد فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية مطلع العام 2006م، فقد كان هذا الفوز الكبير (حوالي 60 %) صادما للقيادة المصرية التي كانت تخشى من تقدم الإسلاميين في بلد مجاور ناهيك عن تقدمهم داخل مصر، فقد حصل الإخوان المسلمون على ما نسبته 20 % في الانتخابات البرلمانية المصرية (مجلس الشعب)والتي عقدت قبل حوالي شهر فقط من الانتخابات الفلسطينية،وهذا ما شكل تحديا كبيرا أمام القيادة المصرية وفرض عليها مزيدا من التشدد مع حركة حماس المعارضة لعملية التسوية مع الاحتلال.[3]

لم يكن سهلا على القاهرة اتخاذ موقف حاسم تجاه أي من طرفي النزاع الفلسطيني- الفلسطيني، فمصر ملتزمة بمسيرة التسوية لحل الصراع العربي- الإسرائيلي، ومن جهة ثانية فإن مصر ليست سعيدة بالتعامل مع طرف فلسطيني ينتمي إلى حركة الإخوان المسلمين، الحركة التي بقيت علاقاتها مع النظام المصري محكومة لعقود بالتوتر والريبة وهي في نفس الوقت مضطرة للتعامل مع هذا التنظيم الفلسطيني (حماس) بسبب قوة أدائه واتساع شعبيته وارتفاع مصداقيته، وقد

---

[1] – شفيق شقير، **"الموقف التركي والقطري من القضية الفلسطينية والمسارات المستقبلية"**، ورقة بحث مقدمة في المؤتمر الدولي حول: "مستقبل المقاومة الفلسطينية في ضوء الحرب على قطاع غزة صيف 2014"، (بيروت، لبنان، 2014)، ص 4.

[2] – صادق عبد الله شيخ، مرجع سابق، ص 83

[3] – مجدي حماد،" **المواقف الغربية والدولية تجاه المقاومة الفلسطينية واتجاهاتها المستقبلية المحتملة**"، ورقة بحث قدمت في المؤتمر الدولي حول: "مستقبل المقاومة الفلسطينية في ضوء الحرب على قطاع غزة في صيف 2014"، (بيروت، 27 نوفمبر 2014)،ص 8.

بات يمثل جزءا من الشرعية الفلسطينية جراء فوزه بانتخابات المجلس التشريعي مطلع العام 2006[1]، انعكس التزام مصر (قبل الثورة) بمسار التسوية إيجابا على علاقتها بحركة فتح والفصائل التي تبنت مشروع التسوية واتفاقية أوسلو، غير أن هذا الالتزام انعكس سلبا على علاقتها بحركة حماس والفصائل التي استمرت في الإصدار على خيار المقاومة؛ ورأت مصر في ذلك تعطيلا لمسار التسوية وبعدا عن الواقعية، وعدم قدرة على فهم التعقيدات الدولية وكيفية التعامل معها.[2]

المطلب الثاني: الموقف الدولي من الانتخابات الفلسطينية ودوره في تعزيز الحصار

انحسرت مواقف معظم اللاعبين ذوي العلاقة في خط اللاشرعية لخطوة حماس وشجبها،وشرعية قرارات الرئيس الفلسطيني وتأييده.[3]

1. الولايات المتحدة الأمريكية: تعاملت الإدارة الأمريكية بعد فوز حماس بانتخابات شهدت هي بنزاهتها بتآمرية مكشوفة، قل أن تجد نظيرا لها في التاريخ القديم والمعاصر، فقد أعلنت في مناسبات مختلفة دعمها لمن أسمتهم "بالمعتدلين الفلسطينيين" بالمال والسلاح لإضعاف شرعية وقوة حركة حماس، وهي لم تتوان عن ممارسة الضغوط على الدول والمسؤولين العرب والأوروبيين لكي يقاطعوا حكومة حماس. بل هي من يحرض الفلسطينيين كي يقاتلوا بعضهم بعضا؛ وهي من يضغط لحل المجلس التشريعي الجديد وإقامة حكومة طوارئ بقيادة محمود عباس[4]، إذ تتخذ الولايات المتحدة الأمريكية موقفا ثابتا ودائما، بل ومتصلبا ضد المقاومة الفلسطينية، بشتى أشكالها ووسائلها وأساليبها، وتدمغها بالإرهاب وذلك منذ قيامها حتى الآن. من ثم هناك علاقة عكسية مطلقة بين الموقف من المقاومة والموقف من الدولة ومن التسوية بشكل عام.[5]

في هذا السياق جاءت الشروط الأمريكية قاطعة وصارمة لكي تفتح حوارا مع منظمة التحرير الفلسطينية: الاعتراف بـــ "إسرائيل" قبول القرار 242، إدانة الإرهاب، كما أملاها حرفيا وزير الخارجية الأمريكية جورج شولتس على ياسر عرفات فأقرها.[6]

---

[1] – حسين ابحيص وآخرون، مرجع سابق، ص 56.

[2] – صادق عبد الله الشيخ، مرجع سابق، ص43.

[3] –عبد العزيز أسعد عبد العزيز درويش، مرجع سابق،ص112.

[4] – الكتاب الأبيض، **"عملية الحسم في قطاع غزة... اضطرار لا اختيار**، الطبعة الأولى، (فلسطين: حركة المقاومة الإسلامية حماس، 2008)، ص 28

[5] – مجدي حماد، مرجع سابق، ص 8

[6] – المكان نفسه، ص 8

فأمريكا كانت تريد أحد الأمرين،أولهما:تطويع حركة حماس إن حصل لها ذلك فإن لم يتحقق، فالحصار هو البديل،والإفشال والتشويه هو المطلوب، وقد أسفر موقف أمريكا تجاه نتائج الانتخابات على مدى زيف وكذب الشعارات التي تنادي بها، والمتعلقة بالديمقراطية واحترام خيار الشعوب، وإذا رفضت نتيجة الانتخابات، بعد أن وصفتها بأنها الانتخابات الأكثر نزاهة من بين الانتخابات التي جرت في المنطقة، ذلك أن هذه النتيجة لم تتوافق مع مصالحها وأهدافها في المنطقة، فمن الواضح أن القتال الذي دارت رحاه في قطاع غزة هو نتاج طبيعي للخطط الأمريكية التي ترقب الشأن الفلسطيني بتمعن، وكان واضحا رفضها الشديد لأي علاقة مرنة مع وجود حماس في السلطة، إذ ترغب الولايات المتحدة في عزل حماس وإضعافها وتقوية السلطة الفلسطينية برئاسة محمود عباس.تعتبر الولايات المتحدة أي تقارب بين حركتي فتح وحماس قبل أن تقبل الأخيرة بشروط المجتمع الدولي مضر بعملية السلام وبعملية بناء الدولة الفلسطينية، ولهذا تعتقد إدارة بوش أن عزل حماس وإفشال قدرتها على الحكم سيفقدها شعبيتها ومكانتها بين الجماهير الفلسطينية، وأن إحياء عملية السلام وتحسين الأوضاع الاقتصادية في مناطق السلطة الخاضعة للرئيس عباس وحكومة فياض سيعزز من مكانة القوى المعتدلة في المجتمع الفلسطيني.[1]

تعارض الولايات المتحدة إعادة حماس لشرعية السلطة الفلسطينية وإجراء حوار بين الرئيس عباس وحماس في ظل الأجواء الراهنة، وتراهن على أن عزلها وفرض العقوبات عليها من جهة ونجاح مفاوضات السلام بين عباس وأولمرت من جهة أخرى، سيتيح ظروفا أفضل للحوار الفلسطيني الداخلي حول إعادة توحيد قطاع غزة في ظل الشروط التي وضعها المجتمع الدولي.[2]

وجملة القول: إن التدخل الأمريكي كان فضا، حيث تعاملت الإدارة الأمريكية مع القضية الفلسطينية بعقلية أمنية، وهو ما أكدته زيارات رايس وزيرة الخارجية الأمريكية المكثفة واللقاءات الماروثونية بين عباس وأولمرت، ليس لها هدف سياسي بقدر ما هو شكل توظيفي وديكوري للسياسة الأمريكية، لإقناع المجتمع الدولي بأنها تقوم بجهد كبير لحل القضية الفلسطينية، يمنعهم في الدرجة الأولى من الشعور بفراغ سياسي في حقل القضية الفلسطينية التي تعاني أصلا من الجمود وأنها قابلة للانفجار بسبب الحصار الاقتصادي المحكم.[3]

[1] – الكتاب الأبيض، مرجع سابق، ص 17، ص 28.

[2] – المكان نفسه، ص30.

[3] – شفيق شقير، مرجع سابق،ص12.

2. الإتحاد الأوروبي: بلور الإتحاد موقفا محددا للتعامل مع الواقع الفلسطيني الجديد في 18 حزيران 2007، ففي الوقت الذي شجب ما حصل أعلن عن تأييد الرئيس محمود عباس في خطواته الإصلاحية، فيما أعلن وزراء الخارجية للإتحاد الأوروبي استئناف العلاقات العادية مع السلطة الفلسطينية الحالية، واستمرار المساعدات إلى غزة من باب "أنه لا يجب أن يتخذ أي شيء من شأنه تعميق الخلافات بين غزة والضفة الغربية، ولكن الموقف الأبرز للإتحاد الأوروبي في ظل الواقع الفلسطيني الجديد تمثل في مغادرة فريق المراقبة الأوروبي لمعبر رفح بعد الأحداث مباشرة[1]، فبعد أن شكلت حماس الحكومة الفلسطينية، التي غلب عليها الطابع الحمساوي البحت، أعلنت كل من أمريكا والإتحاد الأوروبي وتلتها إسرائيل، عزمها على قطع كافة الاتصالات السياسية مع حكومة حماس، ووقف تحويل المستحقات المقتطعة، وكافة أشكال المساعدات المقدمة للشعب الفلسطيني،وهو ما يعني دخول المشروع الوطني والشعب الفلسطيني نفق العزلة السياسية والحصار الاقتصادي، حيث إن هذه المساعدات تعتمد عليها السلطة في إدارة سلطتها وتسيير حياة المواطنين.[2]

بالإضافة لكل ما سبق ،فإن الحكومة الفلسطينية العاشرة والحادية عشر قد عملت في ظل حصار اقتصادي وسياسي خانق من قبل القوى الدولية، فقد ربطت كل من الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي فتحها لعلاقات طبيعية مع حكومة تشارك فيها حماس، أو تقودها أو إرسال المعونات والدعم المادي لتلك الحكومة، بامتثال حماس للشروط الدولية المتعلقة بالاعتراف بـــ "إسرائيل" ونبذ العنف، والالتزام بالاتفاقيات التي وقعتها منظمة التحرير مع الاحتلال الإسرائيلي.[3]

وفي ظل صعوبة الموافقة الحمساوية على تلك المطالب، استمر الحصار الدولي على الفلسطينيين ولم يكن الموقف العربي الرسمي وكذا الإسلامي متينا وواضحاً إلى الحد الذي يمكنه من تخفيف الحصار على الفلسطينيين.[4]

3. تركيا: بالنسبة لتركيا كانت الانتخابات التي جاءت بحماس فرصة للقول إن حماس دخلت دائرة "الشرعية الديمقراطية" التي يهدف المجتمع الدولي لأطيرها ضمنها. وبعد عدوان 2008،

---

[1] – كفاح حرب محمود عودة، **"أحداث حزيران 2007 في قطاع غزة وتأثيرها على المشروع الوطني الفلسطيني استراتيجيا وتكتيكيا"**، رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، (جامعة النجاح: كلية الدراسات العليا، قسم التخطيط والتنمية السياسية، 2009)، ص 158

[2] – تيسير فائق محمد عزام، مرجع سابق، ص 170.

[3] – كفاح حرب محمد عودة، مرجع سابق، ص 165.

[4] – عبد العزيز أسعد عبد العزيز درويش، مرجع سابق، ص146.

حدثت انعطافة في السياسة التركية حيث اشتدت الإدانة التركية للجرائم الإسرائيلية، وكانت أقسى العبارات تتوالى من أردوغان ضد "إسرائيل"، حيث سعت تركيا لرفع الحصار عن غزة،ووقفت إلى جانب الجهود الشعبية التي بذلت لخرق الحصار، وانتهت بمواجهة دبلوماسية قاسية مع الكيان سنة 2010م بسبب الاعتداء الإسرائيلي على أسطول الحرية ومقتل 9 ناشطين أتراك على متنها.[1]

4. اللجنة الرباعية الدولية*: منذ ظهور نتائج الانتخابات 2006، وتشكيل حكومة فلسطينية من حركة حماس، اتخذت اللجنة الرباعية موقفا يشترط للتعامل مع الحكومة الجديدة ومساعدتها والاعتراف بها ثلاثة شروط: الاعتراف بحق "إسرائيل" في الوجود، الالتزام بالاتفاقات السابقة، نبذ الإرهاب والعنف، وكما كان متوقعا في أن حركة حماس وحكومتها سترفض بشكل مفاجئ الانقلاب عن برنامجها نتيجة لذلك اتخذت اللجنة الرباعية قرارا بفرض الحصار السياسي والمالي على الشعب الفلسطيني. إن علاقات الأنظمة العربية بالولايات المتحدة وأطراف اللجنة الرباعية جعلتها تتساوق مع هذا الحصار، بهدف تقوية المعتدلين الفلسطينيين الذين يملكون رؤية تقوم على تبني الوسائل السلمية والتفاوضية في حل الصراع العربي الإسرائيلي.[2]

5/ إيران: يأتي فوز حماس في الانتخابات التشريعية الثانية ليضيف أبعاد جديدة على العلاقة بين حركة حماس وإيران، والتي تتطلع إلى تطوير وتعميق العلاقة مع حركة حماس كونها أصبحت ذات ثقل وتأثير كبيرين على الساحة الفلسطينية، وكنتيجة لذلك توالت زيارات الحركة لطهران والاتصالات على أعلى المستويات. وبعد سيطرة حركة حماس على القطاع في منتصف عام 2007، كانت إيران الدولة الأبرز التي وقفت بجانب الحركة ودعمتها لكي تكون قادرة على حكم القطاع وإدارته. وفي أواخر عام 2008م شنت القوات "الإسرائيلية عدوانها الواسع على قطاع غزة، هذا العدوان قوبل بتنديد شديد من إيران قيادة وشعبا، وبموقف منحاز بالكلية لحركة حماس ومتضامن مع الفلسطينيين في قطاع غزة، وقد أرسلت الجمهورية الإسلامية 22 مبعوثا باسم الرئيس الإيراني إلى دول أوروبية وأسيوية لتحقيق وقف إطلاق النار، والسماح بدخول المساعدات

---

[1] – شفيق شقير، مرجع سابق، ص 5.

* **اللجنة الرباعية الدولية:** أحيانا تسمى باللجنة الدبلوماسية الرباعية، أو رباعية مدريد، او فقط الرباعية، وهي لجنة دولة فوقية في عملية السلام في الصراع العربي الإسرائيلي، والرباعية هم الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، أنشأت في مدريد عان 2002 من قبل الرئيس الاسباني خوسي ماريا اثنار نتيجة تصاعد الصراع في الشرق الأوسط.

[2] – عماد مصباح محمد مخيمر، **"ممارسة السلطة والفعل الثوري: دراسة مقارنة حركة فتح وحركة حماس"**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، (جامعة الأزهر: كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قيم العلوم الاقتصادية والإدارية، 2013)، ص 89..

الإنسانية لقطاع غزة، إلى جانب محاولة إيران والسماح بدخول المساعدات الإنسانية لقطاع غزة، إلى جانب إرسال إيران سفينة مساعدات إلى قطاع غزة إلا إن إسرائيل منعتها.[1]

كما دعت إيران بلسان الرئيس روحاني رؤساء العالم الإسلامي لاستخدام طاقاتهم إلى كسر الحصار المفروض على غزة بشكل عاجل، والى مساعدة الشعب الفلسطيني المظلوم والحيلولة دون الاعتداءات الصهيونية، واعتبر روحاني هذا الأمر مسؤولية مشتركة تقع على عاتق المؤسسات الدولية والبلدان الحرة في العالم كافة.[2]

المطلب الثالث: الموقف الإسرائيلي من الانتخابات التشريعية ودوره في الحصار وتعزيز الانقسام

كان الموقف الإسرائيلي منذ البداية رافضا لمشاركة حركة حماس في الانتخابات التشريعية إلا بعد تغييرها لبرنامجها ونزع سلاحها، ومنذ أفريل 2005 ظهرت مواقف إسرائيلية رافضة للقبول بوصول حماس للسلطة، حيث أعلن بنيامين نتنياهو وزير المالية آنذاك أن "واشنطن وتل أبيب لا تريدان وصول حماس للسلطة،حتى لو تم ذلك عبر الانتخابات التشريعية"، في حين كشف نائب رئيس الوزراء شمعون بيريز أن "إسرائيل" ستساعد محمود عباس، لأنه إذا فازت حماس فإن ذلك سيكون نهاية عملية السلام، كما قال رئيس الوزراء إيهود أولمرت قبيل الانتخابات إن "إسرائيل" لن تقبل أن تكون حماس جزءا من اللعبة السياسية، سواء من خلال المجلس التشريعي أو الحكومة الفلسطينية، وأضاف أن "إسرائيل" ستواصل ضغوطها لمنع وضع كهذا[3]، وفي الوقت نفسه حافظت "إسرائيـــــل" على اتصالها بالرئيس محمود عباس، واعتمدت في علاقتها معه سلوكا متعمدا هدف إلى تمزيق وحدة الصف الفلسطيني، وإذكاء نار الصراعات الداخلية؛ حيث عملت على تشجيعه أحيانا والضغط عليه أحيانا أخرى لإسقاط حكومة حماس، وعلى إثارة الفوضى والفلتان الأمني في الأراضي الفلسطينية. [4]

كما فرضت "إسرائيل" حصارا خانقا ضد الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، لم يقتصر تأثيره على الحكومة الفلسطينية في الجانب الاقتصادي، بل أوجد ضغطا كبيرا عليها في

---

[1] – صادق عبد الله شيخ عيد، مرجع سابق، ص 120.

[2] – طلال عتريس، **"موقف إيران ومحور الممانعة تجاه المقاومة الفلسطينية"**، (ورقة بحث مقدمة في المؤتمر الدولي: "مستقبل المقاومة الفلسطينية في ضوء الحرب على قطاع غزة"، صيف 2014)، ص 8.

[3] – حسين ابحيص وآخرون، المرجع السابق، ص 209.

[4] – المكان نفسه، ص 211.

الجانب الأمني، خصوصا مع اتخاذ بعض الأطراف في الساحة الفلسطينية الحصار مدخلا لتحريض الشارع الفلسطيني ضد الحكومة، مما أسهم بصورة كبيرة في زعزعة الأمن الداخلي الفلسطيني، أستمر الحصار الإسرائيلي ومنع وصول بعض المساعدات العربية لخزينة الحكومة، وهو ما أوصل الأحوال المالية والاقتصادية للسلطة والمواطن الفلسطيني إلى درجات غير مسبوقة من التراجع، إذ بلغت قيمة الأموال الفلسطينية المحتجزة لدى "إسرائيـــــل" في حزيران/يونيو 2007، أي بعد ثلاثة أشهر من تسلمها لمهامها، مليار ونصف مليار دولار، وعلى الرغم من وصول بعض المساعدات العربية الكبيرة مقارنة بالسنوات الماضية. إلا أن حجز أموال الضرائب من قبل "إسرائيـــــل"، وتأخير وصول كامل المساعدات العربية والدولية، وتراكم الأزمات المالية من الحكومات السابقة، أدى إلى تفاقم ديون الحكومة المستحقة للقطاع الخاص.[1]

وقد أعلنت إسرائيل بعد خطوة الانقسام عن الرفض المطلق لوقوع غزة تحت السيطرة المباشرة لحماس لكن سرعان ما ذهبت نحو تعميق وترسيخ الانفصال كإستراتيجية جديدة في التعاطي مع القضية الفلسطينية. وقد بدأت تنفيذ رؤيتها الجديدة على قاعدة التعامل ضمن معيارين مختلفين تماما وهما: التعامل مع الرئاسة الفلسطينية في رام الله على قاعدة الاعتراف بها،وجاء العنوان الأبرز لذلك بلقاء ــ أنابولس ــ الذي أكد استمرار المفاوضات على أساس حل الدولتين، والإعلان عن قطاع غزة "كيانا معاديا "على قاعدة فرض الحصار الخانق، وتطبيق سياسة الاستنزاف والتلميح، والاستعداد الدائم لقيام عمليات عسكرية شاملة لقطاع غزة.[2]

[1] – فراس أبو هلال، مرجع سابق، ص 27.

[2] – كفاح حرب محمد عودة، مرجع سابق، ص 152.

خلاصة واستنتاجات الفصل الثاني:

بعد التعرف على نشأة النظام السياسي الفلسطيني وفق فصل الدستور الفلسطيني، وكيفية عمل السلطات التشريعية الثلاث، كما جاء باتفاق أوسلو، وتغير سياسة منظمة التحرير من التحرر الوطني لكامل فلسطين، إلى البرنامج السياسي الواقعي وإنشاء السلطة الوطنية.

غير أن الواقع المعاش تحت سلطة الاحتلال في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وكذلك الخلافات الأيديولوجية بين الأحزاب السياسية، تنامت وكبرت بعد أن أصبح هناك تنافس على السلطة والمناصب في أراضي الدولة الفلسطينية، وهذا هو جوهر الحزب السياسي "الوصول إلى السلطة"، ولكن القضية الفلسطينية لها خصوصيتها، وتعتقد الأحزاب السياسية الفلسطينية بمختلف أيديولوجياتها والبرامج السياسية التي تتبناها، بأنها هي التي على صواب وعلى طريق التحرير، وخاصة فكر حركة حماس الذي يتبنى فكراً جامداً عما تتبناه منظمة التحرير الفلسطينية والفصائل المنضوية تحت لوائها بما فيها حركة فتح، وخاصة أنها تبنت المشروع الوطني وهو إقامة الدولة الفلسطينية على أي جزء من الوطن المحتل، وترحيل باقي الأراضي الفلسطينية للأجيال القادمة وفق تغيرات موازين القوى.

ويتضح لنا مما سبق بأن هناك عدة عوامل سياسية وفكرية لعبت دوراً بارزاً في تأجيج الصراع بين حركتي فتح وحماس، هذا بالإضافة إلى العوامل الإقليمية والدولية، والتي تسعى لتنفيذ سياساتها وفق مصالحها القومية فساعدت على زيادة التوتر، من خلال سياسة ترجيح كفة حزب على الآخر، وخاصة تشديد الحصار ومنع المساعدات عن السلطة التنفيذية، لتصبح عاجزة عن أداء مهامها أمام الشعب.

الفصل الثالث

واقع ومستقبل المصالحة الفلسطينية

استراتيجية المصالحة ودورها في بناء الدولة - دراسة حالة فلسطين

سوف تبحث الدراسة في هذا الفصل عن قراءة للوضع الداخلي الفلسطيني والأوضاع الدولية الإقليمية التي دفعت بالأطراف للتوجه إلى المصالحة، مع الاتيان على ذكر أهم المبادرات سواء تلك التي كانت على المستوى المحلي أو الخارجي الداعمة لتوقيع اتفاق المصالحة، وكذلك سوف تأتي الدراسة على استشراف أهم السيناريوهات المحتملة لمسار المصالحة الفلسطينية.

المبحث الأول :العوامل الإقليمية والدولية التي أدت إلى توقيع المصالحة

القضية الفلسطينية في الأصل هي جوهر الصراع في المنطقة ومركز التحركات الدولية، بل إنها جذر معظم أزمات المنطقة ومشاكلها. ومن خلال التجربة التاريخية، فالقضية الفلسطينية مرهونة إلى حد كبير بالتحولات والتطورات الدولية؛ إذ إنها تتأثر بأي متغير دولي مهما كان بعيدا عن المسرح الإقليمي.

المطلب الأول: الوضع الداخلي الفلسطيني

إذا كانت سنة 2011 قد مثلت بداية تغير كبير في المشهد العربي، لصالح تشكيل أنظمة سياسية ديمقراطية تعبر عن إرادة الشعوب وعزتها وكرامتها، فإن المشهد الفلسطيني قد مضى بطيئا في تحولاته مقارنة بالمشهد العربي.

أنجز الفلسطينيون خلال سنة 2011 اتفاق المصالحة الوطنية، وأنجزوا صفقة مشرفة لتبادل الأسرى، وشغلوا العالم بعض الوقت بملف الدولة الفلسطينية المرفوع إلى الأمم المتحدة United nations، ولكن بينما كانت أنظار العالم تركز على الأحداث من حولهم، فإنهم لم ينجحوا في تنزيل اتفاق على أرض الواقع، وأخذ التعامل معه شكل التوظيف التكتيكي الموقف، بينما ظلت الخلافات قائمة حول إدارة ملفات التسوية والمقاومة والأجهزة الأمنية وتشكيل الحكومة و الانتخابات... وغيرها. ولذلك بدأت الحالة الفلسطينية الداخلية في سنة 2011 أقرب إلى "إدارة الانقسام" منها إلى "إنهاء الانقسام". فاستمرت حكومتا رام الله والاحتلال الإسرائيلي، واستمر الحصار على قطاع غزة ... ولم يتم رفع سقف الحريات إلى مستوى يكفي لإجراء انتخابات حرة ونزيهة، تعطي فرصة عادلة لكافة الأطراف في الإعداد والتحضير والحملات الانتخابية... وغيرها[1]، إذ يهيمن على المشهد الفلسطيني تناقض برنامجي الحركة الوطنية الفلسطينية المتمثلين ببرنامج التسوية والمقاومة، في ظل نظام سياسي فلسطيني مختل يعتريه العطب الشديد، وبلا إستراتيجية وطنية مشتركة أو برنامج وطني موحد، مما يوفر لاحتلال فرصة سانحة كي يمضي في إستراتيجية لقضم الأرض الفلسطينية وتهويدها. وما زالت قواعد اللعبة التي أرسلتها "وصفة

[1]– مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، **"التقدير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2011"**، (بيروت: 2012)، ص 25.

أوسلو" تحكم الساحة الفلسطينية، بمفاعيلها المتجسدة بشق الصف الفلسطيني، واحتكار السلطة من قبل فصيل فلسطيني متفرد بالقرار الفلسطيني، مستويا بدعم إقليمي ودولي[1]

إن الوضع الداخلي الفلسطيني انتقل من حالة الخصام والانقسام، إلى حالة "إدارة الانقسام" التي تأخذ شكل المصالحة، أو بعبارة أخرى فان الوضع الداخلي انتقل من حالة "حالة الانقسام" إلى حالة "الاقتسام" !! فضلت حكومة فياض تدير السلطة في رام الله، وظلت حكومة هنية تدير السلطة في غزة. وبالرغم من استمرار اللقاءات بين فتح وحماس فان منظمة التحرير ظلت مغلقة في وجه حماس والجهاد الإسلامي...، كما استمر الخلاف بين فتح وحماس بشان إدارة الملفات السياسية وأولويات العمل الوطني والتنسيق الأمني مع الاحتلال وغيرها، وهو ما أعطى شعورا بان هناك اعترافا ضمنيا لدى الطرفين، بعدم القدرة العملية على تجاوز العقبات وخصوصا فيما يتعلق بإدارة السلطة تحت الاحتلال الإسرائيلي، وهو ما أدى إلى إن تأخذ المصالحة شكل "إدارة الانقسام" أكثر من حله أو إنهائه[2]، هذا واتسم المشهد الفلسطيني الداخلي خلال سنتي 2012ـــ 2013 بالكثير من التعقيد والتداخل. وشاركت فيه مجموعة من العوامل التي دفعت باتجاهات متعارضة وتقلبت صعودا وهبوطا في قدرتها على التأثير على الوضع الداخلي، ومازال الوضع الفلسطيني يعاني أزمته الجوهرية في الانقسام الفلسطيني، وعدم تنفيذ برنامج المصالحة، وعدم ترتيب البيت الداخلي الفلسطيني. كما يشهد أزمته في تحديد اتجاهات ومسارات العمل الوطني سواء في مسارات التسوية السلمية أم المقاومة المسلحة، وما يزال الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية والحصار الإسرائيلي لقطاع غزة، ووجود حكومتين بمسارين مختلفين في رام الله وغزة، يعكس أجواءه السلبية على العمل الوطني في فلسطين المحتلة سنة 1967، أو في مناطق عمل السلطة الفلسطينية، كما أن عجز منظمة التحرير الفلسطينية عن استيعاب كافة مكونات وقوى الشعب الفلسطيني، وعدم قدرتها على تفعيل مؤسساتها وتفعيل دور فلسطينيي الداخل والخارج، بل وتضاؤل دورها إلى ما هو أقرب من دائرة من دوائر السلطة الفلسطينية، والتي هي بدورها خاضعة للاحتلال وشروطه، أدى إلى إهدار طاقات الشعب الفلسطيني، في الوقت الذي يقوم فيه الاحتلال بمزيد من الإجراءات التهويد والاستيطان وبناء الحقائق على الأرض[3]، هذا و انعكست الثورات والتغيرات في العالم العربي على الوضع الداخلي الفلسطيني، ففي سنتي 2013/2012 (وخصوصا ال18 شهرا الأولى منها) راهنت القوى المؤيدة لمسار المقاومة،

---

[1]– عبد الرحمان فرحانة، **"مستقبل المقاومة الفلسطينية في ضوء المصالحة الوطنية"**، (ورقة بحث قدمت في المؤتمر الدولي حول: **"مستقبل المقاومة الفلسطينية في ضوء الحرب على قطاع غزة"**، (بيروت، لبنان 27 نوفمبر 2014)، ص 4.

[2]– مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، "**التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2011**"، مرجع سابق، ص 58.

[3]– مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، "**التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2012 – 2013 والمسارات المتوقعة لسنة 2014**"، (بيروت: 2014)، ص 53.

وخصوصا القوى الإسلامية منها، على نجاح هذه الثورات وعلى صعود ما يعرف بـــ" الإسلام السياسي"، غير أن الانقلاب العسكري في مصر، وحظر حماس وأنشطتها في مصر والحصار الخانق لقطاع غزة ألقى بضلال سلبية (ولو في المستقبل القريب) على التيار الإسلامي الفلسطيني. وقد تعززت هذه الصورة باتساع الهجمة ومحاولات الإفشال على التيار الإسلامي الحركي في كل الدول التي تشهد ثورات أو تغيرات، وحتى في الدول التي تخشى من هذه الثورات. وقد دفع هذا البعض إلى عدم استعجال مسار المصالحة الداخلية الفلسطينية إلا وفق شرط دخول حماس " بيت الطاعة" باعتبارها الطرف الأضعف غير أن مسار التسوية السلمية الذي انتهى إلى الفشل، والأزمات البنيوية والسياسية والاقتصادية التي تعاني منها السلطة الفلسطينية والعودة إلى مسار المصالحة.[1]

كما وجاء الاعتراف الاممي بفلسطين دولة غير عضو ليزيد من تعقيد المشهد السياسي من جهة المصالحة، جاء هذا الاعتراف في خضم الجدل حول المصالحة وإعادة بناء وتفعيل منظمة التحرير، وحيث أن تفاهمات المصالحة لم تتطرق للدولة الفلسطينية، بل ركزت على المصالحة في مستوياتها الثلاثة: الحكومة والسلطة ومنظمة التحرير، فانه يصبح مطلوبا الأخذ بعين الاعتبار الاستحقاقات المترتبة عن الاعتراف بفلسطين دولة ومحاولة المزاوجة بين العمل من أجل المصالحة بالتفاهمات السابقة والعمل من أجل تحويل قرار الدولة إلى ممارسته على الأرض وهذا الأمر يحتاج إلى تفاهمات فلسطينية جديدة أو إبداع سياسيا، بحيث لا تحدث تعارض بين ثلاثة حالات: الأولى متطلبات أعادة بناء وتفعيل منظمة التحرير كحركة تحرر وطني، والثانية مصالحة تعيد فلسطين لسلطة حكم ذاتي ولاتفاقية أوسلو، والثالثة استحقاقات الدولة كنتاج للشرعية الدولية.[2]

إجمالا، لم يطرأ أي تحولات جدية على الوضع الداخلي الفلسطيني خلال سنتي 2012ـــ 2013 وبالرغم من التوافق على شخص رئيس الوزراء منذ فيفري 2012، إلا انه لم يشكل أو لم يتمكن من تشكيل حكومة التوافق على مدى العامين التاليين، وظلت ملفات المصالحة معطلة بشكل عام، وتراجع الاهتمام الجاد بإعادة ترتيب البيت الفلسطيني، بينما نشطت على حسابه مسارات التسوية السلمية وتكريس واقع الانقسام الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة... هذا وشهدت السنتان المنصرمتان فتحا محدودا لبعض ملفات الفساد في السلطة، فيما أجريت السلطة الانتخابات المحلية في الضفة الغربية، بمعزل عن قطاع غزة الذي دخلت العلاقة معه في سلسلة من التوترات المتلاحقة والاتهامات المستمرة.وبالرغم من حصول السلطة على مسمى دولة غير عضو في الأمم المتحدة United nations ألا أن تصاعد موجات

[1] – المكان نفسه، ص 17.

[2] – إبراهيم أبراش، **"ضرورة إعادة النظر بمفهوم المصالحة وبالاتفاقيات السابقة حولها"**، تم تصفح الوقع 23 فيفري 2015. الرابط: http// :www.grenc.com/show-article-main.CFm ?id=27248/

التهويد والاستيطان الإسرائيلي، المقترن باستمرار سحب صلاحيات السلطة السيادية عن مناطق الضفة، أورثتها ضعفا متزايدا وأدخلها في نفق من الإحباط السياسي.[1]

إن المناخ الفلسطيني السائد هو مناخ اشتباك وصراع مع الاحتلال وهو المناسب لإنهاء الانقسام، وتحقيق المصالحة والوحدة الوطنية انطلاقا من ركيزتين لابد من توفرهما، الركيزة السياسية المستندة إلى إستراتيجية وطنية متوافق عليها تشكل وثيقة الأسرى إحدى مرجعياتها، وتقوم على تكامل كل عناصر القوة الفلسطينية وأشكال النضال والركيزة التنظيمية التي تعتمد الشراكة في المؤسسات، وفي التقرير بالقضايا الوطنية.[2]

أما عن المستوى العربي فلم تكن الأوضاع أفضل حالا. فالانقسامات في داخل كل بلد، وفيما بين الدول مشتعلة ومتواصلة. والسمة العامة للوضع العربي هي عدم الاستقرار السياسي من جهة والتوترات الأمنية والاجتماعية من جهة ثانية. كما ترافقت هذه الانقسامات مع حالة غير مسبوقة من العنف الذي تفاوتت قسوته بين بلد وأخر من سوريا، والعراق، وليبيا، إلى مصر وتونس...، فلا حكومات مستقرة، وصراعات وتنافس دموي، وتفجيرات متنقلة وانقسام سياسي واجتماعي ومذهبي يعصف بمعظم بلدان المنطقة. وكان من الطبيعي في ظل أوضاع متفجرة من هذا النوع وفي ظل حالة من عدم الاستقرار ومن الارتباك بعد الربيع العربي، أن يؤدي ذلك كله إلى تراجع الاهتمام بقضية فلسطين. بحيث رأت كل القوى الإسلامية التي برزت بعد الربيع العربي، أو وصلت إلى السلطة أن أولوياتها هي ترتيب البيت الداخلي، مثل إجراء الانتخابات وتعديل الدستور ووضع البرامج المناسبة لحل الأزمات المزمنة الاقتصادية والاجتماعية، قبل أي أولية خارجية بما فيها قضية فلسطين.[3]

---

[1]– مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات،" **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2012–2013**"، مرجع سابق، ص 25.

[2]– كايد الغول، **"الآفاق المستقبلية للمصالحة الفلسطينية –رؤية الجبهة الشعبية–"**، (ورقة بحث قدمت في المؤتمر الدولي حول: المصالحة الفلسطينية، بيروت، 25–27 مارس 2015)، ص 3.

[3]– طلال عتريس، مرجع سباق، ص 2.

المطلب الثاني: التغيرات السياسية في الشرق الأوسط والوطن العربي

بالنظر إلى القضية الفلسطينية وما تحمله من خصوصية يجعلها عرضة للتأثر بأي متغير دولي أو إقليمي، فالمتغيرات الدولية أبانت عن أهميتها وتشعبها وتعقدها وتأثيرها على معظم القضايا الدولية، وعلى طبيعة وصفة وشكل النظام الدولي العام الذي نعيش فيه، كذلك القضية الفلسطينية والتي تتمتع بخصائص تميزها عن باقي القضايا الدولية وتجعل من احتمال تأثرها بالأحداث الدولية احتمالا كبيرا، إن لم يكن مؤثر جذري فيها، ذلك نظرا لما تحمله القضية من أبعاد متشابكة (دينية وسياسية وأخلاقية وقانونية وقومية وعالمية...) وما تستقطبه كقضية من اهتمام عالمي بها، وتركز القوى الدولية عليها بصفتها أعقد القضايا الدولية، وهذا الاهتمام حازته القضية الفلسطينية منذ نشأتها وحتى قبل ذلك نظرا لموقعها الجيوسياسي [1]

إن تأثير الثورات العربية، انعكس على المشهد السياسي الفلسطيني، حيث خرج الشعب الفلسطيني في مظاهرات حاشدة يوم 15 مارس 2011م، وبنحو خاص في الضفة الغربية التي اتخذت طابعا وطنيا، رافعة شعارين محددين : الشعب يريد إنهاء الانقسام، الشعب يريد إنهاء الاحتلال، فالشعب الفلسطيني يطالب بحقوقه كباقي شعوب العالم...، وأنه لن يسمح لحركتي فتح وحماس بالاستمرار في تغليب مصالحهما الفصائلية على حساب المصالح الوطنية، وأنه لن يصبر على ذلك طويلا

فكان التقاط الإشارة سريعا من قبل طرفي الصراع، حيث تقدم رئيس الوزراء في غزة إسماعيل هنية بمبادرة لإنهاء الانقسام، وعرض على الرئيس عباس المصالحة والقدوم إلى غزة فكانت الاستجابة سريعة أيضا من الرئيس عباس، الأمر الذي مهد الأجواء إلى توقيع الورقة المصرية على أمل إنهاء حالة الانقسام[2]

رافقت "الثورات العربية" تطورات كبرى كان لها تأثير مباشر على الساحة الفلسطينية. فمن بين أهم التغيرات كان سقوط نظام حسني مبارك في مصر، وبزوال هذا النظام فانه من المفترض أن تكون العلاقات الفلسطينية ــ الفلسطينية قد تحررت من الراعي العربي المنحاز، وبالتالي تم فتح الطريق أمام تعديل الورقة المصرية على طريق المصالحة، فقد حملت التطورات العربية معها حكومة مصرية جديدة لم تعد تحمل التحفظات التي كانت لدي الحكومة السابقة، وهو ما أدى إلى رفع الشمع الأحمر عن الورقة

[1]– علاء فوزي ابو طه، **"علاقة المتغيرات الدولية بالقضية الفلسطينية**، تم تصفح الموقع يوم: 22 افريل 2015. الرابط: http// :www.alwatanvoice.com/articles/2006/02/09/3619.html

[2]– إبراهيم محمود حبيب، **"مستقبل اتفاق المصالحة الفلسطينية رؤية تحليلية"**، الجامعة الإسلامية، العدد الثاني، (القاهرة: 2012)، ص 533.

التي ورثتها من النظام السابق، وأشعرت الفلسطينيين بأن لا مانع لديها من مراجعتها وإنما المطلوب هو التوصل إلى المصالحة في أقرب وقت ممكن، كما أشارت إلى عدة توجهات إيجابية تجاه الوضع الفلسطيني والعلاقات الفلسطينية الداخلية[1]، إذ جاء سقوط نظام حسني مبارك الحليف الرئيسي للسلطة كالصاعقة على رأسها، الأمر الذي دفعها إلى التحرك نحو المصالحة، في ظل ما عرف بالربيع العربي الذي أظهر أهمية الشعوب والرأي العام، وأعاد الصدقية إلى دور مصر، بحيث لم يعد ممكنا تجاهل رغبة قيادتها الجديدة في إنجاز المصالحة لأنها لا تستطيع أن تستمر على الموقف السابق نفسه، الذي اتخذته سلطة قائمة على الفساد والاستبداد والتوريث، وهي رهينة للشروط والاملاءات والمصالح الأمريكية بالكامل، ولذا لا نبالغ في القول إن المصالحة كانت أحد انعكاسات الربيع العربي على الوضع الفلسطيني [2]، ارتفعت أمال الفلسطينيين بالثورة وان يكون تحرر مصر من طاغيتها مدخلا إلى تحرير القدس، فاتخذ المجلس العسكري سياسات حذرة لكن اقرب إلى تغذية هذا الأمل دون أن يتخذ موقفا في كل ملفات القضية، بل تجمد التعاون الأمني النشط سابقا مع إسرائيل بسقوط رموز النظام المتعاون معها، وظهرت في هذه المرحلة أفكار طموحة تبشر بالدمج الاقتصادي والتجاري بين غزة ومصر، ولم تجد السلطة الفلسطينية مفرا من السكون وعدم التحريض على حماس عند الحكم الانتقالي الذي لمس الشعور الشعبي الكاسح الداعم للفلسطينيين خاصة عند اقتحام السفارة الإسرائيلية، واتجاه البلاد إلى استحقاقات انتخابية في خريف 2011، وقد قدم حادث السفارة زادا جديدا للتفاؤل بأن إسرائيل في مصر قد اختفت للأبد خاصة بعد تقديم نظام مبارك للمحاكمات، ورفض الناس تأجير مقار لإيواء سفارة إسرائيل ورحيل السفير بليل خوفا من بطش العامة. بل إن جهود المصالحة قد تم إحياؤها والتزمت مصر هذه المرة جانب الحياد والموضوعية، وتركت للفلسطينيين أن يقرروا لأنفسهم شكل التعاون فيما بينهم[3]

أملت حركة حماس خيرا في وصول الإخوان المسلمين إلى السلطة في مصر، وبدأت تعد العدة لمرحلة جديدة من العلاقة مع أكبر دولة عربية تتبنى القضية الفلسطينية من موقع التوافق والتطابق في القناعة والعقيدة والمذهب، إلا أن الانقلاب الذي حصل سريعا في تلك الدولة أعاد أمال الفلسطينيين، وخصوصا حماس لنقطة الصفر. والانكى من ذلك أن النتائج السلبية للانقلاب في مصر لم تقتصر على مجرد مخاوف الحكومة التي تقودها حماس نتيجة عزل رئيس ينتمي للتيار الإسلامي الذي تنتمي إليه

[1]– مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، تقرير حول: **المصالحة بين فتح وحماس... التطورات والاحتمالات**، (بيروت: تقرير رقم 29، افريل 2011)، ص 3.

[2]– هاني المصري، **"افاق عملية المصالحة"**، الدراسات الفلسطينية، العدد 88، (القاهرة: 2011)، ص 3

[3]– عبد الله الاشعل، **"مصر والقضية الفلسطينية... التطورات والمسارات المحتملة"**، (ورقة بحث قدمت في المؤتمر الدولي حول: قضية فلسطين: تقييم استراتيجي 2013– تقدير استراتيجي 2014"، بيروت، 16 جانفي 2014)، ص 3.

حماس، إذ ترافق الانقلاب مع حملة غير مسبوقة في تدمير الأنفاق في غزة ومصر، وإجراءات تشديد الحصار على القطاع، والذي ترافق أيضا مع حملة تحريض واسعة في الإعلام المصري المؤيد للانقلاب ضد حماس.[1]

انعكست الأحداث في مصر بعد عزل الرئيس مرسي على ملف المصالحة الفلسطينية خصوصا بعد توتر العلاقات بين الإدارة المصرية الجديدة وحركة حماس. وأكد أبو موسى أبو مرزوق في 2013/08/14 أن الوضع المصري غير جاهز لاستضافة المصالحة الفلسطينية حاليا...، في المقابل نفى نبيل فهمي وزير الخارجية المصري أن تكون مصر قد انسحبت من المصالحة بين حماس وفتح، مشددا على أن مصر عازمة على إنجاز المصالحة بين الفصيلين الفلسطينيين ولكنه لا يوجد طرف آخر غير مصر يدفع الجانبين للمصالحة وهو ما يصعب من الأمر[2]

وهذا الوضع المستجد لحماس جعل السلطة الفلسطينية تستفيد منه، وتطالب حماس بالعودة للمصالحة بعدما فقدت نصيرها الأساسي من الحلفاء العرب، فيما بدا كأن حماس خسرت رهانها الأساسي، ولابد لها من العودة إلى التفاهم مع الطرف الفلسطيني الخصم، والتفاهم معه حول قضايا المصالحة والتسوية[3]، وقد دفع هذا البعض إلى المراهنة من جديد على مسار التسوية السلمية، الذي سينتهي إما إلى الفشل وإما إلى تنازلات تاريخية يرفضها الشعب الفلسطيني، وزيادة التطرف في المجتمع ونظام الحكم الإسرائيلي، وعدم الرغبة الأمريكية والدولية في الضغط على الجانب الإسرائيلي والأزمات البنيوية والسياسية والاقتصادية التي تعاني منها السلطة الفلسطينية سيفرض على الفلسطينيين العودة من جديد إلى مسار المصالحة.[4]

من جهة أخرى، ألقى تواصل الأزمة السورية وتفاقمها خلال سنتي 2013/2012 بتداعيات ثقيلة على القضية الفلسطينية سواء على صعيد إضعاف الجبهة السورية في وجه إسرائيل سياسيا وعسكريا واستراتيجيا، أم على صعيد الضحايا الفلسطينيين الذين سقطوا جراء القتال الدائر وقصف المخيمات الفلسطينية وحصارها، أم على صعيد علاقة النظام في سوريا بفصائل المقاومة الفلسطينية وبحركة حماس تحديدا[5]، سقط الرهان وأطاحت رياح الثورة العربية بمحوري الاعتدال والممانعة وخصوصا المحور

---

[1]– نجيب نور الدين، **"إيران والقضية الفلسطينية: التطورات والمسارات المحتملة**، (ورقة بحث قدمت في المؤتمر الدولي حول: "قضية فلسطين: تقييم استراتيجي 2013 – تقدير استراتيجي 2014، بيروت، 16 جانفي 2014)، ص 2.

[2]– مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، تقرير حول: **مصر وقطاع غزة منذ ثورة 25 يناير 2010 وحتى صيف 2014**، (بيروت: تقرير رقم 27، 2014)، ص 79.

[3]– نجيب نور الدين، مرجع سابق، ص 4.

[4]– المكان نفسه، ص 5.

[5]– المكان نفسه، ص 7.

الأخير الذي يعاني عدد من أهم أركانه رياح التغيير، وأصبح مستقبل النظام السوري الحليف الرئيسي لحماس والمحتضن لقيادتها في الخارج غامضا، كما مستقبل علاقاتها به الأمر الذي أوقع حماس في حيرة، بين الاستجابة للضغوط الممارسة عليها من نظام بشار الأسد لدعمه ودفع ثمن تحالفه معها ودعمهم إياها واستضافتها على الأراضي السورية، وبين تأييد المطالب المشروعة للشعب السوري، ولا سيما أن الإخوان المسلمين في سورية أشقاء وحلفاء حماس، هم من أبرز مناهضين هذا النظام وهو ما دفعها إلى البحث عن مصادر دعم وشرعية فلسطينية وعربية أخرى، احتياطا لما يمكن أن تؤول إليه الأوضاع في سورية.[1]

ومع عدم استقرار الأوضاع العربية ــ نسبيا ــ فإننا نستطيع القول أن الربيع العربي قد ترك آثارا ونتائج على القضية الفلسطينية على عدة مستويات:

العلاقات السورية – الفلسطينية: حدث تقارب بين النظام السوري والسلطة الوطنية الفلسطينية، وسمح لوفود من منظمة التحرير الفلسطينية ولاسيما مخيم اليرموك، وحماية اللاجئين الفلسطينيين.

العلاقات المصرية – الفلسطينية: لم تنقطع العلاقات الفلسطينية الرسمية مع الحكومات المصرية المتعاقبة بعد تنحي حسني مبارك، وإن شهدت العلاقات برودا إبان حكومة هشام قنديل، كما قامت المخابرات المصرية بقيادة مراد موافي بلعب دور الوسيط في إبرام صفقة تبادل الأسرى مع إسرائيل وكذلك إبرام اتفاق وقف إطلاق النار بعد الحرب على غزة عام 2012، فتر الاهتمام العربي بدفع جهود المصالحة الفلسطينية بسبب انشغال مصر وسوريا بأوضاعهما الداخلية. فيما انشغلت بعض دول الخليج العربي في دعم الحراك العربي في تلك الدول وفي غيرها من البلدان العربية[2]، فالبيئة العربية الجديدة أفقدت قوى إقليمية وعربية (إيران وحزب الله) ميزة احتكارها استخدام الخطاب الديني سياسيا...أما بعد صعود قوى سياسية أخرى تشاطرها الأيديولوجية والمذهب، فان حركات فلسطينية كحماس مثلا وجدت نفسها متأرجحة بين الاعتبارات العملية التي تملي عليها الحفاظ على علاقات جيدة بكل الأطراف عربيا وإقليميا، واعتبارات الانتماء السني المذهبي التي تفرض عليها اصطفافا إلى جوار القوى الإسلامية السنية، والابتعاد قليلا عن حلفائها التقليديين من الشيعة (حزب الله وإيران)، هناك من راهن من داخل حماس وخارجها على أن نجاح الثورات العربية سيجعلها تبتعد عن إيران، وتقترب من محور الاعتدال العربي الذي يريدها بلا أظافر ولا أنياب، وليس أدل على ذلك من موقف السعودية الذي كان قاطعا في هذا المجال، حيث خيرت القوى الفلسطينية وفق منطقها المعروف: إما نحن وإما إيران، في وقت كانت قطر تتعامل مع الموضوع بقدر أكبر من الذكاء، إذ أرادت أن تسحب حماس من تحت العباءة الإيرانية

[1] – هاني المصري، مرجع سابق، ص 9.

[2] – عماد البشتاوي، **"الربيع العربي وفلسطين"**، شؤون فلسطينية، العدد 255، (رام الله، 2014)، ص 15.

من دون أن يؤدي ذلك إلى حدوث مشكلات كبرى بين الجهتين...، حيال ذلك بدت حماس في موقف صعب جدا إذ هي بحاجة إلى إيران لإدامة خيار المقاومة الذي كان مبررا وأساس وجودها، وبين أن ترضى الأطراف العربية الأخرى في ضوء تفاقم حال الفرز الحاصلة على المستوى الإقليمي وخصوصا بين إيران وكل من السعودية وقطر.[1]

المطلب الثالث: المبادرات المحلية والدولية الرامية لتوقيع المصالحة

أولا: المبادرات المحلية

مبادرة الجبهة الديمقراطية: أطلقت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين مبادرة لإنهاء الانقسام الفلسطيني واستعادة الوحدة الوطنية، مؤكدة أن الانقسام بكل تبعاته وتداعياته أثر سلبا على الشعب الفلسطيني وقضية كفاحة.

كان من بين أبرز أهداف هذه المبادرة:

1/ الخروج من المأزق السياسي الذي تعيشه القضية الفلسطينية.

2/ منع التآكل التدريجي للشرعية وتمزيق وحدانية التمثيل الفلسطيني وتبديد استقلاليته

متطلبات المبادرة:

- مغادرة الحسابات والأجندات الفئوية الضيقة.
- تغليب لغة العقل والمصلحة الوطنية العليا.
- إزالة الحسم العسكري في قطاع غزة كتمهيد للحوار.
- استبعاد صيغة الحوار الثنائي والمحاصصة.
- إطلاق حركة شعبية ضاغطة على حركتي فتح وحماس للتوافق.

مكونات المبادرة:

1- التراجع عن الحسم العسكري والذي شكل انقلاباً على الديمقراطية، وحل حكومة الأمر الواقع في غزة.

[1]- نجيب نور الدين، مرجع سباق، ص 5.

2-تشكيل حكومة انتقالية بدلاً من الحكومة رقم 12 التي شكلها الرئيس، بحيث يتم تشكيلها من شخصيات مستقلة متوافق عليها.

3-الاحتكام للشعب من جديد، ولكن على أساس قانون يعتمد نظام التمثيل النسبي الكامل.

4-تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية استناداً إلى إعلان القاهرة ووثيقة الوفاق الوطني.[1]

- **مبادرة رجال الأعمال الفلسطينيين لحل الأزمة:** ركزت هذه المبادرة على معالجة أشكال الازمة المتمثلة بالمقرات الأمنية، وتقدير الخسائر وتعويض أصحابها، وتوزيع الصلاحيات الأمنية بوضوح بين رئيس السلطة الوطنية والحكومة، وتشكيل حكومة تكنوقراط.

أهداف المبادرة:

- تقريب الفجوة بين فتح وحماس.
- دفع الأطراف لاعتماد لغة الحوار لحل الإشكاليات بعيدا عن استخدام القوة العسكرية.

مكونات المبادرة:

- تسليم مقرات الأجهزة الأمنية بكل محتوياتها للرئيس عن طريق الوسيط المصري.
- إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية.
- تشكيل لجنة وطنية بتقدير الخسائر التي نجمت عن الأحداث الأخيرة وتعويض المتضررين بحسب القانون.
- أن يتولى الرئيس المسؤولية عن جهاز الأمن الوطني والمخابرات وحرس الرئاسة، بحيث يتولى حرس الرئيس المسؤولية عن معبر رفح وبيت حانون.
- رفض اعتماد معبر كرم أبو سالم لحركة المواطنين.
- أن يتم الاتفاق بين رئيس السلطة وحركة حماس على صلاحيات وزير الداخلية بحضور الطرف المصري.
- أن يتم دمج القوة التنفيذية ضمن الأجهزة الأمنية.
- تشكيل حكومة تكنوقراط لإدارة شؤون البلاد حتى موعد الانتخابات الذي يتفق عليه الطرفين.[2]

---

[1]- مبادرة الجهة الشعبية لحل كافة الإشكاليات والعالقة، تم تصفح الموقع يوم: 28 افريل 2015. الرابط: http// :www.alwatanvoice/arabic/news/2015/04/28/70580html.

[2]- محمد عبد الله أبو مطر، **"إسهام مؤسسات المجتمع المدني في إنهاء حالة الانقسام وتحقيق المصالحة الوطنية 2008-2010"**، دراسات، العدد 145، (ديسمبر 2008)، ص 16.

مبادرة مجموعة الحوار الوطني من المثقفين والاكاديميين الفلسطينيين: تمحورت حول إنهاء الخلاف بين حركتي فتح وحماس ومسبباته، ووضع أسس للإجماع الوطني ترتكز على الثوابت الوطنية، والسلم الأهلي، والتوافق الوطني، وحق المشاركة السياسية،وتشكيل حكومة وحدة وطنية، والعمل على إعادة الأجهزة الأمنية على أسس مهنية فلسطينية خالصة.[1]

مبادرة الجبهة الشعبية والمبادرة الوطنية للخلاص من المأزق الفلسطيني

مكونات المبادرة:

الوقف الفوري لكافة أشكال التعبئة الداخلية والتحريض الإعلامي المتبادل عبر وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة، بما يوفر المناخات الوطنية الصحية لإنجاح الحوار الوطني الشامل.

التراجع عن نتائج الحسم العسكري الذي نفذته" حماس" في غزة، وحل الحكومة القائمة في القطاع، وحكومة الطوارئ في الضفة، والتراجع عن كافة الإجراءات الإدارية والأمنية الأحادية والمنفردة التي تم اتخاذها في غزة والضفة.

تشكيل حكومة انتقالية متوافق عليها وطنيا على أساس وثيقة الوفاق الوطنين تتولى خلال سقف زمني متفق عليه، إعادة الأمور إلى طبيعتها، واستعادة لحمة المؤسسات الرسمية للسلطة في الضفة والقطاع، وتضع الأسس الكفيلة ببناء نظام قضائي مهني ومستقل وسليم، وتقوم بإصلاح الأجهزة الأمنية وإعادة بنائها على أسس مهنية، ونزع الصفة الحزبية عنها ، وإخضاعها لسيادة القانون، وتكون مهمتها خدمة الوطن وحمايته وتوفير الأمن والأمان للمواطنين.

_ تأمين التوافق الوطني على الاحتكام للشعب باعتباره مصدر السلطات، وتوفير الظروف السليمة لإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية جديدة على أساس نظام التمثيل النسبي الكامل باعتبار ذلك يمثل المخرج الديمقراطي من الأزمة.

_ المباشرة الفورية لعمل اللجنة العليا التي أقر تشكيلها في حوار القاهرة لتقوم بدورها كهيئة للحوار والإشراف على تنفيذ إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية على أسس ديمقراطية، وتعجيل البدء بإجراء انتخابات حرة للمجلس الوطني الفلسطيني الجديد داخل الوطن، وحيثما أمكن في مواقع الشتات، وفق نظام

[1]– المكان نفسه، ص 19.

التمثيل النسبي الكامل، وتفعيل مشاركة فلسطينيي الشتات في نضال شعبنا ودعم صموده وحماية المشروع الوطني.[1]

مسودة اقتراح للخروج من أزمة الانقسام الداخلي والعودة إلى الوحدة الوطنية

أهداف المبادرة:

- إنهاء حالة الانقسام.

- رأب الصدع والعودة للوحدة الوطنية.

مكونات المبادرة:تحتوي المبادرة على مجموعة من المبادئ العامة؛ تؤكد على وحدة الأراضي الفلسطينية، وأن التناقض الرئيس هو مع الاحتلال، وان الشعب الفلسطيني لا يزال يعيش مرحلة تحرر وطني.

- وتؤكد المبادرة على ضرورة احترام الشرعيات الفلسطينية، وتدعو لرفض استخدام العنف، وتؤكد على أن الحالة القائمة تضر بالشعب وبالقضية الفلسطينية.

- وتطالب المبادرة بإعادة الأمور إلى ما كانت عليه في الأراضي الفلسطينية بما يكفل ضمان احترام القانون واستتباب الأمن ومنع الفوضى وفرض هيبة السلطة.

- تدعو المبادرة إلى الامتناع عن أي أعمال أو تصريحات يمكن أن تعرقل الحوار، وتؤكد على رفض التدخلات الخارجية.

- تدعو المبادرة إلى الالتزام باتفاقية القاهرة، ووثيقة الوفاق الوطني، واتفاقية مكة.

- تعتبر المبادرة أن الخطوة الأولى لحل الأزمة تتمثل في تشكيل حكومة وحدة وطنية توافقية، وتقوم هذه الحكومة بتشكيل لجنتين إحداهما مختصة بترتيب الوضع الأمني، والأخرى مختصة بترتيب الأوضاع الإدارية داخل الوزارات والمؤسسات الحكومية المختلفة.[2]

---

[1]- مبادرة الجبهة الشعبية لإنهاء الاقتسام، تم تصفح الموقع يوم: 28 افريل 2015، الرابط: http// :www.raya.com/news/pages/84875c51-ef104dc4-b6a3-dd60/

[2]- أمجد جبريل، "**مساعي المصالحة الفلسطينية بعد الحرب على غزة**"، الدراسات الفلسطينية، العدد 82، (ربيع 2010)، ص125.

مبادرة مؤسسة بال ثينك أكتوبر 2007

- تحمل هذه المبادرة نفس أهداف سابقاتها، وتدعو إلى توفير إلى توفير الأجواء المناسبة لنجاح الحوار الوطني.
- تدعو المبادرة حركة حماس إلى إعلان استعدادها التراجع عن نتائج الحسم العسكري في قطاع غزة.
- حل الأزمة يجب أن يكون على أساس وثيقة الوفاق الوطني وحوار القاهرة.
- تشكيل حكومة انتقالية ومتوافق عليها تعمل على ضبط الأمن وفك الحصار، واستعادة وحدة مؤسسات السلطة.
- وضع خطة لإعادة بناء الأجهزة الأمنية على أسس وطنية ومهنية بعيدا عن الحزبية والفصائلية.
- إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية جديدة.
- تفعيل وتطوير (م.ت.ف)
- العمل على تشكيل لجنة تحقيق وطنية لمحاسبة المسؤولين عن الجرائم المرتكبة في الأحداث.
- العمل على تشكيل جبهة مقاومة موحدة حسب ما ورد في وثيقة الوفاق الوطني.[1]

مبادرة المركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات

- تتفق مبادرة المركز الفلسطيني مع المبادرات السابقة من حيث الأهداف، وكذلك من زاوية المطالبة بتوفير الأجواء المناسبة للحوار.
- حاولت المبادرة إيجاد حلول عملية كل المشاكل التي برزت في مسيرة العمل السياسي منذ نجاح حركة حماس في الانتخابات، وفي هذا السياق قدمت حلول لإشكالية ازدواجية الصلاحيات بين المنظمة والسلطة، وبين الرئيس والحكومة.
- حاولت المبادرة تحديد المسؤولية عن الأجهزة الأمنية بالحكومة فقط منعا للازدواجية.
- دعت المبادرة إلى اللجوء للتحكيم لإيجاد مخرج قانوني فيما يتعلق بالموقف من الاتفاقيات السابقة التي وقعتها (م.ت.ف).
- طالبت الوثيقة باعتماد التمثيل النسبي الكامل.

[1] – المكان نفسه، ص 126.

مبادرة "الجبهة الشعبية" لحل كافة الإشكالات العالقة:

مكونات المبادرة:

1/ الاحتكام للديمقراطية والتوافق الوطني كقاعدة أساسية يحتكم لها الفلسطينيون في حل خلافاتهم الداخلية.

2/ الحريات العامة والفردية هي حق وهي الضامن لوحدة المجتمع والسلم الأهلي، ويتعهد الكل الوطني والإسلامي بمواجهة أي ممارسات أو سياسات تنتهك تلك الحريات سياسياً وإعلامياً واجتماعياً من خلال توقيع ميثاق شرف، والبدء الفوري بإطلاق العنان للحريات وتسهيل إجراء الانتخابات للنقابات والاتحادات والجامعات والمجالس البلدية على أساس مبدأ التمثيل النسبي الكامل لتكون بمثابة مقدمة وأساس لإنجاح الحوار الوطني الشامل، والقادر على إشاعة مناخات الحرية والديمقراطية، ومدخل لإعادة بناء الثقة بين كافة الأطراف الفاعلة بالمجتمع الفلسطيني.

3/ إن إنهاء الانقسام والخلاص من مخلفاته يتطلب تغليب المصلحة الوطنية على المصالح الفئوية الفصائلية، وإنهاء الصراعات الثانوية لحساب صراعنا الرئيسي مع العدو ويتطلب تعميق وتعزيز فرص الحوار والشراكة الوطنية الحقيقية للجميع، والتخلص من سياسات الهيمنة والتفرد والتهميش والمحاصصة.

4/ احترام خيار الشعوب العربية ونضالها من أجل التخلص من التبعية، وتعزيز مبادئ الديمقراطية والعدالة الاجتماعية...إلخ[1].

5/ اعتبار قضية تفعيل الإطار القيادي المؤقت وانتظام اجتماعاته، ومن ثم ملفات (الإعمار، توحيد المؤسسات الحكومية، حل مشكلة الموظفين، المعابر، الكهرباء) هي أولى أولويات الحوار الوطني الفلسطيني، باعتبارها قضايا ينبغي حلها بشكل عاجل

6/ مؤسسات السلطة بشقيها المدني والعسكري هي مؤسسات الشعب الفلسطيني، ويحق لأي مواطن أن يلتحق بها إذا كان مطابقاً للمعايير (القدرة، الكفاءة) بغض النظر عن صبغته (لونه، دينه، انتمائه، نوعه الاجتماعي).

7/ اعتبار بناء المؤسسات على أساس حزبي أو سياسي مخالفاً للقانون، وضرب لمبدأ العدالة وتكافؤ الفرص، ومظهر من مظاهر الفساد السياسي والإداري والمالي.

[1] – المكان نفسه، ص 127.

8/ إعادة النظر في وظائف السلطة، بما يخلصها من اتفاقات أوسلو ويعيد الاعتبار لها كجزء لا يتجزأ من مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية التي يجب إعادة الاعتبار لها، وبنائها على أسس وطنية وديمقراطية جامعة للشعب الفلسطيني في الوطن والشتات.

9/ إعادة الاعتبار لوحدة الموقف الوطني والشعبي، بالتعامل مع القضايا الفلسطينية كمشكلة لكل الشعب الفلسطيني، بمعنى أن مشكلة الإعمار على سبيل المثال هي مشكلة الضفة، وأي مشكلة في الضفة هي مشكلة غزة، أو الشتات.

10/ استمرار العمل "باتفاقية باريس" كما كل أشكال التطبيع السياسي والثقافي والاقتصادي جريمة وطنية وقومية تضرب المصلحة الوطنية وإمكانية التوافق الوطني[1]

آليات العمل :

1/ مشاركة كل الأطراف الوطنية والإسلامية من خلال طاولة مستديرة لا تعطي لأحد حق فوق حقوق الآخرين.

2/ اعتبار أن الإطار القيادي المؤقت لمنظمة التحرير الفلسطينية القيادة الجماعية للشعب الفلسطيني وهي الجهة المركزية المفوضة بالحوار الوطني الفلسطيني والمخولة بتحديد برنامج جلسات الحوار وعناوينه وآليات تنفيذه

3/الشفافية والصراحة وتغليب المصلحة الوطنية على أي مصالح حزبية أو فئوية أخرى، والإمتثال لإرادة وطنية جامعة وقرار فلسطيني حر وملتزم.

4/ أن تشمل جلسات الحوار على كل القضايا ذات الطابع الوطني بما في ذلك إجراء مراجعة سياسية شاملة للتجارب السابقة، والاتفاق على إستراتيجية وطنية تشكّل الحد الأدنى من القواسم المشتركة للجميع، ونعتبر أن وثيقة الوفاق الوطني تصلح أساس يستند إليه الحوار، والعمل بشكل سريع على إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة وإعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني على أسس وطنية وديمقراطية، وإعادة بناء مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية على أساس مبدأ التمثيل النسبي الكامل، وصولاً لميثاق وطني فلسطيني معبر عن وحدة الشعب الفلسطيني وأهدافه.

[1] – المكان نفسه، ص 127.

5/مع قناعتنا بأنه لا يمكن حل بعض الإشكاليات المستعصية بسرعة وكرزمة واحدة، نقترح جدولة الحلول كالتالي

– تفعيل الإطار القيادي المؤقت وعقد أول اجتماع له بأقرب فرصة ممكنة، على ألا يتجاوز منتصف العام الجاري، وضمان انتظام ودورية اجتماعاته، على أن يتم التوافق على شكل ومكان وجدول أعمال جولات الحوار.

– إطلاق جلسات جولات الحوار الوطني لبحث آليات تطبيق ما اتفق عليه خاصة اتفاق القاهرة في مايو 2011.

– تشكيل لجان تخصصية فلسطينية لوضع آليات وحلول لكل القضايا بسقف زمني.

– عمل المتحاورون على تشكيل لجنة وطنية منبثقة عن جلسات الحوار مهمتها الأساسية متابعة تطبيق الاتفاق، بما في ذلك الحكومة وإعادة هيكلة مؤسسات السلطة ودمجها وتوحيدها، وإعادة الإعمار وحل مشكلة الكهرباء والمعابر والموظفين.

– يعكف الإطار القيادي المؤقت لمنظمة التحرير الفلسطينية على صياغة إعلان وطني ملزم يحُدد من خلاله مواعيد الانتخابات المحلية والوطنية ضمن رزنامة وطنية تشمل(مجالس البلديات، النقابات والاتحادات الشعبية، مجالس الطلاب)، وذلك على أساس مبدأ التمثيل النسبي الكامل، على ألا يتجاوز إجراء تلك الانتخابات نهاية العام، كما يحدد الإعلان موعد وشكل ومضمون النظام الانتخابي للمؤسسات الوطنية (تشريعي،وطني،رئاسة)، وألا يتجاوز ذلك شهر كانون الثاني/2016 بالاعتماد على مبدأ التمثيل النسبي الكامل في الوطن، وحيثما أمكن ذلك في الشتات، وبالتوافق أينما يتعذر ذلك.[1]

– تفعيل لجنة المصالحة المجتمعية، وتوفير الإمكانيات التي تضمن إنجاح المهمة المنوطة بها.

– دعوة المجلس التشريعي للانعقاد وتفعيله وضمان انتظام ودورية اجتماعاته

ثانيا: المبادرات الدولية

إعلان القاهرة "مارس 2005":غداة الانتخابات الرئاسية التي عقدت في مستهل العام 2005، ولإدراك الأطراف الفلسطينية من جهة،والرئيس محمود عباس ومصر من جهة أخرى لأهمية ترتيب البيت الفلسطيني، وإصلاح منظمة التحرير وتفعيلها من خلال ضم القوى إليها، وتحديدا "حماس" و" الجهاد الإسلامي"، تم الاتفاق على ذلك خلال مؤتمر للحوار الفلسطيني عقد خلال الفترة من 15_17 مارس

[1] – المكان نفسه، ص 128.

2005، بمشاركة الرئيس وبحضور إثني عشر تنظيما وفصيلا، وصدر ما سمي "إعلان القاهرة"، وهو خطوة نوعية كبرى أولى باتجاه إعادة ترتيب النظام السياسي الفلسطيني. تضمن الإعلان ست نقاط، بدأت بالتأكيد على الثوابت الفلسطينية وعلى استمرار التهدئة مقابل التزام إسرائيلي متبادل، واعتبر الإعلان أن استمرار الاستيطان، وبناء الجدار، وتهويد القدس الشرقية هي عوامل تفجير، وأكد على استكمال الإصلاحات الشاملة، ودعم العملية الديمقراطية، وعقد الانتخابات المحلية والتشريعية، وأوصى المجلس التشريعي بتعديل قانون الانتخابات للمجالس المحلية باعتماد التمثيل النسبي، وأخيرا تضمن الإعلان أهمية اعتماد الحوار كوسيلة وحيدة للتعامل بين كافة القوى دعما للوحدة ونص على تفعيل منظمة التحرير وتطويرها وفق أسس يتم التراضي عليها.[1]

وثيقة الأسرى أو وثيقة الوفاق الوطني 2006/06/27 التي دعت إلى ضرورة إصلاح المؤسسة الأمنية وتطويرها، وضرورة تنظيم العلاقة مع المقاومة وتنظيم سلاحها وحمايته، ودعت إلى العمل على إصدار قانون يمنع ممارسة العمل السياسي والحزبي لمنتسبي الأجهزة الأمنية والالتزام بالمرجعية السياسية المنتخبة التي حددها القانون، كما تضمنت الوثيقة التمسك بخيار المقاومة في مواجهة الاحتلال، وتشكيل جبهة مقاومة موحدة والاتفاق على احترام صلاحيات كل من الرئيس والحكومة، بحسب ما وردت في القانون الأساسي[2]،حاولت هذه الوثيقة أن تكون موضع توفيق بين الجميع لكنها أصبحت موضع خلاف، ليس فقط بين الحكومة والرئاسة فحسب بل بين الفصائل الفلسطينية أيضا، فحماس قالت إن الوثيقة تشكل أرضية للحوار لكنها لم توافق على بعض بنودها، أما الرئيس الفلسطيني فقد أصر على قبول الوثيقة كاملة كما هي.[3]

الاتفاق الموقع بتاريخ 19.12.2006:برعاية الوفد المصري وبنص على سحب المسلحين من الشوارع وتولي وزارة الداخلية المسؤولية الكاملة عن حفظ الأمن في الشارع الفلسطيني، وتجنب الأجهزة الأمنية التدخل في الخلافات السياسية.[4]

اتفاق مكة 2007/02/08:الذي ينص على تشكيل حكومة وحدة وطنية، وأكد فيه الطرفان مبدأ الشراكة وكسر الاحتكار من قبل "فتح" لمؤسسات السلطة الفلسطينية، وإعادة تشكيل الأجهزة الأمنية على

---

[1]– هاني المصري، **"قراءة في اتفاقات المصالحة من اتفاق القاهرة إلى إعلان الدوحة"**، أوراق إستراتيجية، عدد 15، (أكتوبر 2012)، ص 15.

[2]– عبد العزيز اسعد عبد العزيز، مرجع سابق، ص 95.

[3]– وائل احمد سعد، **"الحصار: دراسة حول حصار الشعب الفلسطيني ومحاولات إسقاط حكومة حماس"**، الطبعة الأولى، (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2006)، ص 33.

[4]– عبد العزيز اسعد عبد العزيز، مرجع سابق، ص 96.

أسس وطنية ومهنية[1]، حيث استقالة الحكومة التي شكلتها حماس بعد توقيع اتفاق مكة للوفاق الوطني الذي وقع بين فتح وحماس برعاية سعودية، بعد التداعيات الخطيرة للازمة الفلسطينية الداخلية (الاقتتال)، واستمرار الحصار الخانق على الشعب الفلسطيني، بالرغم من أن تشكيل تلك الحكومة كان بأغلبية نيابية واضحة وبتكليف الرئيس عباس ومثلت هذه الاستقالة استحقاقا وطنيا لحقن الدم الفلسطيني وخطوة في اتجاه تشكيل حكومة الوحدة الوطنية.

يبرز اتفاق مكة سعي حماس إلى البقاء في النظام السياسي الرسمي، واثبات حضورها في إطاره، واستعدادها لدفع الثمن مقابل ذلك، وقد يكون ذلك ترجمة لتصريح المستشار السياسي لإسماعيل هنية، احمد يوسف، لصحيفة الشرق الأوسط اللندنية يوم 2007/03/04، حيث قال إن: "فكر حماس قد يشهد تحولات أيديولوجية خلال الفترة المقبلة، والسياسية بدلا من المقاومة المسلحة قد تأتي لنا بما نطالب به،ووفقا لأدبيات حماس، فان اتفاق مكة هو لغة سياسية جديدة لحماس، وان احترام الاتفاقيات لغة جديدة، لان ذلك ضرورة وطنية ويجب أن نتحدث بلغة تتناسب مع المرحلة لان الاتفاق يؤسس لإيجاد آليات لمعالجة الخلافات السياسية عبر وضع حد للاشتباك الميداني، كما يسهم في " تعزيز وحدة وتماسك الصف الفلسطيني"وإيقاف" حالة التدهور على الصعيد الداخلي.[2]

إعلان صنعاء 23مارس 2008: التقى ممثلون من "فتح"و "حماس" في صنعاء برعاية يمنية، وصدر هذا اللقاء ما عرف بـــ: "إعلان صنعاء"، الذي تضمن الدعوة لاستئناف الحوار للعودة بالأوضاع الفلسطينية إلى ما كانت عليه قبل أحداث غزة تأكيدا لوحدة الوطن الفلسطيني أرضا وشعبا وسلطة واحدة. ولكن هذا الإعلان لم يصمد سوى ساعات قليلة، لان المصادفة شاءت أن يكون ديك تشيني، نائب الرئيس الأمريكي في لقاء مع الرئيس عباس أثناء إذاعة الأخبار عن إعلان صنعاء وأعرب فورا عن رفض الإدارة الأمريكية لهذا الإعلان ما أدى إلى وفاته لحظة ميلاده.[3]

الورقة المصرية 2008: تسهيلا للحوار وزعت مصر على الفصائل مسودة اتفاق معدلة تمهيدا للحوار الوطني الشامل، تضمن المسودة التأكيد على سمو المصلحة الوطنية على المصالح الحزبية، والتأكيد على وحدة الأراضي الفلسطينية جغرافيا وسياسيا، والتأكيد على الحوار كوسيلة وحيدة لإنهاء الخلافات، وعلى المقاومة في إطار التوافق الوطني والاعتماد المرجعيات السابقة مثل: اتفاق القاهرة 2005، واتفاق مكة 2007، كما تناولت الورقة تشكيل حكومة توافق وطني مهمتها رفع الحصار عن غزة.

---

[1]– المكان نفسه، ص 98.

[2]– تيسير فائق محمد عزام، مرجع سابق، ص ص 185 – 186.

[3]– هاني المصري، **"قراءة في اتفاقات المصالحة من اتفاق القاهرة إلى إعلان الدوحة"**، مرجع سابق، ص 20،

كما تطرقت مسودة الاتفاق إلى تفعيل منظمة التحرير الفلسطيني، طبقا لما تم الاتفاق عليه في القاهرة 2005، بالإضافة إلى الحفاظ على التهدئة، في الإطار الذي توافقت عليه الفصائل في القاهرة أفريل 2008.[1]

الورقة المصرية المعدلة 2009: بعد المشاورات والاتصالات التي أجرتها مصر مع الأطراف الفلسطينية، أخرجت ورقتها المعدلة في أكتوبر 2009، بعد إجراء بعض التعديلات على الورقة السابقة، أخذت في الاعتبارات ملاحظات الفصائل الفلسطينية عليها، وطالبت الفصائل الموافقة والتوقيع عليها. شملت الورقة المصرية مختلف القضايا الخلافية بين الفصائل، وكانت أهم المواضيع التي تناولتها الورقة المصرية في نسختها هذه ما يلي:

1/ إصلاح منظمة التحرير الفلسطيني وتفعيل مؤسساتها.

2/إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية جديدة حددتها الورقة بتاريخ 2010/06/28، كما عالجت الورقة الملف الأمني، وإعادة بناء وترتيب الأجهزة الأمنية على أسس وطنية ومهنية، وحددت الورقة مهام مختلف الأجهزة الأمنية.

3/ عالجت موضوع المصالحة الوطنية والاجتماعية، لضمان الهدوء والاستقرار من خلال حل جميع المشاكل التي نجمت عن الاقتتال والانقسام.[2]

اتفاق الشاطئ 23 افريل 2014:وقعت حركتا "فتح" و"حماس" في 23.04.2014 على اتفاق لإنهاء حالة الانقسام السياسي بين الضفة الغربية وقطاع غزة المستمر منذ منتصف جوان 2007، والبدء بإجراءات تشكيل حكومة توافق وطني خلال المدة القانونية المحددة بخمسة أسابيع وذلك استنادا إلى اتفاق القاهرة 2011، وإعلان الدوحة 2012، والتأكيد على تزامن الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمجلس الوطني لمنظمة التحرير، وتحويل الرئيس الفلسطيني بالتشاور مع القوى والفعاليات الوطنية بتحديد موعد إجراء الانتخابات بعد مرور ستة أشهر على تشكيل الحكومة، واستئناف عمل لجنتي المصالحة المجتمعية والحريات العامة التي جرى تشكيلهما في اتفاق القاهرة[3]، فبالرغم من الاختلاف الأيديولوجي واختلاف البرامج والمسارات السياسية وأزمة الثقة والتدخلات الخارجية، إلا أن طرفي الانقسام الفلسطيني (فتح

[1]– غياث محمد سلمان جازي، مرجع سابق، ص 134.

[2]– وثيقة الورقة المصرية للمصالحة الفلسطينية، أكتوبر 2009، لمزيد من التفاصيل على الرابط الآتي:
www.http//:www.alhayaty.com/filrs/paper.PDF

[3]– عزام شعث، **"المصالحة الفلسطينية: دوافع وآفاق المستقبل"**، تم زيارة الموقع يوم: 28 مارس 2015. الرباط: http//:www.amad.ps/ar/action/detailssiu=23736.

وحماس) وجدا نفسيهما أمام لحظة حرجة تستدعي إعطاء دفعة قوية للمصالحة الفلسطينية، خصوصا وان مساري التسوية السلمية والمقاومة المسلحة يواجهان تحديات كبيرة وظروفا معقدة، فتم توقيع اتفاق الشاطئ.[1]

المبحث الثاني: العوامل المحلية ودورها في الذهاب إلى المصالحة

منذ الانقسام الفلسطيني في 2007، وحركتي حماس وفتح تنظر للمصالحة ونهاية الانقسام إعلامياً، ولكن السؤال المطروح الآن: هل حماس وفتح كانتا صادقتين في تنظيرتهما الإعلامية؟

لعل الإجابة عن هذا التساؤل تأخذنا إلى العوامل الداعمة وكذلك العوامل المانعة لإجراء المصالحة الفلسطينية، وهذا بدورة يفرض علينا طرح تساؤل أخر وهو: هل الإشكالية بين فتح وحماس تستدعي لتدخل الكثير من الدول لرأب الصدع بينهما، هل تتطلب الخلافات كل هذه السنوات من أجل تسوية الخلاف القائم حالياً. وفي هذا المبحث سوف نتطرق إلى العوامل الداعمة لكل من فتح وحماس من أجل الوصول إلى المصالحة الفلسطينية ونهاية الانقسام السياسي والجغرافي على أرض فلسطين.

المطلب الأول: العوامل على الساحة الفلسطينية ــ حماس ــ

بحسب رأي الكثير من الخبراء في الشأن الفلسطيني، فقد كان توجه حماس نحو المصالحة إيجابيا، وفيه تغليب واضح للمصلحة الفلسطينية؛ فكل المؤشرات كانت تشير إلى موقف حماس أصبح أفضل بعد سقوط النظام المصري (أي نظام مبارك)، الوسيط غير النزيه في المصالحة الفلسطينية، وبالتالي: فإن ذهابها إلى المصالحة مع حركة فتح، يجب أن يكون وفق شروط جديدة لصالحها، بعد فرض سيطرتها وقوتها على قطاع غزة، فالآن يمكن لها التفاوض مع حركة فتح من خلال قوتها في قطاع غزة.

لذلك لم يكن متوقعا استجابة حماس السريعة للمصالحة، وهذا ما أكده تقرير جهاز الأمن الداخلي الإسرائيلي (الشاباك). وبرغم كل ما سبق ذكره، إلا أن مصلحة حماس الخاصة كانت تقتضي الذهاب إلى المصالحة، التي شكلت في مجملها دوافع الحركة التي يمكن إجمالها على النحو التالي:

- ✓ الحرص على إعادة اللحمة للمجتمع الفلسطيني بعد الشرخ الرأسي الذي أصابه.
- ✓ فك الحصار عن قطاع غزة المفروض منذ ما يقرب من ثمانية سنوات.
- ✓ إعادة الاعتبار للقضية الفلسطينية.

[1]– مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، تقرير حول: **اتفاق الشاطئ ومستقبل المصالحة الفلسطينية**، (بيروت: تقرير رقم 67، ماي 2014)، ص 6.

- ✓ توجيه الجهود للدفاع عن مدينة القدس في ظل حالة التهويد المهولة التي تتعرض لها المدينة وسكانها.
- ✓ الحرص على إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية على أسس وطنية، ودخول حركة حماس ضمن تشكيلاتها.
- ✓ توحيد جبهة المواجهة مع عدو واحد هو "إسرائيل"[1]
- ✓ تضاؤل الأمل في تغيير إيجابي في البيئة الإستراتيجية المحيطة بفلسطين يدعم الأيديولوجية الإخوانية التي تتبعها حركة حماس.
- ✓ تفكك "محور الممانعة" الداعم لحركة حماس، وانقطاع الدعم السوري، وتراجع الدعم الإيراني.
- ✓ وجود رغبة شعبية فلسطينية عارمة في اتفاق فتح وحماس وعودة التلاحم في الصف الوطني الفلسطيني.
- ✓ ضعف إمكانية استمرار سيطرة حماس على قطاع غزة وإدارته في ظل الحصار الخانق، دون تفاقم الأزمة الإنسانية لسكان قطاع غزة، وهو ما قد يشكل دافعا لها للحوار مع حركة فتح والسلطة الفلسطينية، لإيجاد صيغة تخفف من وطأة الحصار.
- ✓ فشل الطرفين في كسر الآخر وإسقاطه، فحركة فتح لازالت تمثل شريحة واسعة من الفلسطينيين، على الرغم من عدم وجود تقدم في مسار التسوية، وهي تملك اعترافا وقبولا عربيا ودوليا.[2]
- ✓ التغير الحاصل في الدول العربية وخاصة ما يحدث في سوريا.
- ✓ التغير الحاصل في التحالفات العربية والإقليمية وخاصة موقف قطر وتركيا من المصالحة.
- ✓ وصول برنامج الحركتين إلى طريق مسدود.[3]

تبدو حماس غير قادرة بعد على تحديد مسارها للخلاص من مأزقها، فهي تعيش حالة "انعدام يقين" في سياق شديد الالتباس والتعقيد، كما تبدو الحركة أنها وصلت إلى طريق مسدود. فقد ضعفت قدرتها على

---

[1]– محمد حجازي، "**حركة حماس بين خياري الشراكة والتفرد**"، الدراسات الفلسطينية، العدد87، (صيف 2011)، ص 63.

[2]– مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، تقرير حول: **حوار بين فتح وحماس وآفاق المصالحة الوطنية**، مرجع سابق، ص 03.

[3]– محمد حجازي، مرجع سابق، ص65.

المنافسة على جبهة التمثيل، وفشل نموذجها في الجمع بين السلطة والمقاومة، وأخفق سعيها للولوج إلى معادلات الإقليم

حماس في تطبيق برنامجها السياسي، وبالتالي إفقار القطاع الحكومي وعدم تمكنها من تسديد رواتب الموظفين. المتحول. وعجزت عن تقديم مصادر دعم جديدة.[1]

فالمواطن العادي الذي انتخب برنامج حركة حماس في الانتخابات لا يعرف سوى تنفيذ هذا البرنامج، ولكن ما حدث بفعل الاحتلال والضغوط الدولية من قطع مساعدات وقطع الاتصالات السياسية والدبلوماسية، أدى إلى فشل حركة

هذا بالإضافة إلى أن حركة حماس لا تستطيع قيادة قطاع غزة بمفردها، لأكثر من ثمانية سنوات، والفترة الممنوحة لها في الانتخابات هي فقط أربع سنوات. والانتخابات التشريعية والرئاسية هي حق للشعب وليس حق للأحزاب في الوصول للسلطة، وهذا بدورة يجعل من حركة حماس رهينة للمصالحة الوطنية، وكذلك عدم مقدرتها في تحقيق أي تقدم سياسي للقضية الفلسطينية بالرغم من الاعتداءات المتكررة من قبل سلطات الاحتلال على قطاع غزة، وعقد اتفاقات هدنة وغيرها. ومن جانب أخر نجد أن السلطة الوطنية الفلسطينية هي من تقدم الخدمات في قطاع غزة من رواتب ونفقات تشغيلية لكل الوزارات الحكومية التي تسيطر عليها حركة حماس. هذه العوامل وغيرها تجعل من حركة حماس ضعيفة في حركة غزة سياسياً بالرغم من قوتها العسكرية، لأن هناك من يؤيد ويدعم برنامج السلطة الوطنية الفلسطينية.

المطلب الثاني: العوامل على الساحة الفلسطينية ــ فتح ــ

كما قلنا في السابق، لم تتوقف الحركتين في الإعلام من الترويج لفكرة المصالحة الوطنية، والاستعداد للدخول مع الطرف الآخر من أجل الوصول إلى المصالحة الفلسطينية، وهنا نجد دعوات متكررة على مدار ثمانية سنوات للرئيس محمود عباس بالدعوة لعقد مصالحة مع حركة حماس على أسس وطنية.

والمعضلة تكمن في هذه الأسس، لأن في حقيقة الأمر تعني الأسس بالنسبة لحركتي حماس وفتح، مقدار الضغط وتحقيق المصالح الحزبية على حساب مصلحة الوطن والمواطن. بمعني آخر، تعني الأسس: الأهداف التي تريد تحقيقها كل من حركتي حماس وفتح في المصالحة، من ضمنها التمثيل السياسي وعدد مقاعد حركة حماس في السلطة، وعدد الموظفين في الوظائف الحكومية، وكذلك فرض

[1]– تيسير محيسن، **"مع الفصل والتحكم عن كثب: اثر الانقسام في وحدة المجتمع وفعالية النظام السياسي"**، تم تصفح الموقع يوم: 10 افريل 2015. الرابط: http// :www.palestinesstudies.org/ar/

السيطرة على المعابر وعائداتها. إذن يمكن القول بأن الأسس الوطنية التي تريدها حركتي حماس وفتح هي السيطرة على الدولة وليس من أجل عقد مصالحة وطنية حقيقية حتى اللحظة على أرض الواقع. ولعل موقف حركة حماس أقوى في قطاع غزة لأنها تسيطر عليه عسكرياً منذ الانقلاب عام 2007.

كما لحركة حماس من دوافع لإجراء المصالحة الوطنية، كذلك لحركة فتح دوافع تدفعها من أجل الذهاب إلى المصالحة يمكن إجمال أهمها على النحو التالي:

1. الصراعات الداخلية في حركة فتح.
2. الوضع القلق في الضفة الغربية وخطورة انفجار الوضع الأمني ضد السلطة.
3. مواجهة استحقاق إعلان الدولة الفلسطينية في سبتمبر بوحدة فلسطين في ظل رفض "إسرائيـــــلي" وأمريكي واضح.
4. الإجراءات "الإسرائيليـــــة" في تعميق الاستيطان وتهويد القدس[1] بسط سيطرة السلطة الوطنية على الأراضي الفلسطينية بالكامل، وليس فقط على أراضي الضفة الغربية دون قطاع غزة.

على الرغم من مرور أعوام على وقوع الانقسام، لم تستطع حركة "فتح" أن تهزم حركة "حماس"، أو تفرض شروطها عليها، بل إن سلطة حماس صمدت على الرغم من الثمن الغالي الذي تكبدته جراء الحصار والعدوان والمقاطعة العربية والدولية...، وقد ولد هذا قناعة متزايدة لدى "فتح" بأن لا بديل من المصالحة، ولاسيما أن شرعية السلطة تناقصت إن لم تكن انتهت، بعد انتهاء الفترة القانونية للرئاسة في يناير 2009، وللمجلس التشريعي في يناير 2010م، وفي ظل وصول المفاوضات إلى طريق مسدود بعد تعنت الحكومة الإسرائيلية، وخصوصا بعد خطاب نتنياهو، وبعد إغلاق إسرائيـــــل أي إمكان لاستئناف المفاوضات، لأنها قدمت شروطا وإملاءات لا يمكن أن يقبلها أبو مازن ولا أي رئيس مهما كان معتدلا.

علاوة على ما سبق، فإن القيادة الفلسطينية قررت التوجه إلى الأمم المتحدة كوسيلة للضغط من أجل استئناف المفاوضات وفي هذه الحالة فإنها ستحتاج إلى الوحدة لسحب الذرائع من يد اللجنة الرباعية وإسرائيـــــل اللتين تتحججان بالانقسام الفلسطيني لتبرير عدم الاعتراف بالدولة الفلسطينية.[2]

فيما نقلت الإذاعة البريطانية عن صحيفة "لجارديان" على موقعها عدة عوامل إضافية أرغمت حركة فتح للتوقيع على اتفاق مصالحة مع حركة حماس وهي:

[1] – المكان نفسه.

[2] – هاني المصري، **"آفاق عملية المصالحة"**، مرجع سابق، ص 8.

1. نشر الوثائق الفلسطينية التي "كشفت عن مدى استعداد المفاوضين الفلسطينيين للانصياع من أجل إرضاء الاحتلال "الإسرائيـــــلي".
2. الإطاحة بأحد أهم حلفاء الرئيس الفلسطيني محمود عباس في المنطقة الرئيس حسني مبارك ووسيطه الأهم عمر سليمان، وتنقل هيئة الإذاعة البريطانية عن الجارديان عندما كان الرجلان في السلطة، كانت البوابة الخلفية لقطاع غزة محكمة الإغلاق.
3. الموقف الأمريكي من الاستيطان، حيث استخدمت الولايات المتحدة حق النقض (الفيتو) لنسف أي قرار يعترض على استمرار الاحتلال في سياسته الاستيطانية.[1]

كما تتجه السلطة وفتح للمصالحة بسبب:

- ✓ انسداد أفق التسوية وعدم جدية حكومة نتنياهو في عملية التفاوض، وقد تجسد ذلك في فشل خطة كيري.
- ✓ الاحتقان الداخلي في الضفة الغربية والتخوف من انفجار الأوضاع فيها في وجه السلطة والاحتلال معاً؛ إذ إن مسار التفاوض معطل، والاقتصاد في أصعب حالاته، مما يُظهر السلطة كجهة حارسة للاحتلال دون أثمان حقيقية مقابلة، ناهيك عن ارتفاع وتيرة التأييد لخيار المقاومة لدى الشعب الفلسطيني بعد العدوان الأخير على غزة.
- ✓ تخوفات عباس من دور دحلان، مع تلويح بعض الأطراف بالأخير كبديل عنه، وتوجسه من تحركات دحلان في غزة والضفة الغربية .[2]

يبدو أن هناك رغبة كامنة لدى أطراف متنفذة لإزاحة نفوذ حماس من غزة، وتفكيك برنامجها المقاوم، عبر خطة إقليمية ودولية بخطوات ناعمة لإعادة القطاع للسلطة الفلسطينية، بهدف استكمال مراحل الهجمة الشاملة على "الإسلام السياسي" في المنطقة، ولكن بأدوات أخرى. ويبدو أن التقارب الجديد بين عباس والسيسي، وتماهي أطراف في السلطة مع محور "الاعتدال العربي"، يدفع بهذا الاتجاه.

[1] – رجاء يونس سليمان أبو مزيد، **"الخطاب الصحفي الفلسطيني نحو قضية المصالحة الفلسطينية"**، رسالة ماجستير تخصص صحافة، (جامعة نابلس: كلية الآداب، قسم الصحافة، 2013)، ص 100.

[2] – مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، تقرير حول: **المصالحة بين فتح وحماس.. التطورات والاحتمالات**، (بيروت: تقرير رقم 29، افريل 2011)، ص 7.

المطلب الثالث: العوامل على الساحة الفلسطينية ــ الأحزاب والمستقلون والمجتمع المدني ــ

المجتمع المدني يتميز بخصائص مهمة يستطيع من خلالها أن يكون فاعلا ومؤثرا في المشهد الاجتماعي والسياسي، ومن ثم المساهمة في رسم السياسات العامة للحكومة، ولأن منظمات المجتمع المدني تعمل على التنسيق فيما بينها والتقريب بين وجهات النظر المختلفة، فإنها تعتبر صمام أمان للحياة الديمقراطية ومن ثم فهي آلية مهمة لتوفير السلم الاجتماعي[1]؛هذا وقد لعب المجتمع المدني الفلسطيني دورا هاما في مناهضة الانقسام وتداعياته السياسية والاجتماعية والحقوقية على الشعب الفلسطيني، فقد قامت المنظمات الأهلية بتشكيل الحملة الوطنية للدفاع عن الحريات العامة وإنهاء الانقسام. كما عملت منظمات المجتمع المدني سواء بصورة جماعية أو من خلال بعض الفاعلين بها من خلال اللجان التوافقية و التصالحية التي تشكلت بالوطن ومنها لجنة الوفاق والمصالحة الوطنية على تقريب وجهات النظر بين كل من حركتي فتح وحماس وقدمت العديد من المقترحات والأفكار وساعدت بجسر الهوة،وذلك عبر مقترحات ووثائق كان لها دورا هاما باتجاه استجابة الطرفين إلى مبدأ التوافق والوحدة كبديل لحالة الانقسام السياسي والجغرافي المدمرة بالساحة الفلسطينية.

كما قام بعض النشطاء والفاعلين بالعمل الأهلي وعبر لجنة الوفاق والمصالحة ببذل جهد مميزا باتجاه تقريب وجهات النظر،وكانت تلك الجهود تهدف إلى تحقيق المصلحة العامة،وتبتعد عن أية مآرب ذاتية، برزت بالمقابل بعض التجمعات أطلق على بعضها اسم المستقلين؛حاولت العمل باتجاه إبراز الذات لتحقيق طموحات سياسية محددة.[2]

فإذا كان التوقيع على صفقة المصالحة احتاج لإرادة فلسطينية ومصيرية فإنها عند التنفيذ تحتاج لإرادة أقوى،كما ستظهر إرادات أطراف أخرى ستعمل على إعاقة إنجاز المصالحة أو توجيهها بما يخدم مصالحها....، أيضا إذا كان التوقيع يحتاج فقط لتوافق الأحزاب فإن التنفيذ يحتاج لمشاركة الشعب في كل خطوة من خطوات التنفيذ .[3]

---

[1]– مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، تقرير حول: "**المصالحة الفلسطينية... هل من أفق جديد بعد العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة**"، (بيروت: تقرير رقم 71، أكتوبر 2014)، ص 4.

[2]– محسن أبو رمضان، **"أي دور للمجتمع المدني ما بعد المصالحة"**، تم تصفح الموقع يوم 07 افريل 2014. الرابط: http// :www.basavat.ps

[3]– إبراهيم أبراش، **"المصالحة الفلسطينية من إرادة التوقيع لإرادة التنفيذ"**، تم تصفح الموقع يوم: 13 أفريل 2015 . الرابط: htpp// :www.palhation.org/

أظهر استطلاع للرأي العام الفلسطيني أجراه مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان أن (74 %) ليسوا متفائلين بإنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة،وأن (77 %) يرون أن الانقسام ليس في مصلحة أحد سواء في الضفة الغربية أو في قطاع غزة، وأعتبر (62 %) أن سبب الانقسام يكمن في صراع المصالح الشخصية بين قيادتي فتح وحماس، في حين أعتبر(31 %) أن السبب هو صراع البرنامجين السياسيين لهما،وحمل (56 %) حركتي فتح وحماس المسؤولية الداخلية عن استمرار الانقسام.

وبين استطلاع للرأي العام الفلسطيني أجراه مركز القدس للإعلام والاتصال أن (90,3 %) يرون أن على حركتي فتح وحماس إنجاز المصالحة بينهما حتى في حال أدى ذلك إلى فرض عقوبات على الشعب الفلسطيني من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والاحتلال الإسرائيـــــلي،وذكر (59,5 %) أن كلا من حركتي فتح وحماس تغلبان مصالحهما الخاصة ولا تعملان على إنجاز المصالحة.[1]

وعلى قاعدة تطور الوعي حول القضية المصيرية التي تهم الجمهور الفلسطيني،تبلور رأي عام موحد حول تبني الرؤية الوطنية والمقاومة في مواجهة الإحتلال وحل المشكلة الفلسطينية وذلك بدوره اسهم في خلق التفاف جماهيري مؤيد للتنظيمات السياسية زاد من وزنها وتأثيرها، ومثلت القوة المعبرة عن توجه وأراء وأفكار الجماهيرــ وبالتالي تمتعت التنظيمات بمكانة متميزة ودرجة عالية من التأثير الفاعل بين التجمعات الفلسطينية منحها القدر على تحريك الشارع وتوحيد رأيه.[2]

من ناحية أخرى فقد استلهمت قوى وعناصر شبابية فلسطينية مفاعيل "الربيع العربي" الذي يموج بالثورات في بعض البلدان، وأطلقت دعوة لمسيرات مليونية في الضفة والقطاع في 2011/03/15، بهدف ممارسة الضغط على حركتي فتح وحماس للبدء في خطوات جادة و حقيقية لإنهاء الانقسام[3]، هذا وأعلنت 118 شخصية أكاديمية وأهلية دعمها "غير المحدود" لتوقيع اتفاق المصالحة في القاهرة، وأكدت سعيها إلى بذل الجهود لاستعادة الوحدة الوطنية"التي تشكل شرطا أساسيا لتحقيق الأهداف الفلسطينية" ودعت هذه الشخصيات إلى حماية اتفاق المصالحة الفلسطينية التي الذي جرى توقيعه برعاية مصرية وتحصينية في مواجهة العقبات والضغوط الخارجية، وحثت على إشراك ممثلي القوى السياسية والمجتمعية الفلسطينية في تنفيذ الاتفاق وشددت على ضرورة وضع إستراتيجية فلسطينية موحدة متفق عليها تستند إلى وثيقة الوفاق الوطني، وتأخذ بعين الاعتبار حركة الواقع والتغيرات الجارية في المحيط .

---

[1]– رجاء يونس سليمان أبو مزيد، مرجع سابق، ص 111.

[2]– عاطف أبو مطر، **"قضية المصالحة الوطنية –الفاعلية والتأثير–"**، سياسات، العدد 154، (فلسطين 2012)، ص 83.

[3]– مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، **"التقرير الاستراتيجي لسنة 2011"**، (بيروت 2012)، مرجع سابق، ص 18.

وسعت هذه الشخصيات المستقلة مرارا إلى التوسط بين حركتي فتح وحماس والفصائل الفلسطينية الأخرى لعقد مصالحة وطنية وإنهاء الانقسام الداخلي عبر طرح مبادرات لم يكتب لها النجاح، وشاركت خلال جولات الحوار الفلسطيني المتتالية بوفد يمثلها؛وكانت الشخصيات المستقلة تكتفي بالسعي لتقريب وجهات النظر بين الفصائل الفلسطينية، وأعادت الجهود التي يبذلها المستقلون دورهم إلى الخارطة السياسية الفلسطينية من خلال تمثيلهم بعدد مساو لتمثيل كل من حركتي فتح وحماس في لجان الحوار التي عقدت في القاهرة، بما في ذلك دورهم في اللجنة التوجيهية العليا[1].

إلا أن عمل مؤسسات المجتمع المدني لم يرتقى للضغط على حركتي فتح وحماس من أجل إتمام المصالحة بالقدر الكافي والمطلوب، ويعود ذلك لأن حركتي فتح وحماس هم الأكثر قدرة في التأثير على المجتمع وليس التأثر به، بسبب كبر القاعدة الشعبية لكلا الحزبين هذا من جانب، ومن جانب أخر خوف النشطاء السياسيين من التحرك على الأرض من الاعتقالات والمسائلة من كلا الطرفين، وخاصة أن حركتي حماس وفتح هي من تسيطر على الأوضاع الأمنية والسياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة. هذا جعل عوامل الضغط على حركتي حماس وفتح من قبل مؤسسات المجتمع المدني ضعيفة أمام تعنت الطرفين.

المطلب الرابع: الموقف الإسرائيلي من المصالحة

كان الرد الإسرائيلي على اتفاق المصالحة المبدئي هستيريا، حيث تخلى كبار المسؤولين الإسرائيليين عن أبسط متطلبات اللياقة في كيل التهديدات الفجة لرئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس.[2] ويبدو من سياق هذه الردود الأولية المتشنجة أنها فوجئت بتوقيع اتفاق المصالحة بين فتح وحماس، فقد خرج بنيامين نتنياهو Benyamin Netanyahu سريعا عقب الإعلان عن توقيع اتفاق المصالحة بالأحرف الأولى بين الحركتين في القاهرة ليخير السلطة الفلسطينية ، بين التصالح معها أو تواصل العلاقات مع إسرائيل، ويطلب من واشنطن وقف المساعدات المقدمة للسلطة الفلسطينية في حال تشكيل حكومة وحدة مع حماس، فيما ذهب وزير خارجيته أفيجدور ليبرمان arigdoror Lieberman إلى القول بأن عباس تجاوز الخطوط الحمراء، محذرا من فوز حماس في الانتخابات القادمة.[3]

---

[1]– رجاء يونس سلمان أبو مزيد، مرجع سابق، ص ص 111–112.

[2]– صالح النعامي، **"إسرائيل وإفشال المصالحة الفلسطينية"**، تم تصفح الموقع يوم: 13 افريل 2015. الرابط: htttp// :www.aljazeera.net

[3]– مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، التقرير الاستراتيجي حول: "**المصالحة الفلسطينية... هل من أفق جديدة بعد العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة**"، مرجع سابق، ص 8.

ولم يلبث المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر أن انعقد ليعلن رفضه أي تفاوض مع حكومة فلسطينية تشارك فيها حماس، لتبدأ إسرائيل بعد ذلك في حملة دبلوماسية تستهدف تحريض الغرب على مقاطعة حكومة الوحدة الفلسطينية المنتظرة،كما تقاطع الولايات المتحدة منظمة القاعدة،ومارست الحكومة الإسرائيلية تهديداتها فعليا بتعليق تحويل عوائد الضرائب للسلطة؛ وسط مطالبات لدى أوساط رسمية إسرائيلية ناقدة عبر عنها وزير الاتصال الإسرائيلي موشيه كحلون MOSHE KAHLON بضم الضفة الغربية ردا على اتفاق المصالحة[1]، إذ تدرك إسرائيل أن المصالحة ستزيد من رقعة التأييد الدولي للتحرك الفلسطيني الهادف إلى حشد أكبر دعم دولي لإعلان الدولة الفلسطينية؛ على اعتبار أن المصالحة ستظهر الفلسطينيين موحدين، كما تعزز المصالحة إلى حد كبير من فرص الاستجابة الجماهيرية للدعوات التي يطلقها الشباب الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة للشروع في انتفاضة ثالثة لنكس الاحتلال ومظاهره، وهي تعني أن هذا هو أسوأ توقيت يمكن أن تندلع فيه الانتفاضة، لأنها تدرك أنها ستحظى بدعم جماهيري عربي هائل تحركه الثورات العربية المجيدة، وسيدفع النظام العربي الرسمي إلى ردود قوية ضد الكيان الصهيوني.[2]

إزاء خسارة إسرائيل المتوقعة لمكاسبها التي جنتها من الانقسام، فإنها لن تقف مكتوفة الأيدي، وستعمل على إحباط تطبيق اتفاق المصالحة بكل ما أوتيت من قوة، وستلجأ إسرائيل لاستخدام كل الأدوات الممكنة لإفشال الاتفاق عبر خطوات[3] نرصدها من خلال:

ـ الموقف السياسي والإعلامي.

ـ الإجراءات العملية على أرض الواقع.

أولا: أهم التصريحات الإسرائيلية من المصالحة:

ـ رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو عقب اجتماع لمجلس الوزراء المصغر يقول:نرفض المصالحة الفلسطينية، وأن على السلطة الاختيار بين السلام مع إسرائيل أو الوحدة مع حماس، أي أن أي إتفاق للمصالحة يمثل ضربة قاسية للسلام ونصر كبير للإرهاب، وأن إسرائيل لن تتعامل مع أي حكومة تشارك فيها حماس.

---

[1]– نظام بركات، "**تأثير الموقف الإسرائيلي على المصالحة الفلسطينية**"، (ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: "المصالحة الفلسطينية الآفاق والتحديات"، بيروت، لبنان، 25–27 مارس 2015)، ص6.

[2]مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، تقرير حول: "**السلوك الإسرائيلي تجاه المصالحة واستحقاقاتها**"، (بيروت: تقرير رقم 36، أكتوبر 2011)، ص 13.

[3]– اشتياق حسين وبلال الشوبكي، مرجع سابق، ص22.

ــ شمعون بيريس رئيس "الدولة" يطالب الرئيس الفلسطيني بعدم توقيع إتفاق المصالحة، ويحذر من أن أي خطوة في هذا المجال سوف تقضي على فرص السلام في المنطقة.

ــ تسيبي ليفني، رئيسة حزب المعارضة، تقول إن أي حكومة فلسطينية ستشكل مستقبلا يجب أن تقبل بشروط الرباعية الدولية، وأن هذا يتعارض مع مبادئ حماس،وأن على السلطة تحقيق الدولة الفلسطينية بالإتفاق مع إسرائيل .

ــ أفيدور ليبرمان، وزير الخارجية الإسرائيلية، يقول إن إتفاق المصالحة يعد تجاوزا للخطوط الحمراء بالنسبة لإسرائيل .

ــ نفتالي بينت، رئيس حزب البيت اليهودي، يطالب حماس بالموافقة على شروط الرباعية الدولية،وفي هذه الحالة لن يكون هناك حماس.

ــ منسق شؤون الحكومة الإسرائيلية في المناطق يدعو إلى تحميل السلطة الفلسطينية نتائج أي صاروخ يسقط من قطاع غزة على إسرائيل .

ثانيا: مواقف القوى السياسية الإسرائيلية من المصالحة

إنطلاقا من الإنقسامات وحالة التشرذم التي تسود المجتمع الإسرائيلي، وتباين مواقف الأحزاب والقوى السياسية من التطورات على الساحة الفلسطينية، يمكن رصد ثلاثة إتجاهات رئيسية نحو عملية المصالحة الفلسطينية، نلخصها فيما يلي:[1]

1/الإتجاه الأول: ويمثله اليمين المتطرف والقوى الدينية في إسرائيل، وكان على رأس هذا الإتجاه بنيامين ناتنياهو، رئيس الوزراء، وأفيجدور ليبرمان، ووزير الخارجية الإسرائيلي، ورئيس حزب"إسرائيل بينتا"، بالإضافة إلى نفتالي بينث، رئيس حزب البيت اليهودي يرفض هذا الإتجاه بصورة قاطعة عملية المصالحة، ويعارض التقارب مع السلطة الفلسطينية بقيادة محمود عباس، وبالتالي فهو لا يعترف بالحكومة الفلسطينية الجديدة، ويرفض عودة السلطة لقطاع غزة، لأنه يرى في ذلك تعزيز موقف حماس وبرنامجها المقاوم.

2/ الإتجاه الثاني: بقيادة زعماء اليسار الإسرائيلي، ويدعو هذا الإتجاه للتقارب مع السلطة، والعمل على إعادتها إلى قطاع غزة، لضمان إستمرارية عملية التسوية السياسية في المنطقة، وتفكيك برنامج

[1] – نظام بركات، مرجع سابق، ص 9.

المقاومة التي تمثله حماس، ويرى هذا الإتجاه بأن المصالحة ستعيد حماس إلى حضن السلطة ضمن مفهوم أوسلو.

3/ الإتجاه الثالث: ويمثل مجموعة من الخبراء الإستراتيجيين وأعضاء في المؤسسة العسكرية والقوة الصهيونية في الخارج، ويرى هذا الإتجاه ضرورة القفز عن السلطة، وتجاهل الفلسطينيين، والتوجه للدول العربية المعتدلة لإبرام إتفاق سلام إقليمي معها، وبالتالي لا تهمه المصالحة الفلسطينية كثيرا، ويرى هذا الإتجاه بأن القضية الفلسطينية ليست العامل الأساسي في عدم الإستقرار في المنطقة، وأن على إسرائيل بناء تحالفات جديدة في المنطقة بعد أحداث الربيع العربي لإيجاد تحالفات تقوم على المصالح المشتركة مع الدول المعتدلة لمواجهة صعود الإسلام السياسي في المنطقة.[1]

وقد تمثلت هذه المواقف من خلال جملة من الضغوطات الإسرائيلية تمثلت في:

1- الضغوط السياسية: يتضح من الحملة الدعائية الإسرائيلية المركزة والمكثفة التي أعقبت الإعلان عن إتفاق المصالحة، أن تل أبيب ستحرص في المرحلة القادمة على محاولة نزع الشرعية عن الحكومية الإنتقالية التي سيشكلها الفلسطينيون، كما ينص إتفاق المصالحة؛ حيث ستشير إسرائيل شروط اللجنة الرباعية المتمثلة في في ضرورة إعتراف الحكومة بإسرائيل والإتفاقيات الموقعة بين إسرائيل والسلطة،ونبذ المقاومة بوصفها إرهابا؛ كما ستطالب إسرائيل العالم بفرض مقاطعة سياسية على قيادة السلطة ممثلة في رئيسها عباس، وستزعم أنه "عضو جديد في محور الشر".

2- الضغوط الشخصية: لم تتردد إسرائيل في ممارسة الضغوط الشخصية على قيادات السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير، عبر حرمانهم من المزايا الشخصية التي منحت لهم بعفل مشاركتهم في الحرب على المقاومة ؛وقد هدد ليبرمان عباس "بأن يحبسه" في الضفة الغربية، وأن لا يسمح له بمغادرتها مطلقا.علاوة على التهديد بسحب بطاقات ال"VIP"، التي منحتها إسرائيل لكبار مسؤولي السلطة وقادة أجهزتها الأمنية، والتي تتضمن لهم حرية الحركة داخل الضفة وعبر الحدود. وتطمح إسرائيل إلى أن تثمر التهديدات قبل وضعها موضع التهديد لأنها تدرس حجم إسهام الأجهزة الأمنية في الحفاظ على الأمن الإسرائيلي في الضفة الغربية وداخل إسرائيل نفسها، من هنا فإنها ستكون أكثر حذرا في تطبيقها.

3- ستسعى إسرائيل إلى أن تثبت للفلسطينيين لاسيما في الضفة الغربية أن أوضاعهم لن تزداد إلا سوءا في ظل المصالحة،حيث ستحاول إقناع الدول المانحة بالتوقف عن تقديم الدعم المالي للسلطة، بحيث تصبح السلطة عاجزة عن دفع رواتب الموظفين، مما يؤدي إلى تردي الأوضاع المعيشية في الضفة. وقد

[1]- المكان نفسه، ص ص 8.9.

أعلنت إسرائيل أنها تدرس التوقف عن المشاركة في اجتماعات الدول المانحة لتعطيل تحويل الأموال لخزانة السلطة. وفي المقابل تهدد إسرائيل بالتوقف عن تحويل عوائد الضرائب (منعت بالفعل) التي تجنيها عن البضائع المستوردة للمناطق الفلسطينية لخزانة السلطة. مع العلم أن الحديث يدور عن عشرات الملايين من الدولارات في الشهر الواحد. كما ستعمل إسرائيل على التأثير بشكل غير مباشر على الأوضاع الاقتصادية عبر فرض قيود على حرية الحركة في الضفة الغربية لضرب عمل المرافق الاقتصادية وتراجع معدلات النمو، إلى جانب المس بالعمل في الكثير من المشاريع الإنشائية ومشاريع البنى التحتية التي شرع فيها في كثير من مناطق الضفة الغربية،وذلك للوصول إلى نفس الهدف.

4- **الضغوط الأمنية:** لن تتردد إسرائيل في استخدام الحلول العسكرية لإحباط المصالحة، لاسيما عبر توظيف أي عمليات إطلاق صواريخ تتم من قطاع غزة تجاه إسرائيل، حيث أنها ستطالب العالم بالتعاطي مع هذه الحوادث كاختبارات للحكومة الفلسطينية الانتقالية وذلك لاستدعاء الضغوط الدولية ولنسف شرعيتها مبكرا. ومن الواضح أن هناك فيضا من الوسائل التي ستحاول إسرائيل عبرها جر الفلسطينيين لهذا المربع. فإسرائيل ستراهن على سلوك بعض المجموعات غير المنضبطة في قطاع غزة والتي تحرض على إطلاق الصواريخ في أكثر الأوقات حرجا للساحة الفلسطينية. وإذا لم يكن هناك من يوفر الذرائع لإسرائيل، فإنها ستلجأ إلى استفزاز الفصائل الفلسطينية عبر القيام بعمليات اغتيال يزعم توفر معلومات إستخباراتية مفبركة عن نية الفصائل القيام بهذا العمل أو ذاك لكي تستدرج الفصائل لردود، وبالتالي يتسنى لها حشد دعم دولي لمواقفها ضد الحكومة الجديدة.[1]

إن الموقف الإسرائيلي من المصالحة الفلسطينية هو رفض قيامها بالمطلق، وكذلك وضع كل العقبات أمام تحقيقها على أرض الواقع من خلال عاملين أساسيين وهم: العامل الجغرافي، والعامل السياسي.

لأن إسرائيل هي من شرعت قوة حركة حماس في قطاع غزة من خلال العامل الجغرافي بفصل قطاع غزة عن الضفة الغربية، وكذلك وضعت العراقيل السياسية في وجه السلطة، ووضعت شروطاً لقبول حركة حماس في السلطة مما اضعف السلطة الوطنية نفسها، وحتى اليوم تعمل إسرائيل بكل قوة على نمو الانقسام السياسي وتأكيده على أرض الواقع فهي تفاوض السلطة الفلسطينية على الكيان السياسي في الضفة الغربية فقط، وتفاوض حركة حماس عبر وسطاء من أجل بسط سيطرتها على قطاع غزة.

[1]- صالح النعامي، مرجع سابق.

المبحث الثالث: السيناريوهات المستقبلية للمصالحة الفلسطينية

على أرضية ما تقدم من تحولات إستراتيجية شهدتها المنطقة العربية خلال السنوات القليلة الفارطة، يمكن قراءة احتمالات المصالحة الفلسطينية – الفلسطينية التي لم تكن يوما بمنأى عن تجاذبات البيئة العربية والدولية الحاضنة والمأثرة على مسار القضية الفلسطينية بشكل عام وعلى مصالحة حركتي فتح وحماس بشكل خاص، ولاشك بان هذه التطورات والأحداث أثرت في مواقف الأطراف المعنية بملف المصالحة، لذلك من المتوقع أن تسير العلاقات الثنائية بينهما في أحد المسارات التالية:

المطلب الأول: سيناريو الاستمرارية

يقوم هذا السيناريو على أساس أن رئاسة السلطة مازالت تعتمد على الدعم الأمريكي لمسار التفاوض، وستواصل بالتالي الاستجابة للضغوط الخارجية والشروط الدولية الموضوعة أمام أي حوار مع حماس، وعلى تخوف السلطة في رام الله من التعرض لعقوبات إسرائيلية وأمريكية ودولية في حالة الوصول إلى أي اتفاق مع حماس، أو تشكيل حكومة وحدة وطنية. كما يقوم على أن أي انجاز تحققه حماس في القطاع، كالتهدئة، أو فتح المعابر وتخفيف الحصار أو إبرام صفقة الأسرى، سيدفع السلطة في رام الله لتحقيق تقدم مقابل في الضفة في مسار التفاوض مثلا أو على المستوى الاقتصادي، مما يعزز حالة الانقسام.

كما يدعم هذا السيناريو وجود أشخاص منتفعين من استمرار الانقسام وقادرين على التأثير في قرار الذهاب إلى الحوار وإنجاحه من عدمه[1]

يمثل سيناريو الأمر الواقع، ويقوم على أساس تمسك كل طرف بمواقفه السابقة، أو أن تكون تنازلات كل طرف أقل من الحد المطلوب للتوصل إلى المصالحة أو لإنهاء الانقسام. يزيد من إمكانية استمرار هذا الواقع أن ضغط كل من النظام الجديد في مصر و الشارع الفلسطيني ليسا بالقدر الكافي لجعل أي من الطرفين يجري مراجعة جدية لموافقة أو يتراجع عنها[2]، يأتي هذا الاحتمال على خلفية دعم معسكر "الاعتدال" العربي لأبي مازن وحكومة رام الله، والسعي للتوافق مع شروط الرباعية. في الوقت الذي

[1] – مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، تقرير حول: "**الحوار بين فتح وحماس وافاق المصالحة**"، مرجع سابق، ص 7.

[2] – مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، تقرير حول: "**المصالحة بين فتح وحماس... التطورات والاحتمالات**"، مرجع سابق، ص 6.

تستمر فيه سوريا بدعم الفصائل الفلسطينية في دمشق، كما تتعاطف عدد من البلدان العربية مع حماس ومقاومتها وصمودها في قطاع غزة[1]

وضمن هذا السيناريو يمكن أن ينجح طرفي الانقسام بمشاركة أطراف فلسطينية أخرى، بإيجاد نوع من التعايش مع الانقسام وإدارته وليس حله من خلال تأجيل الانتخابات العامة في مؤسسات منظمة التحرير و السلطة الفلسطينية، وتأجيل تشكيل حكومة التوافق الوطني، وتأليف لجنة فصائلية مشتركة تتولى مهمة التنسيق بين الحكومتين الفلسطينيتين، في غزة ورام الله في أمور الحياة اليومية وتحقيق اتفاق حول بعض القضايا العامة، كوقف التحريض الإعلامي، والاعتقال السياسي، وفتح المؤسسات والمقرات التي تم إغلاقها منذ الانقسام، ووقف انتهاك الحقوق والحريات العامة والفردية في الضفة الغربية وقطاع غزة[2]

وهنا تكون حماس وهي المسيطرة فعليا على الوضع أمام عدة خيارات، وهي:

تشكيل حكومة جديدة وإدارة القطاع لوحدها أو تشكيل مجلس بالاشتراك مع الفصائل الأخرى كإدارة عامة لإدارة شؤون القطاع (إدارة حكم محلي) لتسيير حياة المواطنين.

المطلب الثاني: سيناريو الفشل والانهيار الكامل

الفشل والانهيار الكامل، وذلك في حالة استمرار كل طرف في تمسكه برؤيته دون تغليب المصلحة الوطنية العليا على المصالح الفئوية الحزبية الضيقة، وهذا يعني ديمومة حالة الانقسام الفلسطيني، وفي المحصلة فان هذا الأمر سيضعف من قدرة الفلسطينيين على تأسيس الشراكة بين القوى السياسية والمجتمعية وإعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني التزاما بالمبادئ الديمقراطية، كما أن استمرار حالة الانقسام في المشهد الفلسطيني الداخلي ستضعف من قدرة الفلسطينيين على مواجهة التحديات الخارجية التي تستهدف المشروع الوطني برمته، وتجعلهم غير قادرين على تحقيق تطلعاتهم الوطنية في التحرر والاستقلال[3]، فبالرغم من الأجواء الايجابية التي سادت توقيع الاتفاق والجدية التي أظهرها الطرفان، فان ذلك لا يمنع القول بان هناك أجواء من القلق تعتمل في أوساط الرأي العام الفلسطيني في ضوء التجارب السابقة.

---

[1] – مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، تقرير حول: "**المشهد العربي وانعكاساته على الانقسام الفلسطيني**"، (بيروت: تقرير رقم 12، جانفي 2009)، ص 8.

[2] – عزام شعث، مرجع سابق.

[3] – شمخي جبر، **"دور منظمات المجتمع المدني في المصالحة الوطنية"**، الحوار المتمدن، العدد 1693، (جوان 2006)، ص 34.

فثمة خوف من احتمال استخدام المصالحة بوصفها ورقة ضغط لتامين شروط استمرار المفاوضات مع إسرائيل، وبخاصة في ظل استمرار الضغوط الأمريكية والإسرائيلية وتصاعدها، والتي ترمي إلى تعطيل المصالحة. قد يتكرر هذا الأمر كما حصل سابقا بعد إعلان الدوحة عام 2012، حيث خير نتنياهو الرئيس عباس ما بين المصالحة مع حماس والسلام مع إسرائيل، وتكرر أيضا في ماي 2013، عندما اتفق الطرفان الفلسطينيان على تشكيل حكومة وحدة وطنية خلال ثلاثة أشهر وإجراء الانتخابات بعد ثلاثة أشهر من تاريخ تشكيل الحكومة، وهو ما لم يجر التزامه، إذ عادت السلطة الفلسطينية بعد ذلك إلى المفاوضات وفق لمبادرة "اتفاق الإطار" لوزير الخارجية الأمريكي جون كيري، كما أن غياب الراعي المباشر للمصالحة والذي يضمن تنفيذ بنود الاتفاق والتزامه من قبل الأطراف، يضع علامات استفهام حول إمكانية نجاحها وبخاصة مع استمرار الأداء السياسي لحكومة الانقلاب في مصر المعادي تماما لحركة حماس[1]، يعكس هذا السيناريو انهيار المصالحة تحت وطأة الضغوط الأمريكية والإسرائيلية، وعدم تسديد الدول العربية التزاماتها المالية للسلطة، ومع دخول الربيع العربي مرحلة انتقالية لا يعلم احد إلى متى ستستمر، بحيث لا يصبح في إمكان الفلسطيني إيجاد الدعم الذي يحتاجون إليه سياسيا وماليا طوال هذه الفترة، وهذا سيناريو كارثي لان انهيار اتفاق المصالحة سيتسبب بضياع كل شيء،كما أن هذا السيناريو سيشق الطريق أمام إقامة دولة فلسطينية ذات حدود مؤقتة في الضفة ودويلة محاصرة في غزة[2]، كما ويعتبر هذا السيناريو الأخطر لا سيما في انه في حالة تحققه سوف يعمق الفجوات بين الفلسطينيين، ليس على مستوى راسي النظام السياسي والأطر الحزبية في الأراضي الفلسطينية، وإنما على مستوى العلاقات المجتمعية الداخلية التي تأثرت سلبا بفعل الانقسام السياسي والجغرافي[3]

فشل الاتفاق وإضافته لجملة الاتفاقات الفاشلة السابقة، هو أمر محتمل إذا ما فشل الطرفان في مقاومة التدخلات الخارجية لاسيما الأمريكية والإسرائيلية، وإذا ما فشلوا في لجم نزوات بعض القوى والأطراف الداخلية، وبالذات جماعات المصالح وأصحاب عقلية الحلول الأمنية والاقصائية، وكذلك إذا ما تم التعامل مع الاتفاق كتكتيك مرحلي لتجاوز ظروف راهنة[4]

هنا تكون القضية الفلسطينية برمتها قاربت على الانتهاء أو الجمود السياسي وبذلك يكون هناك حجج للاسرائليين بأنه لا يوجد شريك حقيقي للسلام وتنتهي معه الفكرة الأمريكية والدولية بحل الدولتين.

---

[1] – هاني المصري **"آفاق عملية المصالحة"**، مرجع سابق، ص 15.

[2] – عزام شعث، مرجع سابق.

[3] – مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، تقرير حول: "**اتفاق الشاطئ ومستقبل المصالحة**"، مرجع سابق، ص 10.

[4] – عزام شعث، مرجع سابق.

المطلب الثالث: سيناريو النجاح وتحقيق المصالحة

والذي يمكن أن يتحقق في حالة نجاح طرفي الانقسام في تغليب المصلحة الوطنية العليا، وتطبيق بنود الاتفاق الذي جرى توقيعه بينهما، والتوصل إلى تفاهمات مشتركة وجذرية وشاملة بشان القضايا الخلافية العالقة تقود إلى إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية وذلك عبر:

– الشروع في تشكيل حكومة توافق وطني تعمل على إعادة بناء وتوحيد مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، وترعى لجان المصالحة المجتمعية للقيام بإجراءات بناء الثقة بين حركتي "فتح" و"حماس" .

– التحضير لإجراء الانتخابات العامة في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية وفقا لنظام التمثيل النسبي الذي يساعد على تكريس الشراكة الوطنية بديلا عن حالة الاستقطاب الثنائي الذي يشهدها النظام السياسي الفلسطيني فضلا عن التئام الإطار القيادي لمنظمة التحرير الفلسطيني للبحث في سبل واليات إعادة بناء المنظمة والاتفاق بين القوى السياسية الفلسطينية على إجراء الانتخابات في مؤسسات المنظمة (اللجنة التنفيذية والمجلس الوطني)، داخل الأراضي الفلسطينية وخارجها، وفقا لما أقرته التفاهمات الفلسطينية في إعلان القاهرة جانفي 2005، ووثيقة الوفاق الوطني مارس 2006، والورقة المصرية للمصالحة ديسمبر 2011، واتفاق الدوحة فيفري 2012، وأخيرا اتفاق غزة افريل 2014[1]، هذا السيناريو يتوقف على ثلاثة عوامل: **الأول** أن تفي الدول العربية بالتزاماتها المالية وان توفر الدعم السياسي لتمكين هذه الحكومة من الصمود، وفي هذا السياق تعقد جامعة الدول العربية اجتماعا غير عادي على مستوى المندوبين الدائمين اليوم 28 افريل لمناقشة تطورات المفاوضات وتوفير شبكة الأمان المالية للسلطة الفلسطينية. كما أبدت كل من قطر وتركيا استعدادهما لتوفير المساعدات في حال إتمام المصالحة. و**الثاني** أن تتجاهل حركة فتح ضغوط قوة معسكر الثورات المضادة للانسحاب من المصالحة أو استغلالها لإنهاء نفوذ حركة حماس في غزة، والثالث أن لا تذهب السلطة الفلسطينية إلى خيار المفاوضات في حال استمرارها من دون توافق سياسي وطني جامع[2]، هذا السيناريو هو أكثر السيناريوهات احتمالية في ضل المعطيات الحالية، وهو إن تم يكون تقدما هاما وحيويا على صعيد العلاقات الفلسطينية الداخلية وعلى صعيد القضية الوطنية. وما يدعو للاعتقاد بإمكانية نجاح هذا السيناريو هو الآتي:

1/ انحصار الضغط الدولي المناوئ للمصالحة، وخصوصا بعد تعثر عملية التسوية وتميل العديد من الأطراف المسؤولية عن ذلك لـــ"إسرائيل.

[1] – وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، "المصالحة الوطنية دوافعها وآفاقها، تم تصفح الموقع يوم: 13 افريل 2015. الرابط: .http// :www.dohainstitute.org/release/622edf3b-a6364a4-8812

[2] – المكان نفسه.

2/ انشغال العالم العربي بذاته، وعدم قدرة الأنظمة القائمة على دعم مؤثر لطرف على حساب طرف آخر.

3/ المصالحة بصيغتها المطروحة تضع من الناحية العملية آلية التحكم بالقرار السياسي الفلسطيني ومسارات ترتيب البيت الفلسطيني في يد أبو مازن (قيادة فتح)، وهو عامل تطمين للعديد من الأطراف الدولية العربية.

4/ بعد تعثر مسار التسوية، أصبحت الساحة السياسية والوطنية الفلسطينية مفتوحة على كل الاحتمالات مما قد يضع الطرفين في مأزق لا يريد أي منهما أن يتحمل تبعاته لوحده.

5/ التخوف من أن يقدم الكيان الإسرائيلي على خطوات أحادية، مثل التعرض للأقصى بالتقسيم أو الهدم أو الانسحاب الأحادي الجانب من الضفة" الجزء المحدد بجدار الفصل العنصري" أو أجزاء منها، وهو ما يحتاج توافقات فلسطينية لمواجهته[1]

تتمحور فكرة هذا السيناريو على العمل على إعادة الوحدة لجناحي الوطن وإنهاء جميع المشاكل العالقة وخاصة في منطقة غزة التي لا تزال تتعرض إلى حروب جائرة من طرف عدو غاشم ملحقا آثارا جد بالغة على المجتمع الفلسطيني ككل والبني التحتية وكل ما يمس جوانب الحياة العامة.

على الرغم من تعدد العقبات التي تواجه المصالحة الفلسطينية بسبب انقسام النظام السياسي الفلسطيني، وما أحدثته من تغيرات إدارية وقانونية ووظيفية على المؤسسات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، إلا انه لا يزال هناك فرصة حقيقية أمام طرفي الانقسام لاستعادة الثقة المفقودة بينهما، والتوصل إلى إنهاء حالة الانقسام السياسي والجغرافي.

[1] – عبد الرحمان فرحانة، مرجع سابق، ص16.

خلاصة واستنتاجات الفصل الثالث:

استأثر الحوار الفلسطيني – الفلسطيني ولا سيما بين "فتح" و"حماس" باهتمام الفلسطينيين كلهم تقريبا، وكان من المؤمل أن ينجلي هذا الحوار المديد عن نتيجة أولية هي المصالحة بين طرفي الانقسام الفلسطيني، غير أن الأمر لم يأت على هذا النحو، فالمعوقات كثيرة ومتشابكة وللوضع الداخلي والإقليمي تأثير مباشر في الوصول إلى غايته، أي المصالحة الوطنية.إذ لا نبالغ بالقول إن المصالحة كانت احد نتاج الربيع العربي.

إذ بات الانقسام الفلسطيني بوجهيه الجغرافي والسياسي يتهدد مصير القضية الفلسطينية ومستقبل الشعب الفلسطيني، وصار الفكاك من هذا هو الشغل الشاغل للفلسطينيين في داخل الأراضي الفلسطينية وفي خارجها أيضا، فكان نتيجة لذلك تولد جملة من المبادرات على المستويين الداخلي والخارجي من أجل فض الانقسام ودعوة الأطراف المتنازعة للتوجه نحو المصالحة. وقد دفعت جملة من العوامل كل من حركتي فتح وحماس للتوجه نحو المصالحة إلا أن العامل الإسرائيلي حال بشتى الطرق دون التوصل إلى تحقيق ذلك ليبقى المشهد الفلسطيني معلق بجملة من السيناريوهات التي تروي ما قد يكون عليه الوضع يوما.

الخاتمة

مما سبق تستنتج أن المصالحة الوطنية هي مشروع سياسي تحتاج إليه أغلب الدول خاصة تلك التي تشهد صراعات داخلية من أجل تحقيق الاستقرار والحفاظ على أمنها الداخلي، بالإضافة إلى دورها في بناء الدول، ولأن إستراتيجية المصالحة كانت ولازالت من بين أهم السبل التي تنتهجها الدول لتحقيق استقرارها وأمنها، فقد كان لزاما على القوى القيادية في فلسطين من التوجه نحوها من أجل إعادة الاستقرار وفض القتال الذي نشب بين الأطراف الفاعلة خاصة مع مطلع عام 2007م، بعد نتائج الانتخابات التشريعية التي جاءت بحماس إلى السلطة كمحاولة منهم لإنهاء حالة الانقسام السياسي و الجغرافي التي وقعت بين الضفة الغربية وقطاع غزة .

فقد مرت القضية بعدة مراحله إلى حد الإعلان عن الدولة الفلسطينية، إلا أن الظروف المحيطة بها على المستوى الداخلي والعربي والدولي قادتها إلى الدخول في تناقضات ما بين الفصائل الفلسطينية الفاعلة على الساحة السياسية وذلك على إثر محاولة بناء المؤسسات الفلسطينية، مما أدى إلى خلق تناحر بين القوى الإسلامية والقوى الليبرالية والقوى الوطنية إن صح التعبير، وعوض أن يقود هذا التفاعل السياسي المتعدد إلى رص صفوف القوى السياسية الفلسطينية أدى إلى تناحر فيما بينها وصل إلى حد الصراع الذي عمد فيه كل طرف إلى تصفية الطرف الآخر؛ وبناءا على ذلك فإن استمرار هذه الأوضاع لا يخدم القضية الفلسطينية ولا تخدم كل الأطراف وهو ما أدى للجوء إلى المصالحة الوطنية التي أثبتت جدواها في أكثر من بقعة في العالم، وذلك للسعي إلى تقارب وجهات النظر بين الأطراف المتصارعة من أجل المصلحة الوطنية

وقد خرجت الدراسة بنتائج عديدة من أهمها:

أولاً: هناك عوامل إقليمية ودولية، تلعب دوراً مباشراً في الانقسام الفلسطيني واستمراره، وخاصة دولة الاحتلال التي تسعى دائماً لزيادة فجوة الانقسام من خلال مخططاتها السياسية كالحصار المفروض على قطاع غزة، وسيطرتها على الجغرافيا وتأكيدها على عدم التواصل والاتصال ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة وتقسيم شطري الوطن جغرافيا

ثانياً: اختلاف الرؤى الفكرية والأيديولوجية ما بين حركتي حماس وفتح، واختلاف برامج التحرير الذي قد يصل لأن تكون أحداها هي البديل للآخر، أدى بالنهاية إلى الانقسام السياسي وتعزيزه طوال ثمان سنوات.

ثالثا: تتحمل القيادة السياسية مسؤولية الانقسام بالدرجة الأولى، وعدم القدرة على تحقيق المصالحة

رابعا: غياب رؤية سياسية فلسطينية موحدة أثر بشكل كبير على مسار عملية المصالحة.

التوصيات:

لابد من عمل برنامج وطني مشترك يحتوي كافة القضايا الرئيسية للقضية الفلسطينية، ما بين الأحزاب الفلسطينية العاملة في فلسطين من أجل التوافق عليه وعدم العودة للانقسام السياسي مرة أخرى.

للخروج من حالة الانقسام التي تشهدها الساحة الفلسطينية لابد من الاعتراف بأن الجميع مخطئ والعمل على استرجاع الثقة بين الأطراف المتقاتلة التي ضربت في الصميم.

ضرورة احترام إرادة الشعب الفلسطيني وتغليب المصلحة الوطنية العليا له ومقاومة الضغوطات الخارجية مهما بلغت قوتها.

قائمة المصادر والمراجع

استراتيجية المصالحة ودورها في بناء الدولة - دراسة حالة فلسطين

المصادر

1. جبران مسعود،" **معجم الرائد**"،الطبعة الأولى، (لبنان: دار العلم للملايين، 1992)
2. المنجد في اللغة والإعلام، الطبعة31، (بيروت: منشورات دار المشرق، 1991)

المراجع

1. الكتب

3. ابحيص، حسين وآخرون، **"صراع الإدارات: السلوك الأمني لفتح وحماس والأطراف المعنية 2006-2007"**، الطبعة 4. الأولى، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2008.
4. أبو هلال فراس ، **"أداء الحكومات الفلسطينية خلال الفترة 2003-2013"**، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2014.
5. احمد، سعد وائل ، **"الحصار: دراسة حول حصار الشعب الفلسطيني ومحاولات إسقاط حكومة حماس"**، الطبعة الأولى، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2006.
6. بوتو، برنارد ، **"المصالحة: الإسلام والديمقراطية والغرب"**،الطبعة الأولى، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2008
7. حسين، اشتياق والشوبكي، بلال ، **"حماس في الحكم: دراسة في الإيديولوجية والسياسة 2006 – 2012"**، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2014
8. الحيلة، احمد ، **تجربة حماس والحكومة العاشرة في ادارة الملف الامني الداخلي: قراءة نقدية في تجربة حماس"**، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2014.
9. الخالدي، احمد مبارك ، **"أداء السلطة القضائية الفلسطينية وتحقيق العدالة 1994-2013"**، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2014
10. صالح، محسن ، "**الملف الأمني بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل**"، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2006.
11. صالح، محسن ، "**الملف الأمني بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل"**، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2009.
12. عيناني، مريم ، **"صراع الصلاحيات بين فتح وحماس في إدارة السلطة الفلسطينية 2006 – 2007"**،الطبعة الأولى، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2008.
13. فيشر، ماريتا ، ترجمة يوسف حجازي، المجتمع المدني ومعالجة النزاعات والتجاذبات والإمكانات والتحديات د .د: مركز البحوث برغهون، 2009
14. الكتاب الأبيض، **"عملية الحسم في قطاع غزة... اضطرار لا اختيار**، الطبعة الأولى، فلسطين: حركة المقاومة الإسلامية حماس، 2008.
15. محفوظ، محمد ، **"الأمة والدولة: من القطيعة إلى المصالحة لبناء المستقبل"**، الطبعة الأولى، المغرب: المركز الثقافي العربي، 2008
16. هلال، جميل ، **"النظام السياسي الفلسطيني ما بعد أوسلو: دراسة نقدية"**، الطبعة الأولى، د.ب.ن، مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2006

17. هلال، جميل ،" **النظام السياسي الفلسطيني ما بعد أوسلو – دراسة تحليلية نقدية**-"، الطبعة الثانية، فلسطين: مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية،2006.

2. الدراسات الجامعية

18. أبو مزيد، رجاء يونس سليمان ، **"الخطاب الصحفي الفلسطيني نحو قضية المصالحة الفلسطينية"**، رسالة ماجستير تخصص صحافة، (جامعة نابلس: كلية الآداب، قسم الصحافة، 2013).

19. أحمد، كربوش ، **"مكانة سياسة المصالحة الوطنية في حل الأزمة في الجزائر"**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، (جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية، قسم العلاقات الدولية، 2012)

20. بن عيسى، معمري، **"المصالحة الوطنية في الخطاب السياسي الجزائري"**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية، قسم العلاقات الدولية، 2011)

21. داوود، محمد حسين ، **"الصراع السياسي الفلسطيني واثره على حرية الصحافة في الضفة الغربية وقطاع غزة 2006-2008"**، رسالة ماجستير في دراسات الشرق الأوسط، (جامعة الازهر: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم دراسات الشرق الاوسط، 2011).

22. درويش، عبد العزيز اسعد عبد العزيز ، **"آليات تعزيز الوحدة الوطنية بين القوى والفصائل الفلسطينية وأثرها في التنمية السياسية"**، رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، (جامعة النجاح: كلية الدراسات العليا، قسم التخطيط والتنمية السياسية، 2010).

23. عبد الرزاق، باخالد ، **"المصالحة الوطنية في ظل السياسة الجنائية"**، رسالة ماجستير في القانون الجنائي، (جامعة قسنطينة: كلية الحقوق، قسم العلوم الجنائية، 2010).

24. عزام، تيسير محمد فائق ، **"التجربة السياسية لحركة المقاومة الإسلامية "حماس" وأثرها على الخيار الديمقراطي في الضفة الغربية وقطاع غزة للفترة 1993 – 2007"**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، (جامعة النجاح: كلية الدراسات العليا، قسم التخطيط والتنمية السياسية، 2007).

25.عودة، عواد جميل عبد القادر ، "إشكالية العلاقة بين حركة فتح وحركة حماس وأثرها على عملية التحول الديمقراطي في فلسطين"، رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، (جامعة النجاح: كلية الدراسات العليا، قسم التخطيط والتنمية السياسية، 2011).

26. عودة، كفاح حرب محمود ، **"أحداث حزيران 2007 في قطاع غزة وتأثيرها على المشروع الوطني الفلسطيني استراتيجيا وتكتيكيا"**، رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، (جامعة النجاح: كلية الدراسات العليا، قسم التخطيط والتنمية السياسية، 2009).

27. عيد، صادق عبد الله الشيخ ، **"تطور العلاقات الدولية لحركة المقاومة الإسلامية حماس"**، أطروحة ماجستير في الدبلوماسية والعلاقات الدولية، (جامعة الأقصى: كلية العلوم السياسة قسم الدبلوماسية، 2013).

28. غياث، محمد سلمان ، **"ماهية الدور المصري ومنطلقاته في الحوار الوطني الفلسطيني 2005-2010"**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، (جامعة النجاح: كلية العلوم السياسية، التخطيط والتنمية السياسية، 2012).

29. فاطمة، وناس ، "**المصالحة الوطنية كآلية لتحقيق الاستقرار في الجزائر**"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، (جامعة ورقلة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2013)

30. فيصل، نعمان عبد الهادي ، **"الانقسام الفلسطيني في عهد الانتداب البريطاني وفي ظل السلطة الوطنية الفلسطينية"**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، (جامعة الازهر :كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، قسم الاقتصاد والعلوم الادارية، 2012).

31. المبحوح، وائل عبد الحميد ، **"المعارضة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) 1994-2006"** رسالة ماجستير في العلوم السياسية، (جامعة الأزهر: كلية العلوم السياسي، قسم دراسات المشرق الأوسط، 2010).

32. مخيمر، عماد مصباح محمد ، **"ممارسة السلطة والفعل الثوري: دراسة مقارنة حركة فتح وحركة حماس"**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، (جامعة الأزهر: كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قيم العلوم الاقتصادية والإدارية، 2013).

33. ملياني، منصور ، **"المصالحة الوطنية من منظور الأمن الإنساني"**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية، قسم تنظيمات إدارية، 2010)

34. منصوري، عبد النور ، **"المصالحة الوطنية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني"**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، (جامعة باتنة: كلية العلوم السياسية، قسم تنظيمات سياسية وإدارية، 2010).

2. الدوريات

35. أبراش، إبراهيم ، **"القضية الفلسطينية بين تسوية مأزومة وأجندة الإسلام السياسي"**، الحوار المتمدن، العدد 2549، (فيفري 2009).

36. أبراش، إبراهيم ،" **الانقسام الفلسطيني وتأثيره على المشروع الوطني"**، الحوار المتمدن، العدد 3899، (فلسطين 2009).

37. أبو مطر، عاطف ، **"قضية المصالحة الوطنية –الفاعلية والتأثير–"**، سياسات، العدد 154، (فلسطين 2012).

38. أبو مطر، محمد عبد الله ، **"إسهام مؤسسات المجتمع المدني في إنهاء حالة الانقسام وتحقيق المصالحة الوطنية 2008-2010"**، دراسات، العدد 145، (ديسمبر 2008).

39. البشتاوي، عماد ، **"الربيع العربي وفلسطين"**، شؤون فلسطينية، العدد 255، (رام الله، 2014).

40. جبر، شمخي ، **"دور منظمات المجتمع المدني في المصالحة الوطنية"**، الحوار المتمدن، العدد 1693، (جوان 2006).

41. جزيف، بابلو ، **"دور الاعتذارات في عملية المصالحة الوطنية"**، نيويورك: المركز الدولي للعدالة الانتقالية، 2008

42. حبيب، إبراهيم محمود ، **"مستقبل اتفاق المصالحة الفلسطينية رؤية تحليلية"**، الجامعة الإسلامية، العدد الثاني، (القاهرة: 2012).

43. حجازي، محمد ، "**حركة حماس بين خياري الشراكة والتفرد**"،دراسات فلسطينية،العدد 87،(صيف 2011).

44. حجازي، محمد ،"**حركة حماس بين خياري الشراكة والتفرد**"، الدراسات الفلسطينية، العدد87،(صيف 2011).

45. دلول، احمد فايق ، رسالة عبر البريد الالكتروني، تم تلقيها من طرف الباحثة 16 مارس 2015، "العمل العسكري الصهيوني في الأراضي الفلسطينية وأثره على صراع الإدارات بين فريقي المعارضة والتسوية السلمية..

46. سلامة، عبد الغني ، **"إشكالية العلاقة بين فتح وحماس"**، تسامح، العدد 27، (ديسمبر 2009).

47. المشهراوي، نصر صالح ، **"قراءة في واقع التجربة الديمقراطية الفلسطينية"**، دراسات إستراتيجية، العدد 15، (الجزائر: 2011).

48. المصري، هاني ، **"افاق عملية المصالحة"**، الدراسات الفلسطينية، العدد 88، (القاهرة: 2011).

49. المصري، هاني ، **"الخارطة السياسية الفلسطينية الجديدة"**، تسامح، العدد 31، (فلسطين 2010)

50. المصري، هاني ، **"قراءة في اتفاقات المصالحة من اتفاق القاهرة إلى إعلان الدوحة"**، أوراق إستراتيجية، عدد 15،

(أكتوبر 2012)

51. منصوري، عبد النور ، **"سياسة المصالحة في الجزائر وجنوب إفريقيا"**، دراسات إستراتيجية، العدد 12، (الجزائر 2010)

52. هلال، جميل ، **"الوطنية الفلسطينية في مواجهة تهافت السياسة"**، الدراسات الفلسطينية، العدد 95، (صيف 2013).

4. الملتقيات والمؤتمرات العلمية

53 الاشعل، عبد الله ، **"مصر والقضية الفلسطينية... التطورات والمسارات المحتملة"**، (ورقة بحث قدمت في المؤتمر الدولي حول: قضية فلسطين: تقييم استراتيجي 2013– تقدير استراتيجي 2014"، بيروت، 16 جانفي 2014)

54. بركات، نظام ، "**تأثير الموقف الإسرائيلي على المصالحة الفلسطينية**"،(ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: "المصالحة الفلسطينية الآفاق والتحديات"،بيروت،لبنان،25–27مارس 2015)

55. حماد، مجدي ،" **المواقف الغربية والدولية تجاه المقاومة الفلسطينية واتجاهاتها المستقبلية المحتملة**"، ورقة بحث قدمت في المؤتمر الدولي حول: "مستقبل المقاومة الفلسطينية في ضوء الحرب على قطاع غزة في صيف 2014"، (بيروت، 27 نوفمبر 2014)

56. شفيق، منير ،" **الوحدة الفلسطينية: المهام والتحديات في ثوابت القضية الفلسطينية ومواجهة الانقسام**"، (ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: "المصالحة الفلسطينية 2015"، بيروت، لبنان، 26–27 مارس 2015)

57. شقير، شفيق ، **"الموقف التركي والقطري من القضية الفلسطينية والمسارات المستقبلية"**، ورقة بحث مقدمة في المؤتمر الدولي حول: "مستقبل المقاومة الفلسطينية في ضوء الحرب على قطاع غزة صيف 2014"، (بيروت، لبنان، 2014)

58. عتريس، طلال ، **"موقف إيران ومحور الممانعة تجاه المقاومة الفلسطينية"**، (ورقة بحث مقدمة في المؤتمر الدولي: "مستقبل المقاومة الفلسطينية في ضوء الحرب على قطاع غزة"، صيف 2014)

59. الغول، كايد، **"الآفاق المستقبلية للمصالحة الفلسطينية –رؤية الجبهة الشعبية–"**، (ورقة بحث قدمت في المؤتمر الدولي حول: المصالحة الفلسطينية، بيروت، 25–27 مارس 2015)

60. فرحانة، عبد الرحمان ، **"مستقبل المقاومة الفلسطينية في ضوء المصالحة الوطنية"**، (ورقة بحث قدمت في المؤتمر الدولي حول: "مستقبل المقاومة الفلسطينية في ضوء الحرب على قطاع غزة"، بيروت، لبنان 27 نوفمبر 2014)

61. نور الدين، نجيب ، **"إيران والقضية الفلسطينية: التطورات والمسارات المحتملة**، (ورقة بحث قدمت في المؤتمر الدولي حول: "قضية فلسطين: تقييم استراتيجي 2013 – تقدير استراتيجي 2014، بيروت، 16 جانفي 2014)

5. التقارير

62. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، "**التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2012 – 2013 والمسارات المتوقعة لسنة 2014**"، (بيروت: 2014)

63. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، التقدير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2011، (بيروت: 2012)

64. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، التقرير الاستراتيجي لسنة 2011، (بيروت 2012)

65. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، تقرير حول :**اتفاق الشاطئ ومستقبل المصالحة الفلسطينية**، (بيروت: تقرير رقم 67، ماي 2014)

66. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، تقرير حول: "**المشهد العربي وانعكاساته على الانقسام الفلسطيني**"، (بيروت: تقرير رقم 12، جانفي 2009)

67. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، تقرير حول: "**المصالحة الفلسطينية... هل من أفق جديد بعد العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة**"، (بيروت: تقرير رقم 71، أكتوبر 2014)

68. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، تقرير حول: **الحوار بين فتح وحماس وآفاق المصالحة الوطنية**،(بيروت: تقرير رقم 3،جويلية 2008)

69. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، تقرير حول: **المصالحة بين فتح وحماس... التطورات والاحتمالات**، (بيروت: تقرير رقم 29، افريل 2011)

70. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، تقرير حول: **المصالحة بين فتح وحماس.. التطورات والاحتمالات**، (بيروت: تقرير رقم 29، افريل 2011)

71. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، تقرير حول: **مصر وقطاع غزة منذ ثورة 25 يناير 2010 وحتى صيف 2014**، (بيروت: تقرير رقم 27، 2014)

72. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، تقرير حول:"**السلوك الإسرائيلي تجاه المصالحة واستحقاقاتها**"،(بيروت:تقرير رقم 36،أكتوبر2011)

6. المواقع الالكترونية

73. أبراش، إبراهيم ، **"الفلسطينيون بين خياري الحسم العسكري والتسوية السلمية- مقاربة تاريخية-"**، تم تصفح الموقع يوم: 20 فيفري 2015-05-01 http: /www.palnation.org/vb/shonthread*php ?t=209.

74. أبراش، إبراهيم ، **"سقوط مراهنات وإضاعة فرص"**، تم تصفح الموقع يوم 09 افريل 2015، الرابط: http// :www.polnation.org

75. أبراش، إبراهيم ، **"مراجعة شمولية لفكر وإستراتيجية العمل الوطني الفلسطيني"**، تم تصفح الموقع يوم:20 فيفري 2015. الرابط http://www.palnation.org/vp/shonthread

76. أبراش، إبراهيم ، **"من مصالحة إدارة الانقسام إلى المراجعة الإستراتيجية"**، تم تصفح الموقع يوم: 21 مارس 2015، الرابط: http// :www.polnation.org/vb/show/bead.

77. أبراش، إبراهيم، **"التمويل الخارجي ودوره في التخريب في فلسطين"**، تم تصفح الموقع يوم: 28 مارس 2015، الرابط: http// :www.sofsaf.org/word/2013/okt/68.html

78. أبراش، إبراهيم، **"المصالحة الفلسطينية من إرادة التوقيع لإرادة التنفيذ"**، تم تصفح الموقع يوم: 13 أفريل 2015 . الرابط: htpp// :www.palhation.org/

79. أبراش، إبراهيم، **"ضرورة إعادة النظر بمفهوم المصالحة وبالاتفاقيات السابقة حولها"**، تم تصفح الوقع 23 فيفري 2015. الرابط: http// :www.grenc.com/show-article-main.CFm ?id=27248/

80. ابو طه، علاء فوزي، **"علاقة المتغيرات الدولية بالقضية الفلسطينية**، تم تصفح الموقع يوم: 22 افريل 2015. الرابط: http// :www.alwatanvoice.com/articles/2006/02/09/3619.html

81. أبو هلال فراس ، **"الصراع على الشرعية الفلسطينية"**، تم تصفح الموقع يوم: 07 سبتمبر 2014، الرابط: http// :www.aljazeera.net/knowlegegate/opinions/

82. بيوك، عبد المجيد احمد ، **"العدالة الانتقالية أهم مقومات المصالحة الوطنية"**، تم تصفح الموقع يوم: 14 مارس 2015. الرابط: http// :www.alarabia.com

83. تيسير، محيسن، **"مع الفصل والتحكم عن كثيب: اثر الانقسام في وحدة المجتمع وفعالية النظام السياسي"**، تم تصفح الموقع يوم: 10 افريل 2015. الرابط: http// :www.palestinesstudies.org/ar/

84. رمضان، محسن أبو، **"أي دور للمجتمع المدني ما بعد المصالحة"**، تم تصفح الموقع يوم 07 افريل 2014. الرابط: http// :www.basavat.ps

85. زيادة، رضوان ، **"العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية في العالم العربي"**، تم تصفح الموقع يوم: 26 مارس 2015، الرابط: http// : www.aswat.com

86. شعث، عزام، **"المصالحة الفلسطينية: دوافع واقف المستقبل"**، تم زيارة الموقع يوم: 28 مارس 2015. الرباط: http//:www.amad.ps/ar/action/detailssiu=23736.

87. صالح، محسن ، **"الوضع الفلسطيني... من الانقسام إلى الانقسام"** تم زيارة الموقع يوم: 18 مارس 2015 http// :www.alzaytouna.net/mobile/permalink/4868.html=vtcbvc2qbe.

88. صويلح المصطفى ، **"المصالحة أي مفهوم لأي أغراض؟ وبواسطة أية آليات"**، تم تصفح الموقع يوم: 27 مارس 2015. الرابط: http/ :www.achr.hu.com

89. عبد الستار، عبد القاسم ، **"إسرائيل بين المصالحة ونقض البيت"**، تم تصفح الموقع يوم: 15 افريل 2015، الرابط: http// :www.deyaralnagab.com/main.php/images/images/main.php ?cpntent=i38id=2051.

90. العمري، محمد نادر، **"مفهوم المصالحة الوطنية"**، تم تصفح الموقع يوم: 07 أكتوبر 2014، الرابط: http/ :www.news.sy.com

91. العيد، حيثمانة ، **"خلفيات العنف المسلح والمصالحة الوطنية الجزائرية"**، تم تصفح الموقع يوم: 26 مارس 2015. الرابط: http/ :www.aranthropos.com

92. مبادرة الجبهة الشعبية لإنهاء الاقتسام، تم تصفح الموقع يوم: 28 افريل 2015، الرابط: http// :www.raya.com/news/pages/84875c51-ef104dc4-b6a3-dd60/

93. مبادرة الجهة الشعبية لحل كافة الإشكاليات والعالقة، تم تصفح الموقع يم: 28 افريل 2015. الرابط: http// :www.alwatanvoice/arabic/news/2015/04/28/70580html.

94. المركز الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير حول: مسارات التحول الديمقراطية، (القاهرة: جوان 2001) يمكن تصفح التقرير عبر الرابط الآتي: http/ :www.cairotransitionsforum.infi

95. النعامي، صالح، **"إسرائيل وإفشال المصالحة الفلسطينية"**، تم تصفح الموقع يوم: 13 افريل 2015. الرابط: htttp// :www.aljazeera.net

96. وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، "المصالحة الوطنية دوافعها وآفاقها، تم تصفح الموقع يوم: 13 افريل 2015. الرابط: http// :www.dohainstitute.org/release/622edf3b-a6364a4-8812.

5. المراجع باللغة الفرنسية

97. barbara F. walter : ***the critical barrier to civil war 5 element « international organization piblication****, Vol 51, W 03 summer 1997.*

98. daniel bar – tal and gemma H. bennink, ***« the nature of reconciliation as an outcome an as a press »****, in Y. bar- siman- TOV (edit).*

99. david bloomfield, ***« on good terms : clarifying reconciliation »*** *report N° : 14, october 2006.*

100. Fonda dranced learners, ***dictionary siscth education oxford nedicated by sally****, whnier oxford, universuty press 2000.*

101. joanna santa barbara ; ***« reconalisation » in webel****, charles and johan galtung edits, handbook of peace and conflict studie. Simultaneously published i, the USA and canada : rotledge , 2007.*

102. yaa cor bar – siman – TOV (edit) ***; from conflict resolution to reconciliation****, oxford university press newyork, 2004.*